PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الـ
وزارة التّعليم العالي
جامعة وهران السانيا
كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع

رسالة ماجستير

تخصص علم اجتماع التنمية

القطاع الخاص والتنمية في الجزائر:

مقاربة سسوسيولوجية

دراسة ميدانية بولاية مستغانم

من إعداد الطالب: بلهواري الحاج
تحت إشراف: أ.د بونوة سلاك

لجنة المناقشة

- العلاوي أحمد	رئيسا
- مولاي الحاج مراد	مناقشا
- بابا عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية : 2008-2007

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى كل الأهل والأقارب

إلى زوجتي، ابنتي نريمان .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شكـــر و تقديـــر

كل الشكر والتقدير والعرفان إلى فرسان الخير الذين ساهموا في خروج هذا

العمل إلى النور سواء بتوفير النصوص أو بالنصح والتوجيه أو بالكلمة

الطيبة، يتقدمهم الأستاذ المشرف" سلاك بونوة ة وإلى جميع أساتذة كلية العلوم

الاجتماعية لجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم وإلى كل الزملاء

والأصدقاء وإلى عمال مفتشية العمل لولاية مستغانم

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

الإهداء

شكر وتقدير

المقدمة العامة 10

الإشكاليـــــة والفرضيات 25

المنهجيـــة وانتماءات الدراســـة ومجالاتـــها 27

أهميـــة الدراســـة 29

أهـــداف الـــدراسة 30

نـــوعية الـــدراسة وأدوات جمـــع البيـــانات 32

تقسيمـــات ومحـــاور الـــدراسة 33

الفصل الأوّل: التنمية، مقاربات نظرية ومفاهيمية

تمهيـــد 36

مفهوم تنمية مركزة على الإنسان 38

المقاربـــة الاقتصادية 42

الفكر النيوكلاسيكي والتنمية 43

المقاربة الاجتماعية 50

الثقافة البعـــد الغائب 55

إدراك أهمية الثقافة 57

الخاتمـــــة 68

الفصل الثاني: أركان التنمية والتغيير

تمهيـــد 72

I الدولة التنمويـــة 73

هيمنة الكينزية على الفكر الاقتصادي الرأسمالي 78

القطاع العام المفهوم والتوظيف 80

الحالة الجزائريـــة 81

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القطاع العام و الضرورة التنموية..... 83
التنمية المستقلة ونشأة القطاع العام في الجزائر..... 84
القطاع العام أداة التنمية..... 89
بداية التـــراجع..... 90
II.القطاع الخاص..... 96
الانتقال الى اقتصاد السوق و الدولة بالجزائر..... 100
القطاع الخاص بديلا للقطاع العام..... 102
دور القطاع الخاص في التنمية..... 104
شـــروط توطين القطاع الخاص..... 107
الدولة الضابطة..... 114
III.المجتمـــع المدني..... 115
في معنى مفهوم المجتمع المدني..... 116
المجتمع المدني و الرؤية التنموية..... 122
المجتمع المدني في الجزائر..... 130
الخاتمة .....

الفصل الثالث:القطاع الخاص : النمو، المراحل، العراقيل والاستراتيجيات

تمهيد..... 135
مفهوم البرجوازية الوطنية..... 135
1- مرحلة ما قبل الإحتلال الفرنسي (قبل عام 1830) 136
2-مرحلة الإحتلال الفرنسي..... 139
3- مرحلة الاستقلال 141
أ. التسيير الذاتي و البرجوازية..... 142
القطاع الخص في الزراعة..... 145
القطاع الصناعي والتجاري..... 149
الصعوبات التي اعترضت نمو القطاع..... 150
استراتيجية البرجوازية الوطنية..... 151

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التخطيط والبرجوازية.....
مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي..... 162
4. مرحلة التحول 1989/1979..... 164
القطاع الخاص ينال الثقة..... 167
5. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ونمو القطاع الخاص 172
1.5. تفتيت المؤسسات العمومية..... 173
2.5. إصلاح القطاع الزراعي..... 174
3.5. برنامج التعديل الهيكلي..... 177
4.5. إنسحاب الدولة: La Désétatisation..... 178
1.4. قانون المؤسسات الإقتصادية العمومية: E.P.E..... 179
البنية الاقتصادية للقطاع الخاص..... 181
البنية الاجتماعية 184
التركيبة السوسيولوجية للخواص الجزائريين..... 185
الخاتمة 187

الفصل الرابع: العمل في القطاع الخاص، حقائق ومواقف

تمهيد..... 189
المجال الجغرافي للدراسة 189
البنية الاقتصادية للقطاع الخاص في الولاية سنة 2007..... 190
القطاع الخاص في الخطاب العمالي..... 199
حقائق العمل في القطاع الخاص..... 201
1- الأداء الإداري..... 203
2- الحماية الاجتماعية..... 205
3- حوافز العمل في القطاع الخاص..... 207
4- العلاقات الاجتماعية..... 210
5- العمل النقابي كفعل تغييري في القطاع الخاص..... 214

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العامل ورب العامل بحاجة الى ثقافة.....
المؤسسة الخاصة كما يتصورها العمال..... 218
استنتاجات الدراسة..... 221
طرح بعض التوصيات لمقاربة قضية القطاع الخاص في اطار دعائم التنمية..... 223
الخاتمة العامة 229
الملاحق
المصادر

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس الج

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	حصة الزراعة في إنتاج الخام الداخلي.....	146
02	توزيع العتاد الزراعي ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.....	147
03	حصة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الزراعي.....	148
04	تطور عدد المشاريع المقبولة من طرف CNIو CRI 67-73....	157
05	تطور القطاع الصناعي الخاص حسب الوحدات الإنتاجية.....	159
06	مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي.....	162
07	التوظيف في القطاع الصناعي الخاص سنة 1978م.....	163
08	تطور المؤسسات الخاصة حسب الحجم سنة بين 1984و1988م..	172
09	حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	183

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملخص الدراسة

إذا أخذنا نموذج المجتمع الجزائري فإن تصنيف واسعة لمختلف طبقات المجتمع وفئاته هي قيد التشكل ولا احد يعرف بالضبط متى وكيف ستنتهي هذه العملية. فالملامح الأولى توحي بانهيار واسع للطبقة الوسطى وانحدارها نحو الأسفل كما توحي بولادة طبقة جديدة من الأغنياء، فالمؤشرات الاجتماعية أصبحت حقيقة قائمة حيث تقلص القدرة الشرائية، وتغيرات الثقافة الاستهلاكية للعديد من الشرائح، ومن الانعكاسات الأخرى ظهور "فقراء جدد" ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهي ظاهرة مستجدة تضاف إلى قائمة التبعات التي يدفع فاتورتها العمال الأجراء.

فظاهرة الفقر اليوم لا تمس البطالين وعديمي الدخل فقط بل أيضا الأجراء، بفعل انسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية، مما فتح المجال واسعا لتزايد إفقار السكان وتجدر الفوارق الاجتماعية. فالمجتمع يسير بسرعتين وفي اتجاهين. من جهة بطالة حادة ومن جهة ثانية مطالبة مستمرة برفع الأجور، وضع قريب جدا للانفجار الاجتماعي، وهذا ما توضحه يوميات المواطن الجزائري والطرق التي يعبر بها عن انزعاجه.

ومن هنا تبقى أسئلة الانتقال مطروحة بحدة والهدف من هذا البحث هوا لقيام بنوع من المناقشة لهذه الأسئلة التي تخص شأنا من شؤون الحياة.

نعيش حاليا مرحلة يعيد فيها المجتمع تشكيل نمط اقتصادي و تنظيمي، فالحاضر يعترف فقط بقيم اقتصاد السوق وما يسبح في فلكها. إذن نحن أمام مرحلة إعادة بناء مجتمع، يقتضي الأمر هنا فهما ووعيا وحذرا، فالاقتصاد يعرف تحولات جذرية، والقطاع الخاص أصبح محركا للتنمية. فهذا التنظيم الجديد للاقتصاد سيغير حتما معالم المجتمع. لقد جرى استغلال ظهور القطاع الخاص بهذا الحجم و القوة إلى الواجهة على أنه سبب التفاوتات الاجتماعية بين شرائح المجتمع. ولا تتوقف رهانات القطاع الخاص على التنمية بحد ذاتها، بل إنها تمس المنظومة القيمية في العمق، حيث يمكن القول أن فقدان المعنى أصبح السمة الشائعة. وعلى هذا الأساس عرف النسق القيمي تغييرا جذريا، حتى أن النخب أصبحت تعارض هذا المنحى الانتحاري خاصة بالشكل الذي يطبق به، لأنه نقيض لأسس المجتمع. فبدأت الأصوات تتعالى للتحذير من انحراف هذا الاتجاه، الذي لا يبدو أنه لم يستطع قراءة المجتمع قراءة متوازنة ولم يستفد من أخطاء دول أخرى.

ومع ذلك تذهب السلطات العمومية إلى حد الاقتناع بأن النظام الليبرالي، نظام كوني عالمي، فكل الدول مهما كانت إيديولوجيتها تطبق نفس التنظيم لعلاج اقتصادياتها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي نفس الوقت تتجاهل أن النظام نفسه أنتج انع
خطورة. فعدد العمال في تناقص مستمر، بطالة
الطبقات أصبح جليا، الإقصاء، الفقر... الحياة نفسها أصبحت رهينة هذا التنظيم.

ومن خلال ما ذكرناه سابقا نستنتج أن القطاع الخاص يعاني قصورا في فهم المجتمع له، لهذا دعت الدراسات الحديثة إلى إعادة هيكلة المجتمع للخروج من مشكلة اللاتوافق بين القطاع الخاص وقضية التنمية، فالبعد الاجتماعي يعد عنصرا جوهريا في عملية التنمية. بقي أن نشير إلى أن فهم المواقف اتجاه القطاع الخاص يكشف لنا مقدار الوعي التنموي لدى أفراد المجتمع وخاصة أننا نتعامل مع شريحة الأجراء التي تمثل الفئة الأكثر أهمية في عملية التنمية، بما يحقق التقدير الاجتماعي وأحقية القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تأكيد أهميته وحضوره، وبالتطرق إلى مختلف المواقف نتوصل إلى تقويم النظرة الاجتماعية للقطاع.

إن التساؤل حول مدى نجاعة القطاع الخاص في الجزائر ينبغي أن يطرح ضمن هذا التصور، وبناءا على ذلك فالسؤال المركزي الذي يؤسس إشكالية البحث هو: **هل يمكن أن يتحقق وضمن معطيات الثقافة التقليدية للمجتمع الجزائري سيادة القطاع الخاص، هل تراثنا الاجتماعي سيساهم في نجاحه، وهل نحن الذين تثقفنا ثقافة الدولة يمكننا أن نتفاعل إيجابيا مع ثقافة ليبرالية تنافسية؟**

يرتبط بهذا التساؤل أسئلة فرعية – **هل القطاع الخاص آلية بناء أم تدمير للاستقرار الاجتماعي؟ هل مازالت الصورة النمطية التي ألصقت به قائمة كونه نظام استغلالي يخدم فئة قليلة، أم أن المجتمع استطاع أن يعيد تشكيل الصورة و يجعلها أكثر إشراقة وجمالية؟**

تبقى قضية هامة ينبغي التعرض لها، ولتجنب أي غموض، تتعلق بماهية القطاع الخاص، نقول أن هذه الدراسة ترتكز على الجوهر دون الشكل، فالمسألة ليست في نوعية وشكل القطاع، زراعيا صناعيا أو خدماتيا، وإنما في فلسفة القطاع وبعدها الاجتماعي ونؤكد هنا سعيا وراء الوضوح الفكري أهمية جعل المسألة الاجتماعية صلب البحث والتفكير. المسألة بالنسبة لموضوع الدراسة ليست اختيار إيديولوجي بل مسألة النتائج العملية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبعد التفكير في مختلف جوانب الموض
الكتابات والدراسات السابقة حول الموضوع، و
المزاوجة بين القطاع الخاص والتنمية بلورنا الفرضيات التالية:

1- ثمة علاقة سببية بين القطاع الخاص والتفسخ الاجتماعي، انطلاقا من إيديولوجيته واعتباراته الفلسفية القائمة على المنافسة، الربح، الصرامة...خاصة في ظل عدم جاهزية المجتمع في تبني هذا المنطق، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي ويجعل التنمية بعيدة المنال.

2- من المسلم به أن مثل هذه التنظيمات وما تتميز به من خصائص ليست سهلة التحقيق لكنها ضرورية إذا استكملت بحركة إصلاح شاملة لتطوير الهياكل التنظيمية وتبسيط الإجراءات، نتائج هذا القطاع مرتبطة بعامل الوقت وبنظرية للمعايير الاجتماعية والأخلاقية.

المنهجيـــة وانتماءات الدراســـة ومجالاتـــها.

تأسيسا على ما سبق فإن مقاربة مسألة القطاع الخاص، بما هي مسألة متعددة الأبعاد والجوانب تحتاج إلى تدخل اختصاصات ومنظورات متعددة ومتكاملة في الوقت نفسه، ولعل المنظور السوسيولوجي الذي سنعتمده في هذه المساهمة لما يتسم به من شمولية وانفتاح في الرؤية والتحليل يبدو من الناحية المنهجية مناسبا للاقتراب من هذه المسألة، مع الإشارة إلى المنظورات والمقاربات الأخرى تظل متكاملة ومفيدة بالنسبة لهذا الاقتراب السوسيولوجي. كما يفترض من هذا الاقتراب أن يشكل مدخلا أساسيا لمختلف المقاربات التي يمكن أن تتناول قضية للقطاع الخاص تناولا تفصيليا يركز على الأبعاد السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية... تلك خاصية منهجية معروفة للتحليل السوسيولوجي إذ يسعى إلى أن يحقق صياغة خطاب علمي، يتجاوز الخطاب السياسي الذي يريد فرض هذا القطاع على المجتمع بوصفه أسلوبا للخروج من التخلف، وكذا الخطاب النقابي الذي يرى في هذا القطاع عاملا للانفجار الاجتماعي، مع التنبيه إلى أن هذه الإشكالية المنهجية تتميز بكونها ذات طابع جدالي منتج باستمرار للعديد من المشكلات والتساؤلات المعرفية. إن فهم اتجاه المجتمع نحو القطاع الخاص يعطينا تصورا عن الواقع الاجتماعي الذي نعيشه ونتفاعل من خلاله، كما يعطينا مؤشرات لمصداقية القطاع بنفسه ومصداقية المجتمع به. وبالتالي إمكانية خلق التفاعل القائم على المشاركة الايجابية للشريك الاجتماعي، وهذا يصب بالتأكيد في إدراك ووعي لعملية التنمية في وقتنا

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحاضر. إذ تؤكد تقارير الهيئات المتخصصة أن إما من مؤشرات الإقلاع الاقتصادي والخروج من

وهناك عناصر شديدة الصلة بموضوعنا وهي :

- التركيز على إنهاء النظرة الاستغلالية ضد القطاع.
- تمكين القطاع من الحصول على مكانة متكافئة مع القطاع العام فيما يتعلق بالتشريعات و فرص الاستثمار.
- اتخاذ الإجراءات لضمان وترقية المسألة الاجتماعية.

إذن وانطلاقا من مقدمات هذا العرض ورغبة منا في إنجاز مقاربة ملمة لأهم جوانب البحث فإنه من المفيد أن نلفت النظر هنا إلى مجال علم الاجتماع الذي تنحصر في نطاقه وتنتمي إليه الدراسة الحالية، ونستطيع أن نحدد موضوعها بين مجالين أساسيين من مجالات علم الاجتماع: أولهما علم اجتماع التنمية: ذلك العلم الذي يهتم بمقارنة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي في المجتمعات الإنسانية، حيث أن سياسة الإصلاحات الاقتصادية تمثل مجموعة متناسقة ومتكاملة من الإجراءات الاقتصادية الليبرالية والتي تنجم عنها تبعات اجتماعية سلبية وإيجابية مباشرة وغير مباشرة عن مختلف الشرائح الاجتماعية. ولما كان اهتمام الدراسة ينصب في طرح العديد من التساؤلات وإثارة بعض الإشكاليات المرتبطة برصد واستشراف نتائج تلك السياسات الاقتصادية على أوضاع الشرائح الاجتماعية الضعيفة وفق منظور سوسيو- إقتصادي، فإن الجانب الأكبر من هذه الدراسة يقع ضمن انشغالات علم اجتماع التنمية. بحكم أن الشرائح الاجتماعية التي خضعت للدراسة السوسيولوجية النظرية والميدانية تنتمي أساسا طبقة الأجراء والموظفين، وتمارس نشاطاتها الاقتصادية في نطاقات القطاع الخاص.

أهميـــة الدراســـة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من المكانة التي تحتلها قضية القطاع الخاص في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي داخل فضاء البحث الاجتماعي من حيث الجوانب النظرية والمنهجية، أو على المستوى المجتمعي نظرا لإفرازاته على الجبهة الاجتماعية، فهو الشغل لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

إن إثراء دراسات علم الاجتماع بقضايا أساسية تعبر عن الواقع المعاش وهموم المواطن الجزائري يعد مطلبا ضروريا، فأهمية الدراسة تتمثل في كونها نوع من التحدي المعرفي نظرا لأن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، يرتكز على جملة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

محددة من قيم الفكر الليبرالي وعن حزمة من ا
الحقل السوسيولوجي ومن هنا فالإسهامات والاجت
نحو الفهم الصحيح لهذه الإستراتيجية التنموية والجدوى من تطبيقها في الواقع الجزائري المحلي. وبما يساهم هذا البحث على المستوى النظري والمنهجي في إثراء مساهمات علم اجتماع التنمية، كما أنها قد تفيد على المستوى التطبيقي في استشراق التداعيات الاجتماعية على النسيج الاجتماعي، مما يساعد أصحاب القرار في اختيار أكثر الخيارات التنموية فائدة وأقلها ثمنا على الشرائح الاجتماعية. ومن هنا ترجع أهمية اختيارنا لهذه الدراسة إلى :

- جدية العملية وحداثة الظاهرة الاقتصادية وهذا نتيجة للتحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
- إن اهتمام الباحثين بالدراسات الجزئية نادرة نوعا ما. وذلك يرجع إلى طبيعة التجربة نفسها لأنها تتسم بالتعقيد. كما أن البحوث في هذا المجال ناقصة على المستوى المحلي في الوقت الذي حدث فيه تطور أكاديمي بدراسة هده الظاهرة على المستوى العالمي، حدث عدم اهتمام بدراستها محليا من طرف الباحثين رغم قيمتها العلمية والأكاديمية وهذا ما تؤكده الدراسات العلمية القيمة التي تطرقت هذه الظاهرة.

أهـــداف الـــدراسة:

الدراسة محاولة للخروج من هذه النظرة التبسيطية التي تحرك عملية التنمية، لتدخل في حيز التحليل والعمل الجاد أطراف أخرى في المجتمع غير الجهاز المركزي للدولة، والتي لا تقل مسؤولياتها عن مسؤولية الدولة في النجاح أو الإخفاق التنموي. ومن هنا يمكن اعتبار القطاع الخاص عاملا من عوامل التغيير، ذلك أن عملية التنمية هي عملية معقدة، متعددة الأطراف والجوانب، وهي مسؤولية جماعية تحتم على جميع الفاعلين المساهمة فيها وعلى قدم المساواة، فمهما كانت الدولة وتشريعاتها وقدراتها على الإنفاق في الميادين الاجتماعية المختلفة فإن دور وتأثير القطاع الخاص في التغيير لا يقل أهمية في المعادلة التنموية.

انطلاقا من هذه المقدمات، تكون مهمة هذه الأطروحة ضبط مجموعة من التساؤلات المحورية في النقاط التالية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ- علم الاجتماع اليوم مطالبا أن يساير التحولا
وان يحللها بدقة ويستخرج منها الخلاصات الضر
دقيق ومنظم لفهم سياسة الإصلاحات الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار اجتماعية على واقع شرائح المجتمع بصفة عامة والعمال بصفة خاصة.

ب- مهمة البحث دراسة الخيارات المطروحة التي تتطلب المزيد من التدقيق والمراجعة على ضوء الممارسة والتجربة سعيا وراء بناء تصور كفيل بتفعيل المشروع التنموي، وسيتطرق البحث للمفاهيم المؤسسة للخيار الاقتصادي المطروح.

د- التحدي والرهان الكبيران المطروحان أمام القطاع الخاص هما التحول إلى نظام فاعل ومؤثر يوظف ثقافته ومعالمه لخدمة مشروع مجتمعي.

على ضوء ما سبق، يتعين على البحث والوقوف عند ثلاث قضايا كبرى تختزل التحديات التي يواجهها مجتمعنا وهي:

أولا: السياق الدولي بتفاعلاته ومختلف تجلياته وما يمارسه من تأثير على الداخل، مما يقتضي توفير كل الشروط للانخراط الفعال في النظام العالمي الجديد، وإحداث القدرة على مسايرة متطلبات العولمة مع الاحتفاظ على خصوصية المجتمع الجزائري.

ثانيا: هي فهم الأوضاع على الساحة الوطنية من حيث المواصفات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، والتي لا يتصور قيام أي تحليل عميق وموضوعي في غيابها، ويأتي على رأسها قضية التنمية، ولعل الدراسة تكون على صواب عندما تعيد طرح مقاربة شمولية جديدة لقضية التنمية بعد استخراج الدروس من التجارب السابقة، سعيا وراء مساهمة أوسع للدراسات السوسيولوجية. وفي نفس السياق تكتسي التجربة الحالية التي تعيشها الجزائر أهمية خاصة وتعتبر بمثابة محطة حاسمة خاصة في الظرف الراهن المتميز بانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام اقتصاد السوق يضمر توجهات استراتيجية جديدة معتمدا خيارات تحديثية واضحة ستعمل على وضع المجتمع فوق سكة التطور، إذا ما استثمر ذلك التقاطع البناء بين علم الاجتماع، الاقتصاد والمجتمع.

لذا فإن إنجاح تجربة الانتقال تعتبر مسألة حيوية لما ستفتحه من آفاق مستقبلية واعدة وفي ارتباط مع ذلك يكتسي العمل على إيجاد فضاء لعلم الاجتماع في هذا الحقل والذي من شأنه أن يشكل قوة توجيه قادرة على وضع مسار التنمية على الطريق السليم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثالثا: القضية الثالثة تتعلق بالأداة التنموية أي مسأ
القطاع العام، والوقوف عند معالمه وقيمه سعيا
آدائه.

تقسيمـــات ومحـــاور الـــدراسة:

رغبة منا في ملامسة مركزة لأهم جوانب المسألة المبحوثة، ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة عامة وأربعة فصول رئيسية، ثم تكريس الفصل الأول لضبط تصور واضح بخصوص المفاهيم المطروحة في أدبيات التنمية، بحيث يتم تحديد السياق الدولي ومعالمه الجوهرية المتمثلة في ظاهرة العولمة وبالإحاطة بالمفاهيم الأساسية لهذه الظاهرة، فإنه سيتم الوقوف عند أهم أدواتها كاقتصاد السوق وانسحاب الدولة...

يقدم أوائل القرن الواحد والعشرين فرصة فريدة لعلم اجتماع التنمية لإحياء أزمة نموذج التنمية حيث لم يعد للمجتمعات المحلية وحكوماتها خصوصا السيطرة على مفاتيح القرارات التي سوف تشكل حياتها.

فحاليا مشروع التنمية يدخل في مرحلة زوال ما يعرف بنظم"دولة الرفاهية"، فالكل أندرج تحت الخيمة الكبيرة للعولمة التي أزاحت في الوقت نفسه تراثها التأسيسي والإيديولوجي وفي وقت واحد، وفي انقلاب عام للتفكير لم يعد الحاضر هو التطور المنطقي للماضي، بل أصبح رهينة لا مستقبل متزايد. مستقبل يحدده دعاة العولمة مستقبل يستمد على الكفاءة بلا رحمة.

وكما تم التطرق إلى المرجعية الثقافية باعتبار أنه يمكن للثقافة في بعدها الشمولي أن تساهم في إيجاد حلول ناجحة لإخفاقات التنمية، فجوهر الثقافة في هذا السياق ليس تلك التعريفات الدارجة التي تنظر للثقافة على أنها مجموعة القيم والمعتقدات والرموز وما شابها من المنتجات العقلية أو أنها تثير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما وإلى العلاقات الشخصية بين الفرد وطبيعة توجهاتهم فالجوهر في هذا البعد هو الربط بين معرفة الإنسان وبين موقعه وواقعه واحتياجاته، فالثقافة هي قدرة المجتمع على ان يعرف معرفة ثابتة وشاملة ما يحتاج إليه في زمانه ومكانه وهذا جوهر عملية التنمية التي تكون قادرة على النهوض بمجتمعها ودفعه إلى الفعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته.

إن الثقافة بوصفها المصطلح الذي يختزل كل معاني الشراكة هي رأس المال الثقافي الذي تفتقده المجتمعات النامية، وحتى هذه اللحظة لم تتوفر سياستنا التنموية على إستثمار ثقافي في مناخ عالمي لا قلب له، مناخ تشتد فيه عقلنة التيارات وعولمة الأفكار

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإلغاء المسافات.و عليه فان الثقافة كمعطى اج
وداخلية تربط الإنسان بمقاصد وغايات التنظيمات

أما الفصل الثاني تم تخصيصه لإلقاء الضوء على اهم الآليات التنموية او اركان التغيير الأساسية، حيث ثمة حاجة مرجعية جديدة في الشكل والمضمون لقضية التنمية مختلفة عن المقاربات السابقة والقائمة على تصورات إختزالية، تبعا لتغير الأوضاع والشروط والمعايير. لقد إهتزت المرجعية السابقة بتصدع الأنظمة السياسية التي واكبتها، وإن كان وهجها الاجتماعي والأخلاقي مازال مشتعلا.

والآن لا مناص من بناء مرجعية مغايرة غير أحادية، تستند إلى قوة المجتمع بكل ألوانه وإختلافاته، لا إلى قوة الدولة، ويشترك في صياغتها أناس يقفون على مسافة قريبة من سلطة المعرفة ومراكز القرار. ثم فإن هذه المرجعية بالأسس والمواصفات التي سبق الإشارة إليها لن تكون محصلة فعل تيار سياسي وفكري واحد، بل ثمرة جهد مختلف الأطراف التي يؤلف بينها مصلحة المجتمع، فالبديل لا يجب أن ينصب على طرف واحد فحسب، فبناء تنمية مستقلة ومستمرة تعني سيطرة المجتمع على شروط تطوره من جهة والاعتماد على النفس ومن أن الإنسان هو محور التنمية وصانها الحقيقي وهو من يجب أن تؤول إليه غاياتها من جهة ثانية.

فالدولة في السياق الحالي، حسب « Edgar morin » لم تعد قطبا تنمويا ولم تعد الضامن « Un garant » بالمعنى الصحيح للانسجام الاجتماعي. فالدراسات الحديثة حول ماهية آليات التنمية تتحدث بأن العمل بمبادئ التنمية يتطلب إرساء دعائم " ثقافة التغيير " للتغلب على قوة استمرار الآليات التنموية التقليدية، التي أساءت للتنمية ولم تعد تحقق الأهداف المرجوة.

كما أن الممارسة الفعالة للتجنيد الجماعي من أجل التنمية يتطلب اللجوء إلى صيغ وآليات جديد، فالعادة لدينا أن نضع كل المسؤولية في إنجاح التنمية أو في إخفاقها على كاهل الدولة المركزية وأدواتها، وقليلا ما ننظر إلى مواقع أخرى غير تلك العائدة على الدولة كشريك أو فاعل في مسؤولية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

فالنظرة إلى آليات التنمية شملت في معظم الأحيان وبشكل شبه حصري الدولة وجهازها الحكومي كمسؤول أول ونهائي عن سير الأمور في المجتمع. وكأن الدولة وأدواتها لا تعكس حالة المجتمع برمته، بل كأنها جسم منفصل عنه جاء ليقود مسار التنمية عبر إدارته وأجهزته.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن تحريك عملية التنمية لا يمكن أن يتم [illegible] المحددة من قبل القطاع الحكومي، تحت إكراهات النفط، إملاءات المؤسسات المالية....) بل أن القاعدة الحقيقية لانطلاقة التنمية هي التي تستغل قدرات المجتمع المادية والبشرية استغلالا عقلانيا.

على الدولة أن تخفف من دورها شبه الاحتكاري في المسار التنموي وأن تضع كل ركن من أركان التغيير أمام مسؤولياته الجسيمة التي يعيها في غالب الأحيان.

إذ لازلنا في الجزائر أسيري نظرة ضيقة إلى الآليات التنموية حيث نحمل الدولة وأجهزتها كل الأعباء ونعفي الأطراف الأخرى من أية مسؤولية، فمعالجة الفجوات ومعوقات التنمية في مسارها التاريخي يتطلب تغيير جذريا في النظرة إلى التنمية، ويتطلب كذلك تحديد الأطراف الرئيسية فيها حتى تساهم بدورها في معالجة القصور التنموي.

أصبح مجتمع التنمية يواجه صعوبات متعددة، وهو مطالب بتوظيف عدد أكبر من الأطراف أو الفاعلين، للخروج من هذه الوضعية.فطريق النمو هو شراكة بين الدولة والسوق (قطاع خاص وطني أو أجنبي)، والمجتمع المدني.

من نتائج هذا الفصل أن الدعوة إلى تحجيم القطاع العام بل و بيعه للأفراد، وإفساح المجال للقطاع الخاص أو الخصخصة وإن طرحها البعض من منطلق تحسين الكفاءة الاقتصادية أو غيره، هذه الدعوة تستهدف نهاية وتحوير التشكيلة الاجتماعية بغرض الحد من ملكية الدولة وإدارتها المباشرة لقوى الإنتاج ومن ثم إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة في حماية الشرائح الاجتماعية والتمهيد لنمط نحو رأسمالي وتعميم التبعية للغرب الرأسمالي.

فالكفاءة ليست حكرا على القطاع الخاص، وإنشاء علاقة سببية بين وجود القطاع العام وغياب المشاركة الشعبية مثلا، هو أمر لا يقوم عليه دليل علمي واتهام القطاع العام تكرارا، بتغليب اعتبار التشغيل على اعتبار الإنتاجية فإن هذا تبع في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وفي النهاية فإن جل سلبيات القطاع العام في الدول المتخلفة تعود إلى التنظيم الاجتماعي والسياسي المحيط به والذي يحدد بيئة السياسات الاقتصادية للقطاع العام، بل ويضع قيودا شديدة على حركة المجتمع ككل.

أما في الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى مراحل نمو وتطور القطاع الخاص بالجزائر منذ العهد العثماني حتى تاريخ الإصلاحات الاقتصادية الحالية. حيث نشأ القطاع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاص الوطني في ظروف صعبة جدا، فالرأس
البرجوازية المحلية، فمصادر التراكم لرؤوس ا
أساليب العمل وضعف الإنتاج الحرفي، إضافة إلى ضيق السوق المحلية وعدم إمكانية تصدير الضائع على الخارج.

لقد تطور القطاع الخاص في بعض الصناعات التحويلية الخفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية، غير أن هذا القطاع ضل بعيدا جدا عن أن يكون القطاع السائد أو المساوي لغيره من القطاعات الأخرى، فقد اتجه الرأسمال المحلي الخاص نحو النشاطات الطفيلية وابتعد أكثر فأكثر عن القطاعات المنتجة، صارت التجارة، المضاربة، واستيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية هي القطاعات المفضلة لنشاط رجال الأعمال الجزائريين.

كما أن مصير القطاع الخاص كان لمدة طويلة (مرحلة التخطيط) مرتبطا إلى درجة كبيرة بمصير القطاع العام، فهو يقيم بناءه على ثغرات واختلالات هذا الأخير، فقد استفاد كثيرا من منطق الدولنة الذي ساد خلال ثلاثة عقود من الزمن.

واستنادا إلى الفصول النظرية، فسيتم تخصيص الفصل الرابع لمحاولة لتحليل تبعات هذه التحولات على الفاعلين المعنيين بعملية التحول، وعلى هذا الأساس سنحاول الوصول إلى تصورات ومواقف العمال واتجاه القطاع الخاص تم محاولة قياس التأثيرات الناتجة عن هذا النمط، وفي الأخير سيتم إدراج توصيات عملية تجاوز جوانب القصور والنقائص التي تحول دون إرساء توافق أو إجماع من جانب المجتمع نحو القطاع الخاص.

نـــوعية الـــدراسة وأدوات جمـــع البيـــانات:

الدراسة الحالية دراسة وصفية، تحليلية تستعين بالمسح الاجتماعي للعينة، ومادام أن هذه الأخيرة انحصرت في فئة اجتماعية تمثلت في الطبقة العاملة، وبمقتضى طبيعة الموضوع الكيفية التي تستقرأ العلاقة بين هذه الفئة والمؤسسات الخاصة، وقد وظفنا لهذا الغرض تقنيتان: المقابلة والملاحظة، حتى نتوغل أكبر قدر ممكن في الوعي الجمعي للفاعلين والكشف عن مختلف المواقف والتصورات.

فقد قمنا بزيارات عديدة لفئة المبحوثين بداخل مكان العمل، وهذا للتعرف والإلمام بوجهات النظر حول أفضل الطرق التي يفضلونها لإجراء المقابلات. وما هي الأماكن والفترات الزمنية المفضلة لديهم.

لقد أظهرت لنا نتائج هذه المرحلة الأولى من البحث أن غالبية العمال تفضل الاستجواب خارج مكان العمل والأفضل بالنسبة لها في فترات الراحة. أما المرحلة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثانية، قمنا بضبط عينة البحث حيث ضمت 43 ، منها: أن يكون المبحوث رب أسرة وهو المسؤ فترة معتبرة بالمؤسسة حتى يتسنى لنا معرفة الآثار الاجتماعية، واستكشاف اليات المواجهة والتكيف، كما حرصنا على أن يكون المبحوث قد اشتغل سابقا بمؤسسة عمومية وذلك رغبة منا في الوصول إلى تصورات أكثر مصداقية.

وعليه جرت المقابلات مع المبحوثين في أماكن متعددة، أين كنا نتوجه للالتقاء بهم، وهذا نزولا عند رغباتهم، الأمر الذي ساعدنا على كسب ثقتهم، حيث لم تكن أية حواجز أو إكراهات من الإدارة، قياسا بالطابع التحفظي الذي لمسناه على المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثالثة فقد وظفنا أداة مساعدة تمثلت في الملاحظة، حيث استغرق الاتصال بأفراد العينة والحضور المتتالي وفي مختلف الأماكن قرابة ستة أشهر، الأمر الذي ساعدنا على تأويل الخطاب وتكييفه مع الواقع اليومي للمبحوثين، فأصبحنا فاعلين ضمن هذه العينة، حيث كنا نتقاسم أوقات الراحة والتسوق. إذن هذه التقنية اقتصرت على المزاوجة بين المواقف والخطابات وبين التفاعلات اليومية التي حاولنا استخلاص مدلولاتها.

ومن نتائج هذا الفصل أن نجاح المؤسسة الخاصة أو فشلها مرتبط بمدى مساهمة مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن هنا فالعلاقة بين المؤسسة وعمالها أصبحت في منتهى الأهمية، وأبعاد هذه القضية ليست أمور جديدة أو مستحدثة، فهي موجودة في القطاع الخاص منذ الثورة الصناعية، وما نتج عنها من توسع للمؤسسات الخاصة وتشابط علاقاتها، ولكن الجديد في الموضوع هو أن كثير من الأفراد مع إدراكهم لوجود هذه القضية ولإبعادها، أصبحوا يطرحون تساؤلات وانشغالات من الأفاق المستقبلية. ولعل قضية " الخليفة" أبرز مثال عن هذه التخوفات.

يتوقع هؤلاء العمال من المؤسسة الخاصة الذين يعملون بها أن تكون مصدرا للأجور العادلة ذات المستوى الذي يوفر لهم حياة كريمة لا تقل في مستواهم عن مستوى حياة نظرائهم العاملين في المؤسسات العمومية. وأن تقدم لهم الشعور بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وبأن تهيأ لهم ظروف عمل جيدة ومصدرا للتشغيل، وأن توفر حماية اجتماعية، والأهم من ذلك كله أن تحقق لهم مواطنة كاملة من خلال الاعتراف بهم وبجهودهم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن أهم ما يتطلع إليه العمال يتلخص في
اجتماعية تحقق المواطنة وليست مجرد مؤسسة
عليها المبحوثين هي الاهتمام بالعمال كأفراد وبالتالي هم راس مالها الثابت. وعليه لا يهم نوعية الملكية خاصة كانت أم عامة لدى أفراد العينة.

من خلال دراستنا لمساهمة القطاع الخاص في مجال التنمية، تبين لنا أن هناك نتائج متباينة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على جد السواء، فرغم أن ولاية مستغانم ولاية غنية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن عدم استغلال ذلك حال دون التغلب عن المشاكل المختلفة. القطاع الخاص كفيل بأن يساهم في إخراج الولاية من بطء عملية التنمية، علما أن الولاية حاليا عبارة عن ورشة في شتى المجالات، خاصة الزراعة، السياحة، الصناعة، الصيد البحري...الخ.

فالتكفل الحقيقي بالمشاريع الإنتاجية والطلبات الاجتماعية يقتضي دورا متزايدا للقطاع الخاص، فالولاية أصبحت مركز استقطاب زراعي، سياحي، صناعي، تتطلب المزيد من الاستثمارات.

دون أن ننسى إلى الإشارة أن التنمية في ظل هذا القطاع تعرف الكثير من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فاستراتيجية الاعتماد على القطاع الخاص كان لها الأثر الكبير في التنمية رغم مظاهر المضاربة، الاحتكار لأنشطة وقطاعات محددة.

أما فيما يتعلق بعلاقة العامل بالقطاع الخاص، فان المسألة في تقديرنا ليست حربا أو معركة بين القطاع الخاص والعمال، ففي ظل دور متزايد للسلطة التشريعية والتنفيذية في إدارة الاقتصاد بحكمة مع التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات بما يحقق الشفافية المطالب بها من دون ضغوطات أو غيره.

والمطلوب في الحقيقة، ثورة ثقافية في المقام الأول ضد القيم والسلوكات التقليدية، ثم ثورة إنتاجية شاملة لن تتحقق إلا عبر ربط الفروع المختلفة للقطاع الخاص بعضها بالبعض، وترابطها في آن واحد مع المنظومة التربوية والهيئات المحلية في جهد جماعي مدروس لخلق العدد الكافي من فرص العمل في جميع المستويات، أي مجالات الأبحاث كما في مجالات الوظائف الإدارية والتقنية. وهذا الجهد يجب أن يبذل ضمن إطار واضح المعالم، تسانده كل أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات أرباب العمل، من أجل خلق مناخ إنتاجي وإبداعي وتنافسي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والمالية المتوفرة في بلادنا. وعلى كل من أطر مسؤوليتهم في إطار من الشفافية والحكم الصالح.

كما لابد من الإشارة أنه ليس من مصلحة أحد اضعاف القطاع الخاص، فكل اقتصاديات الدول عمادها القطاع الخاص، وأي بلد يفتقد ذلك الأساس القوي لن يعود له مكان أو اعتبار في التكتلات الإقليمية والعالمية. فأضعاف هذا القطاع أو العمل على تهميشه والتأثير فيه من شأنه قتل روح المبادرة والإبداع التي يمتلكها القطاع.

كما تجدر الإشارة إلى أن العراقيل التي واجهت هذا البحث تتمثل أساسا في غياب المعطيات المعرفية والإحصائيات اللازمة ما يكفي للتدليل عن نمو القطاع وطبيعته، وكذا ندرة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت قضية الدراسة، لذلك لجأنا إلى الاعتماد على الدراسات الاقتصادية والتي كانت إلى حد كبير ذات صلة بموضوع الدراسة، حاولنا تأويل خلاصتها لخدمة أغراض هذه الدراسة السوسيولوجية.

إذن المطلوب إعادة بناء مجتمع انطلاقا من هذا التوجه الجديد الخالي من آليات التوازن والذي يأخذ بعين الاعتبار على أساس نظرة المواطنين وليس على أساس الربح والمنافسة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيـــد

يقدم أوائل القرن الواحد والعشرين فرصة فريدة لعلم اجتماع التنمية لإحياء أزمة نموذج التنمية حيث لم يعد للمجتمعات المحلية وحكوماتها خصوصا السيطرة على مفاتيح القرارات التي سوف تشكل حياتها.

إذن يدخل مشروع التنمية في مرحلة زوال ما يعرف بنظم"دولة الرفاهية"، في العالم الأول وأنظمة التخطيط المركزي الاشتراكية في العالم الثاني والعالم الثالث فالكل أندرج تحت الخيمة الكبيرة للعولمة التي أزاحت في الوقت نفسه تراثها التأسيسي والإيديولوجي وفي وقت واحد، وفي انقلاب عام للتفكير لم يعد الحاضر هو التطور المنطقي للماضي، بل أصبح رهينة لا مستقبل متزايد. مستقبل يحدده دعاة العولمة مستقبل يستمد على الكفاءة بلا رحمة.

إذن أصبحت العولمة ذات شأن بفضل قوتها التأسيسية ضمن نظام الدولة ومن هناك امتدت لتخضع الناس. كان معظم تأثيرها الملموس من خلال العملية العالمية لإعادة بناء الدولة الاقتصادية ووضع المجتمعات والمناطق المختلفة. هذه الدينامية ليست ببساطة توسعها كميا للعلاقات السلعية إنها نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي وعلامة على تحول تاريخي في تنظيم العالم الرأسمالي.

كانت التنمية بالفعل مشروعا ناشئا من استقرار الرأسمالية العالمية فالمنظرون قدموا التنمية في لغة مثالية كمتوالية ثورية على الامتداد الخطي لمسار التحديث.[1] وعليه لم يكن على كل دولة أن تكرر تجربة الحداثة في العالم فقط، بل أيضا كانت هناك توقعات بأن فجوة التنمية بين العالم المتقدم والعالم المتخلف سوف تغلق بشكل تدريجي.

كان مشروع التنمية رؤية لتنظيم العالم ولكن فهمه، مأسسته واحتضانه كان على أساس أنها عملية يمكن أن تتكرر في الدول الوطنية، وبالتالي قدمت التنمية بوصفها نظاما لتحقيق تطور العالم وازدهاره بصفة عامة ومخرجا وحيدا للدول المتخلفة بصفة خاصة للخروج من دائرة التخلف. لذلك تم تسييجه بطقوس تحاكي الطقوس الدينية حيث تسامت عن

---

[1]- ج. تيمونز روبيرتس، إيمي هايت: من الحداثة إلى العولمة ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 310، ديسمبر 2004،ص215.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كل مناقشة أو مسألة ولم تترك أمام المجتمعات الناجحة لتطبيقها .

أصبحنا أمام صنمية جديدة حولت التنمية من مفهوم تاريخي وسوسيوثقافي، وهو ما يحيل بالضرورة على نسبية الزمان والمكان، إلى مفهوم أسطوري بالمعنى الانطولوجي للكلمة. حيث يتعالى عن التجربة والمكان والزمان فلا عجب بعد ذلك أن تنطفئ الفكرة حين يبزغ الصنم على حد تعبير مالك بن بني.[1]

كانت التنمية ولازالت هي المفهوم الرئيسي للعلوم الاجتماعية، وتفهم على أنها حركة تطورية تجلب معها مستويات مرتفعة للمعيشة –نتيجة منطقية للعقلانية الإنسانية – كما يتضح في الخبرة الأوروبية.

كما كانت مشروعا عالميا، مهما لتصنيع المشاريع في أوربا، أخذت إشارة الانطلاق من الخبرة الأوربية التي فهمت على أنها أداء اقتصادي رفيع المستوى أو أنها مستويات للمعيشة أفضل في العالم غير الأوربي كانت مثالا يحتذي أو وصفة طبية، بل أنها اتخذت شكلها المؤسسي بشكل شامل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

ما أن أشرف القرن العشرين عن نهايته، حتى بدأت تتكشف الحقائق والأوضاع المأسوية والكارثية التي أسفرت عنها سياسات التنمية، فتولت الشهادات بشأن إفلاسها والمأزق التي أوصلت إليه البشرية، الآن وقد تبين بان المسافة التي تفصل بين الدول المتقدمة وبين الدول المتخلفة لم تزداد فقط، بل أضحى الجميع يشكك في مسار التنمية الذي تعددت أسماؤه: فمن تنمية مستقلة مستدامة durable إلى تنمية مسندة soutenable إلى التنمية من الداخل Endogène إلى التنمية المستقلة Indépendante ورغم كل الانتكاسات التي تعيشها المجتمعات المتخلفة، إلا أنها بقيت أسيرة هذا الوهم، ويرجع serge Latouche ذلك إلى قدرة الغرب التصورية على ابتكار مسميات جديدة،[2] بهدف تغيير الكلمات تعبيرا عن عجزه عن تفسير الأشياء في واقع الناس.

---

[1]– مصطفى المرابط : التنمية وتيه الإنسان، مجلة دراسات الوحدة العربية،العدد 245 ،ديسمبر 2004،

[2]Serge Latouche ; le monde déplomatique, Février 2001.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومع بداية الألفية الثالثة يستمر الخطأ الر
تجاهل المسائل الجوهرية، لقد ضاعت فرصة إعادة توجيه التنمية باختطاف وتحريف عبارة الاستدامة.

نعتقد بأنه من الواجب فتح التفكير في هذه المفاهيم وتحرير الأنظار من جاذبية هذه الصنمية للانتقال بها من مستوى الاعتقاد الذي يقتضي التسليم والخضوع إلى مستوى الاجتهاد الذي يقتضي المساءلة والمراجعة تلك هي دوافع علم اجتماع التنمية المطالب بمساءلة المفهوم في جذوره المعرفية والإيديولوجية وفي نشوئه وتشكيلاته التاريخية وفي تجاربه المختلفة زمانا ومكانا من منظور A.Touraine .

مفهوم تنمية مركزة على الإنسان

إن التنمية تهدف إلى خير الإنسان في الوقت الذي ترتكز على جهده، فهو وسيلتها وهدفها في آن واحد وتتطلب فكرة التنمية تغييرا جذريا في فكرة الإنسان وقدراته وسلوكه. ويعتبر هذا التغيير وسيلة إلى غاية في نفس الوقت غاية في حد ذاتها في عملية التنمية.

بدأت الإستراتيجيات الحديثة للتنمية تبدي عناية خاصة ببرامج اللامركزية والجهود الذاتية والمنظمات غير الحكومية، مما يقود إلى تدعيم مؤسسات العمل المدني وجعلها أكثر جذبا لمشاركة المواطنين، ولا شك أن في التوجه الشعبي والمحلي لخطط التنمية يدعم مساهمات الأفراد ويرفع في الوقت نفسه كفاءة برامج التنمية ويزيد من فاعليتها. كما أولت هذه الإستراتيجيات الإنسان مكانه خاصة ويجب النظر إليه على انه موضوع عملية التنمية وليس مجرد أداة بين الأدوات المستخدمة فيها.ومن هنا فإن الخطاب المؤسس للتنمية يستند على قاعدتين هامتين :

الأولى: تتمثل في الرفع من المستوى المادي للإنسان.

الثانية: تتمثل في اكتشافها كنمط جديد ينظر إليه كقيم جديدة تكرس الإبداعية والفاعلية الإنسانية.[1]

[1]– السيد الحسيني: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، طبعة ثالثة، ص67.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن هذا الخطاب يقدم نفسه إذن كاستجابة لتحسين مستواها المادي وتحقيق أكبر قدر من الإشباعات الضرورية والحاجات الإنسانية بل وفي خلق تكافؤ للفرص بين الأفراد وإتاحة المجال لاستفادة مختلف الشرائح الاجتماعية من الحد الأدنى من النمو الاقتصادي ومن الخدمات الاجتماعية، الصحة، النقل، التعليم ....

ومن جهة ثانية يقدم خطاب التنمية نفسه ككيفية جديدة لفن الحياة كممارسة ممكنة لفن التدبير الحياة السياسية بمعنى أنها انكشاف الديمقراطية ومن هنا أصبحت التنمية رهينة الديمقراطية.[1]

ففي غياب هذه الأخيرة لا يمكن سوى الحديث عن نمو مطرد كما هو الحال بالنسبة للصين أو عن تنمية مجهضة كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول النامية.

لذلك نلاحظ فيها أن المفارقات التي ترهن مشاريع التنمية تنبع من الوضعية التي أنتجها التصادم بين الترسبات الثقافية الماقبل حداثية وبين التغيرات التي تقترحها التنمية على مستوى بينية الإنتاج من أجل تحسين الدخل و تمكين الفئات الأكثر فقرا منه.

فهي كذلك وباعتبارها نظاما متكاملا، تقترح في تلازم مع ذلك تغييرات أخرى تخص مسائل حقوق الأفراد وهياكل اتخاذ القرارات وأنظمة الحكم. وهي بذلك تنتج أنظمة معيارية حداثية. ولعل مفهوم الديمقراطية أحسن مثال على ذلك فهذا النظام ليس نسقا تقنيا لتوسيع المشاركة في اتخاذ القرارات فقط، بل تأويل خاص للإنسان ولماهيته، فالديمقراطية هي أولا "سياسة الذات" كما قال A.Touraire في كتابه ما هي الديمقراطية؟ ومن حيث هي ذلك فهي تفرض مجتمعا يتكون من أفراد أحرار ومتساوون وبذلك فهي تنفي مجتمع الرعية وتؤسس لنظام يقوم على مجتمع الفرد الحر والمسؤول.

في البلدان النامية التي في غالبها لم تبلور تاريخها الحديث في إطار تجربة التنوير، لم يحصل بعد الاعتراف بالفرد كنواة للمجتمع وليس الجماعة في تشكيلها الديني أو العرفي أو اللغوي والعشائري ومن ثمة فكل ما يترتب الاعتراف بالفرد سياسيا وثقافيا يبقى معلقا

[1]– عزيز بومسهولي، عبد الصمد الكباص: "التنمية وإعادة الإعتبار للإنسان"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، مارس 1983.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تاريخيا. وعليه فالديمقراطية ليست في أحسن حا
فالواقع يترجم وضعية مخالفة يتمثل أساسها في عدم حصول الاعتراف التأسيسي بحرية الفرد. فالنقاش مازال يفترض أن حرية الفرد يجب أن تخضع للوصاية الدينية وليس العكس. كما أن مبدأ المساواة لم يتكرس كقناعة عامة وكسلطة مرجعية تحسم في كل تناول إجرائي أو تشريعي يهم الإنسان.

هذا الطرح هو ما يجعلنا ننظر إلى التنمية لا باعتبارها نضالا ضد الندرة وإيجادا للوفرة وتحقيقا للنمو الاقتصادي، بل أنها فن تدبير المصير الإنساني، الفن الذي يجعل القوى البشرية إيجابية ذات إيرادات إثباتية فعالة، ومن هذا المنظور تصبح التنمية تعبيرا عن علاقات قوى سياسية متوازنة أي أنها تستطيع توجيه الكيفية وتدبير الغاية.[1]

هذا البعد الإزدواجي للتنمية باعتبارها اقتصاد (مادة) وفنا (قيمة جمالية) هو الذي يجعل منها تأسيسا جديدا للإنسان ،يتطلب أولا استعادة الإرادة الفعالة، كما يتطلب تحقيق وضع معيشي بإحداث نمو كفيل بإشباع الرغبة المزدوجة للإنسان، رغبته البيولوجية المادية أو الشهية بتعبير" سبينوزا "، ورغبته في ممارسة فن العيش وفق نمطه الخاص أو الرغبة النوعية المؤسسة على الوعي والإرادة، تلك التي تهدف إلى تحويل الضرورة إلى إمكانية للحرية.

بناءا على هذا التحليل فالتنمية هي تطويع الضرورة (الطبيعة) وتحقيق الوفرة المادية ومستوى أفضل من العيش في سبيل التحرر من إكراهات الطبيعة وإكراهات المجتمع وتقاليده المتحجرة تلك التي ترسبت عبر التراكم التاريخي إلزامية حتمية تعيق آية انطلاقة إلى المستقبل.

ففي العديد من الدول العربية وخاصة منها الريعية منها فإن وضعية الفرد لا تقوم على الإنتاج وإنما على سخاء الطبيعة، كما أن نظامها الإجتماعي يتأسس على العشائرية وغياب الفرد، بمعنى أنها مازالت تستند إلى مجتمع الرعية الذي يغيب المواطن الحر المسؤول ويكرس مبدأ الفرد المطلق الذي يقود الرعية، ويجعل مصيرها خاضعا لمشيئته، فهو الوحيد

[1]– عزيز بومهيلي، عبد الصمد الكباص، مرجع سابق، ص 125 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحر الذي لا يتعرض لأية مساءلة، بما أنه لا يـ
مقصاة عن تحمل مسؤولياتها التاريخية.

إن التنمية من هذا المنظور هي نقيض الاستبداد، وهذا يعني أيضا أن التنمية الاقتصادية تستلزم فعالية فردية وأرضية حرة كأساس ليبرالي لديموقراطية تنبني على المساواة الإنسانية كقاعدة للكرامة والمواطنة، لكنها في الوقت نفسه فضاء للتفاوت الخلاق القائم على القدرات الشخصية، والدوافع الإبداعية التي تحقق مبدأ التفاضل القيمي ذلك الذي يستعيد من خلاله الإنسان وجوده على نمطه الخاص. فالإنسان هو الذي يحدد أهداف التنمية، وهو الذي يبذل الجهد في عمل واع لإخضاع التنمية لتحقيق هذه الأهداف وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية. فالتنمية بهذا الشكل لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان أولا وقبل كل شيء.

وهذا ما دفع ببعض الاقتصاديين wilbert Moore على الربط بين التغيير الاقتصادي وبين التغيير القبلي في سلم القيم السائد في مجتمع من المجتمعات ويبدو أن طرح هذا التلازم المشروط بين التنمية والقيم يكتسي أهمية بالغة فيما يخص مجتمعنا. فالجزائر، مسألة ضعف الإستثمار وفشله في معظم الأحيان ترجع بالأساس إلى عوامل قيمية مرتبطة بالعقلية التقليدية من جهة وبثقافة الريع التي لا تتأسس إلا على ضمان سيولة مادية دون عمل من غير حاجة إلى نيل الجهد أو التفكير. إن هذه القيم الثقافية الريعية تتعارض ومبدأ الإنتاجية، فهي قيم للأخذ والاتكال والجمود، وليست قيما للإبداع. [1]

وبما أن التنمية مشروطة بقلب القيم (تغييرها)، فإنها فعلا ببنائها على مبدأ الرغبة الذي يعبر عن الإنتاجية والإبتكارية، ومعانقة الحياة وعلى تلك القوة التي لا تتناهى قدرتها الإيجابية على الفعل والتلاحم بالدينامية الخلاقة الرامية إلى جعل الإنسان غاية هذه العملية.

هذا هو السياق الذي يرهن أفق التنمية بمفارقات اقتصادية واجتماعية وثقافية...غير إن التساؤل عن التنمية وعن حدودها وعن موقع الإنسان فيها يقود إلى مسألة أساسية تحدد من

[1] – فؤاد بسيوني متولي: مشكلة التنمية و البيروقراطية، دار الطليعة ، ص 48.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

زاوية سوسيولوجية الإمكانيات اللازمة التي يمكن والتي تستلزم مرجعية وبيئة ملائمة.

فالإضافة إلى ارتباط التنمية العملي و المباشر بمعاش الإنسان ونمط حياته، فإنها ترتكز على فلسفة تشرع لهذه المعاش وهذا النمط من خلال رؤيتها للإنسان وللحياة والطبيعة. إن المراجعة النقدية لهذا المفهوم يجب أن تمتد إلى القاع النظري المتمثل في فلسفة التنمية.

والذي يستلزم نجاح أية تنمية هو تنمية تحسن المستوى المعيشي، وفي نفس الوقت تقدم على أنها وسيلة لتنمية الإنسان نوعيا وسيلة يشعر من خلالها الكائن الإنساني بوجوده الكيفي على نمطه الخاص أي في تكريس مكانته والاعتراف بدوره من خلال إزاحة كل المعوقات التي تحول دون إنبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين.

هذا الطرح يؤكد على اعتبار أن التنمية في حد ذاتها تشكل حقا إنسانيا أساسيا. وتستند الآراء الحديثة إلى مجموعة من المبررات الأخلاقية والقانونية. فالتنمية شرط وجود كل حياة اجتماعية وبالتالي يجب أن تكون جزءا لا ينفصل عن كل تنظيم أو إلتزام أو نشاط اجتماعي.[1] وتعتبر التنمية كذلك حقا إنسانيا لأن تحقيق العدالة يتطلبها، إذن هي عامل إيجابي في تحقيق السلم لأن الفقر والتفاوت يؤديان غالبا إلى الفوضى والعنف.

المقاربـــة الاقتصادية:

ما تزال الخلفية النظرية للفكر التنموي محصورة – بعد ظاهرة العولمة– في مسلمات الفكر التنموي الرأسمالي، ويتم عن طريق تلك التحليلات تعميق مبادئ هذا الفكر وإعادة تكراره نظريا وتطبيقيا في العالم الثالث، يعتمد هذا الفكر على تفسير "المشكلة الاقتصادية" اعتمادا على مسلمات الندرة والمنفعة والنظر إلى تقسيم العمل ورأس المال باعتبارهما مجرد علاقات تقنية متجاهلين العلاقات الاجتماعية من التحليل، ويرتب ذلك تحول علم الاقتصاد إلى علم لتفسير سلوك المستهلك وسلوك المنتج، ولأن الاختيار التقني هو اختيار عقلاني عند هذا الفكر، فإنه يقاس بدرجة استعمال النقود ورأس المال.

[1]– أحمد جمال الدين : التنمية حق من حقوق الإنسان , مجلة المستقبل العربي العدد 53 سبتمبر 2000

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويترتب عن ذلك النظر إلى الرأس مالية ضل سيطرة المفهوم الخطي للتنمية يصبح تقليد أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالية "الغربية" تحديثا. ولا يقتصر التشبيه بكل ما هو حديث في الغرب على الاقتصاد بالمعنى الضيق، ولكن يشمل أيضا العقليات والثقافة والسياسة، ...إلخ.

إجمالا، يقاس التقدم والتأخر، بمعيار واحد: مدى انتشار وتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي بالمعنى الواسع.

الفكر النيوكلاسيكي والتنمية:

هذا الفكر الذي يقدم لنا أدوات تحليل، يفترض صلاحيتها لمعالجة قضايا العالم الثالث، لا يختلف في جوهره عن التجارب السابقة للتنمية مع إدخال متغير جديد هو العولمة اعتمادا على ظروف خارجية في إطار سياق اقتصادي عالمي قائم على مؤسسات مالية.

كانت التنمية مكانا يقع على الخريطة المفاهيمية في مكان ما بين الولايات المتحدة الأمريكية أوربا واليابان، قد لا تكون هذه الدول كاملة ولكن لا أحد يناقش معظم مظاهر خصائصها وميزاتها خصوصا الاقتصادية: التصنيع، استخدام التكنولوجيا، مستويات عالية من التوظيف لعمال منتجين، مستوى معيشي مرتفع، كفاءة، دقة معدلات العمر الطويل.....إلخ.[1] والعلاقة الوطيدة أو الأوتوماتيكية بين هذه المظاهر الاقتصادية للتطور والوفاء بالحاجات الأساسية لرفاهية الإنسان.

فقد نظر للتنمية أولا "بوصفها عملية انتقال متدرج من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد صناعي عبر التحديث المتواصل لمجتمع تقليدي"،[2] وكانت نتيجة التنمية في الأخير هي بلوغ مستوى الدول الرأسمالية في الإنتاج الاقتصادي والقبول بمبادئها الثقافية والسياسية، وبالتالي كان اختصار التنمية في تحقيق نسبة نحو مرتفعة أساسا قامت عليه النظرات التنموية.

وتأسيسا على هذه المقاربة يمكن ملاحظة تلك العلاقة بين التنمية وبين البعد الاقتصادي بحيث تعتبر هذه العلاقة ذات أهمية كبيرة في تحديد غايات التنمية من بلوغ لعدد

---

[1]– بوب ساتكليف: التنمية بعد علم البيئة، مجلة عالم المعرفة، العدد310،ديسمبر 2004.

[2]– أحمد مصطفى خاطر: التنمية الإجتماعية المفهومات الأساسية، المكتب الجامعي الحديث، ص 261 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من معطيات التحديث كزيادة الإنتاجية وتحقيق وترسخ المعرفة والحداثة وتطوير المؤسسات والمواقف، بحيث تسمح عقلانية النظام العام بالقضاء على الظروف التي تسبب التخلف.[1] ومن ثم تحقيق التنمية بمفهوم François Perroux على أنها ذلك التغير الملحوظ في بلد ما في شتى المحاولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى في العقليات بحيث تضمن زيادة في نصيب الفرد من الدخل بصفة مستمرة ومتراكمة، أي تلك العلاقة بين مكونات التنمية من مدخرات وطنية وتراكم رأسمالي، وكفاءة في السياسات الاقتصادية وإدارة حسنة للدولة.

كانت التنمية كلفظ ومفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية.[2]

فهذا المفهوم رغم ادعائه الشمول من خلال أشكال التنمية ومجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلا أنه تم احتوائه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية .

أصبحت التنمية أسيرة الأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير المجتمعات فالتعليم يقاس بالنسبة المادية وليس بالتنشئة الاجتماعية ومضمونها الثقافي والأخلاقي. كما أن التنمية تقدم بوصفها نظاما لتحقيق ازدهار العالم ورفاهيته بصفة عامة ومخرجا وحيدا لشعوب العالم الثالث بصفة خاصة للتخلص من التخلف، لذلك تم اختزال التنمية في أرقام ونسب حيث تعالت عن الواقع ولم تعد أمام المجتمعات فرصة أو هامشا سوى البحث عن أساليب سبل ناجحة لتطبيقها.

إذن نحن أمام أحادية جديدة حولت التنمية من مفهوم تاريخي وسوسيو–ثقافي إلى مفهوم اقتصادي، ويتم الإصرار على أن يكون هذا الأخير استمرارا لمنطق الذي تحكم في مسار التنمية سابقا، وبدا يتشكل عبر العالم كله، في الشمال كما في الجنوب.

---

[1]– أحمد مصطفى خاطر:مرجع سابق، ص 123.

[2]– عارف دليلة :بحث في الإقتصاد السياسي دار الطليعة، ص81.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فقد بقيت الدراسات والأبحاث حول الخيار عن تجريدات اقتصادية لتظهر قاصرة على تناول الأبعاد الأخرى، ومرجعية ذلك أن الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية ومرتكزاتها، وذلك من خلال منظور اقتصادي بحث.

فالاقتصاد مميز مركزي في الحضارة الغربية، فهو عصب حياة الإنسان التي تحدد ت في شبكة علائقية ثلاثية الأضلاع: علاقة الإنسان بذاته، وعلاقته بـــ (الآخر) وعلاقته بالطبيعة.

أما علاقة الإنسان بذاته فالاقتصاد الغربي ينظر إليها من زاوية أن الإنسان كائن غرائزي،[1] وأن بقاءه متوقف على إشباع حاجاته الغريزية وبما أن تلبية هذه الحاجات غير مضمونة لشراهته من جهة، وشح الطبقة من جهة ثانية، وجب عليه أن يستقر كل قواه ويطور قدراته حتى يشبع حاجاته بشكل مستمر، وهذا ما جعل الإنسان يتحول إلى قوة عمل استثنائية، يستمد منها هوية ذاته، بحيث تحدد بوصفه كائنا عاملا. وإنه بعمله يطوع الطبيعة لينخرط في مسلسل الإنتاج كما أن قوة العمل هذه جعلت منه كائنا إقتصادانيا. ومن ثم فهو أحد اثنين: إما منتج أو مستهلك، لا تحركه إلا نوازعه النفعية وبهذا يصبح الإنسان وسيلة للتنمية وليس غاية لها.

أما علاقة الإنسان بالإنسان "الآخر" فمحكومة بالعلاقة الأولى، أي علاقة الإنسان بذاته، فكل ذات بحاجاتها اللامحدودة، تجد نفسها مقيدة في طموحها من أجل الإشباع ومحاصرة بطموحات الذات الأخرى، وبما أن الإشباع غير محدود وتلبية الحاجات غير مضمونة فإن الصراع والتنافس والنفعية بين هذه الذوات هو اللغة السائدة والناظمة لتلك العلاقة، فقد سبق "توماس هوبز" إلى النظر لهذه اللغة عندما وصفها بـــ "حرب الجميع ضد الجميع" واعتبر الإنسان ذئبا للإنسان الآخر.

أما بخصوص علاقة الإنسان بالطبيعة، فالطبيعة ينظر إليها كمقابل للإنسان، تحتوي مصادر إشباع حاجاته ولكنها ممتنعة ومستعصية، ومن ثم فالحصول على ما يلبي رغباته لن

[1]– مصطفى المرابط : مرجع سابق ص 65–66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يكون تكرما من الطبيعة بل انتزاعا بالقوة. فمصدر من أجل أن ينتصر على الطبيعة وذلك بإخضاعها والتحكم فيها، وتلك هي طبيعة العلاقة في منظورها الليبرالي. لتحقيق الإنسان لإنسانيته اشترط" ديكارت" أن يكون هذا الأخير "سيدا ومالكا للطبيعة".

يتبين أن التنمية في بعدها الاقتصادي هي ذلك المشروع الذي يهدف إلى إختزال علاقات الناس فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين الطبيعة من جهة أخرى في بعدها النفعي (Utilitaire) وتحويل العالم إلى سوق عملاقة الناس فيها عبارة عن ذوات منفردة لا تتحدد هويتهم إلا من خلال البعد البيولوجي فقط ولا تحركهم غير المصلحة التي تتحدد من خلال الحاجات الغريزية. ولم يكن هذا ممكنا لولا اعتبار الطبيعة غابا، البقاء فيها للأقوى وهذا البقاء لا يمكن ضمانه إلا بالصراع الذي اتخذ لنفسه صيغا متعددة عبر التاريخ بين صراع مادي محتدم وصراع رمزي "ناعم" وبالتالي فإن مبدأ "البقاء للأقوى"هو الذي يفسر في هذا المشروع، مسيرة التاريخ نحو التقدم، فالتطور خطي يسير دائما في إتجاه الأفضل.

نخلص إذن إلى أن الاقتصاد قد نجح في سلعنة Marchandisation الشبكة العلائقية ذات الأضلاع الثلاثة. بعد أن جردت فلسفته تلك العلاقات من كل ما هو إنساني وسوسيو ثقافي أي من كل ما يستعصي على الإكمام والقياس المادي .[1]

اختزلت التنمية في مدخل كمي يعتمد اعتمادا مطلقا على المقاييس المادية الجامدة كمستوى الدخل، الإنتاجية، معدل النمو ...أو الاستهلاكية كمستوى استهلاك الفرد من الغذاء، نصيب الفرد من نفقات التعليم الصحة.[2] كانت هذه المقاييس المادية الإنتاجية أو الاستهلاكية شائعة بالمقارنة بين البلدان وتصنيفها على سلم التقدم منذ الستينات وإلى يومنا هذا وعرفت التنمية بأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة سنوية ملموسة في الناتج الوطني، مع تغيير في هياكل الإنتاج

[1]– مصطفى مرابط: مرجع سابق، ص 77.

[2]– ادريس بنعلي، مرجع سابق، ص 78

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ووسائله ومستوى اليد العاملة والاعتماد المتزايد الأنشطة التقليدية، بمعنى تغير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة.[1]

لهذا اعتبرت الزيادة السنوية في الناتج الوطني ومتوسط الدخل من المؤشرات الأساسية للتنمية، وقد حدث من جراء ذلك خلط في المفاهيم بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، مما أدن إلى ظهور على ساحة أدب التنمية محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من منظورات اجتماعية وإنسانية فحواها أن هدف التنمية هو توفير الحاجات للإنسان.

قد كانت التنمية في كثير من الأحيان يقصد بها التنمية الاقتصادية التي اقتصرت في إطار ضيق وتحكمها مؤشرات ذات دلالات محدودة كالناتج والدخل ... وكانت التنمية بهذا المعنى الدستور الذي فرض قواعده على المخططين ومتخذي القرارات في الدول النامية.

ولقد أحتل التصنيع القسط الأكبر من مفهوم التنمية الاقتصادية، كما أحتل مساحة كبيرة من تطلعات الدول النامية ولا عجب في ذلك لأن هذه الأخيرة ترى في الدول المتقدمة النموذج الأمثل.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية الاقتصادية في حد ذاته قد خضع لتغيرات جذرية وجوهرية خلال العقود الثلاثة الماضية وابتعد كثيرا عن الإطار الضيق الذي كان يحكمه نحو أطر أوسع ذات دلالات اقتصادية واجتماعية.[2]

إن النسب والمعدلات ليست بالضرورة مؤشرا على التنمية إلا إذا كان للارتفاع صفة الاستمرار وكان ذلك مرتكزا على قدرة إنتاجية مترابطة، فقد بينت التجارب أن معدلات النمو مهما بلغت من مستويات فقد لا تتغير من واقع الفقر وسوء التغذية واللامساواة.

ولاشك أن التنمية لا تعني الاقتصاد فقط، كما أنها لا تعني التصنيع فحسب، إن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية اجتماعية وسياسية....فهي ليست عملية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية....ولكن مزيج من هذه الأبعاد كلها. وهناك اتجاه متزايد نحو النظر إلى التنمية في هذا الإطار الشمولي الذي يضم مختلف التغيرات.

---

[1] – مصطفى زايد : نفس المرجع السابق ص123.

[2] – سناء الخولي :التغير الاجتماعي و التحديث ،دار الطليعة،ص96

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن بالرغم من التأكيد على أن التنمية عملية متعددة الأبعاد، فإن البعد الاقتصادي يحظى بقدر كبير من الاهتمام أوسع مما تحتله بقية الجوانب الأخرى.

وربما مرد ذلك أن التنمية الاقتصادية تقوم على معايير مادية وأنها ذات مردود محسوس، غير أن التنمية بمفهومها الجديد ليست مجرد أرقام ونسب ومعدلات. ولكنها أوسع من ذلك بحيث تشمل تحقيق التقدم لجميع أفراد المجتمع وفي جميع مناحي الحياة المادية وغير المادية. والأمر هنا يتطلب إجراء تغيرات جوهرية في أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج وفي البناء الثقافي والسياسي للمجتمع.[1]

يلاحظ من خلال هذا البعد أن كثيرا من الدارسين والباحثين في مجال التنمية يميلون إلى تغليب مسألة التنمية الاقتصادية كمنطلق أساسي لتغيير المجتمعات المتخلفة، والانتقال بها من التقليدية إلى التحديث، وهذا الميل قد أدى إلى الوقوع في أخطاء تركزت حول تبسيط مسألة التنمية الاقتصادية والنظر إليها باعتبارها نمطا فريدا من العمليات الأساسية في التغيير الشامل، لكن تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة للمجتمعات المتخلفة والمتقدمة واستمرار دراسة المشاكل التي يطرحها التغيير، قد أدى إلى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية ليست بسيطة ولا فريدة، ومن أجل هذا ظهرت في الفترة الأخيرة محاولات جادة لتفسير التنمية الاقتصادية من منظورات اجتماعية وثقافية، وعلى اعتبار أن التنمية الاقتصادية هي أحد الوسائل الهامة للوصول إلى هذه الأهداف، وليست هي الهدف من التنمية في حد ذاته.[2]

إن التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته.وهي أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير كفاءاته وإطلاق لقدراته. والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

---

[1]– محمود الاسعد مصطفى:التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص57

[2]– محمود عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، ص106.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ورغم الالتقاء على فكرة التنمية الشاملة. دقيق. فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور.[1]

لذا فإن أهدافها تتغير وفقا ما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفق للظروف. فإن أهداف التنمية ومتطلباتها يخضعان لذلك التغيير.

ولما كانت كل جوانب التنمية تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض فإنه من الصعب تصور تنمية في جانب آخر دون أن تصاحبها تنمية في الجوانب الأخرى. إن التخلف الاقتصادي يقف جنبا إلى جنب مع التخلف الإداري والسياسي والاجتماعي.

ويتضح من ذلك أن التنمية عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة، متفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد. والتنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل. ويتوقف مدى أهمية كل عامل من هذه العوامل ومدى تأثيره وتأثره في عمليات التنمية على الظروف التي تتم فيها عملية التنمية وعلى المرحلة التي قطعتها مسيرة التنمية.

فقد تلعب العوامل الاقتصادية دورا بارزا في مرحلة من مراحل التنمية في بلد معين بينما تلعب العوامل السياسية الدور الحاسم في نفس المرحلة في بلد آخر، أو في نفس البلد في مرحلة لاحقة من مراحل التنمية فيه.[2]

إذن التنمية حسب معادلة Jean Boudare تأتي من التنظيم البشري وليس بفضل الموارد و الثروات، لا يوجد ثروة من دون بشر.[3]

---

[1] – بركات أحمد : مأزق التنمية، دار الفكر، دمشق، ص34

[2] – محمود الاسعد مصطفى : مرجع سابق، ص111.

[3] Jaque Brasseul :introduction à l'économé du développement- ARMAND Colin 1989.P37.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقاربة الاجتماعية:

تتجه هذه المقاربة لإعطاء معنى شامل ومتكامل للتنمية لا يقتصر على المظهر الاقتصادي فقط المعبر عنه بمعدلات ونسب للنمو، بل يشمل كل المظاهر الاجتماعية الخلاقة التي تسمح باستعمال وتطبيق المعرفة اللازمة للسيطرة على الطبيعة، والتي تسمح أيضا بتفجير وانبثاق الطاقات الذاتية للمجتمع. لا تقتصر المجهودات إذا على الاهتمام بمعدلات النمو الاقتصادي، بل تمتد وفي شكل متناسق ومتكامل إلى تحسين مستوى معيشة السكان.

هذه المقاربة لا تنظر للتنمية كمجرد نمو اقتصادي بحت، وبمعناه الضيق الادخار، التراكم، الأسعار، الإنتاجية، معدل النمو...إلخ، بل كعملية تمس على حد سواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع. يتعدى هذا المفهوم إذا القصور الذي كان يميز تحليلات بعض الاقتصاديين الذين لا يهتمون سوى بالعوامل الاقتصادية البحتة عند تفسير التخلف والتنمية، كما يتلقى في نفس الوقت تجاهل العوامل الاقتصادية عند تفسير التخلف والتنمية كما كان يحدث عند كثير من منظري العلوم الاجتماعية الأخرى. الأمر يعني إذا زيادة الاهتمام بمقاربة جديدة تأخذ بالترابط والتداخل بين الظواهر المختلفة للتخلف والتنمية، أي بمقاربة تأخذ في اعتبارها تشابك الممارسات الاجتماعية المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إديويولجية.[1]

إن الأمر يعني في الحقيقة توجها نحو نظرية اجتماعية عامة تفسر الظواهر الاجتماعية في ترابطها العضوي. ومع أننا نميل للاعتقاد بأن الفكر الإنساني لم يعطي نظرية لهذا الشمول خلافا للمادية التاريخية، إلا أن تلك التحليلات تنزع لقبول ولطرح أي أفكار حول الترابط بين تلك الممارسات الاجتماعية، ما عدا تلك التي ترجع تحديدا للممارسات الاجتماعية المختلفة في نهاية المطاف للممارسة الاقتصادية.

إن نموذج المدرسة االنيوكلاسيكية الذي طالما ركز على آليات السوق بإعتبارها المدخل الملكي للإنعتاق من براكين التخلف والحرمان، حيث بنت المؤسسات الدولية سياسة مصاغة من صلب هذا الإتجاه في بداية الثمانينات راكبة موجة " الريغانية والتتشرية، لكن

[1] مجلة التمويل والتنمية: عدد 03 سبتمبر 1993.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النتائج الوخيمة لسياسات التقويم الهيكلي في بداية جديدة.

في هذا السياق، يظهر تيار"إجتماعيوا التنمية "الذي ينطلق من ضرورة نقد اللبيرالية أو الرأسمالية ونقضهما، وتبيان مخاطرهما على الإنسان، ويكمن عنصر الجدة في طروحات هذا التيار في سعيه إلى إبراز أهمية العامل الاجتماعي في التنمية في وقت تتسع فيه دائرة الفقر والتهميش نتيجة للتحولات العميقة، المصاحبة للعولمة.

إن المشكلة في نظر هذا التيار لا تكمن في مفهوم التنمية في حد ذاته، بل في الطريقة والوسائل التي اعتمدت، حيث تم تحريف المفهوم عن معانيه الحقيقية، عكس المقاربة النيوكلاسيكية، فإن مقاربة هذا التيار متفتحة وذات منحنى تعددي تنحو إلى التأكيد على أنه ليس هناك نظام قيمي محدد يفرز معايير نمطية لقياس نتائج التنمية والتطور، وإن المنظور الفرداني الذي يركز على الحرية الفردية والمصلحة الشخصية، يتجاهل كون البنية الذهنية للفرد مشروطة بالسياقات الاجتماعية التي توجه التفاعل بين التطورات والأفكار، وكذا الأبعاد المؤسساتية المؤطرة لحياة الفرد.

فالتنمية التي تفرضها الرأسمالية على العالم، تنتج اجتثاثا ثقافيا للجماعات: تكديس الثروات في قطب يعكس رفاهية مستحيلة على ملايير البشر في القطب المقابل، حيث تدمر الجذور الثقافية شيئا فشيئا.

إن التنمية حسب هذا التيار لها منطق واحد مهما تعددت أسماؤها وتنوعت أشكالها وكل من إنخرط فيها وجب عليه الاستسلام لمنطقها والانصياع لها، لذلك يجب أن لا ننشغل بالأعراض الجانبية للمشكلة بل إجتثاثها من جذورها بعبارة S.latouche: "عندما يستحم طفل نتن في الماء، فالأولى رمي الطفل (اللبيرالية –الرأسمالية) بدل الماء، إذ لا يجدي نفعا تغير الماء مع الاحتفاظ بمصدر تلوثه .

ويعتبر"أمارتيا صن"Sen.amartya أن النظرة الاختزالية للتنمية في بعدها الاقتصادي لا يتفق تماما مع واقع البلدان النامية حيث أن ضغط الإكراهات الاجتماعية والثقافية يقود إلى قلب معادلة الأولويات لصالح البعد الاجتماعي على حساب الأبعاد الأخرى، وحيث أن ضغط

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخصوصيات التاريخية والثقافية تقود إلى تركيز مفهوم التنمية بشكل أكثر اتساعا وانفتاحا، بحيث أنه يصبح كل تتكامل فيه الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وذلك ما يقوده إلى تعريف التنمية كبنية لمختلف الأبعاد ويترتب على ذلك ضرورة تجاوز الأطر الضيقة التي تجعل النظرية الاقتصادية ذات بعد أحادي يركز على ما هو كمي ومفصول عن الإطار المؤسساتي العام،[1] وأهمية بلورة مقارنة تفاعلية تتداخل فيها الأبعاد السياسية المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية في تناول قضية التنمية.

لقد توالت الدعوات بصراحة ووضوح، للخروج من التنمية و"الإقتصادوية" حيث أصبح لهذا التيار أنصارا من مختلف بلدان العالم بما فيها المتقدمة. فإذا كان الإنتاج ضرورة حياتية، فإن المشاركة ضرورة مجتمعية، وبالتالي فهما جناحي التغير في برامج تنمية المجتمع.[2]

ويتميز هذا التيار بأطروحته النقدية للتنمية، وهي تتسم بالعمق والشمولية وبعد النظر، وقد انتقل هذا التيار من مستوى ردود الفعل إلى مستوى صياغة نظرية بديلة، تتسم بالجرأة والمتانة والجدة، وهي نظرية التقشف décroissance وتنفرد هذه النظرية بكونها مناقضة لنظرية النمو، ومفارقة المنطق التنمية، فهي تقوم على أساس تقليص نفوذ الاقتصاد الذي تحول إلى محور يتحكم في حياة الإنسان. ومن ثم إعادة إدماجه كمكون من المكونات في مشروع إعادة التطور الإنساني.

وهذا يتطلب الانتقال من النموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم على التوسع الدائم والتراكم المتزايد، إلى نموذج مبني على القناعة والاعتدال، وإعادة الاعتبار للإنسان من خلال تنمية بعده الروحي والوجداني والعقلائقي، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا تخلصت الخيارات التنموية من النظرة الاقتصادية الضيقة.

---

[1] أمارتيا صن:"التنمية حرية"،ترجمة شوقي جلال،عالم المعرفة،العدد303،الكويت2004،ص49-50.

[2] – أحمد مصطفى خاطر :مرجع سابق ، ص 210.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذلك أن إحداث التنمية على هذا النحو مقا

والمستقبل ستكون أعمق تجذرا مما كانت عليه في الماضي، إذ سيخيم عليه طابع الصدام، بين طبقة تزداد قوتها باستمرار و أفراد تزداد طلباتهم يوم بعد يوم.

ولكن كيف للمرء أن يتخذ موقفا من هذه النزعة لتجريد التاريخ من طابعه الاجتماعي، في الوقت الذي نجد استشراء للجوع في أجزاء شاسعة من العالم، بل – وفي كثير من الأحيان – في تزايد تهميش واستعباد فئات من المجتمع، ما يذكرنا بثقافة الفردية الاستهلاكية.

إن هده المقاربات تطرح مسألة إمكان تحقيق هذه الحلول في المجتمعات المتخلفة بشروط مستعصية إن لم تكن مستحيلة. فالأول يشترط إرادة سياسية والثاني يطالب بضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في تحديد نمط حياته حول هذا النمط.

إن السجالات التي تعرفها الساحة الفكرية حول التنمية بصفة عامة ونظرية السوق بصفة خاصة تعكس حيرة وعدم وضوح فيما يخص المخرج، سواء داخل التيار نفسه أو خارجه، إن مفهوم السوق كفتح نظري لمعضلة التنمية، مازال يلفه غموض وتردد من الناحية العملية، وهذا ما جعل أنصاره في موقف دفاعي نتيجة الآثار السلبية لهذا النمط.[1]

إن الوصول إلى اقتصاد السوق باعتباره مخرجا لإنقاذ الإنسانية من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، يستلزم أولا مساءلة منظومة القيم التي أفرزت لنا هذا النمط الحضاري من أجل نقدها ونقضها. فمهما حاولنا من إصلاح أو تحسين أو بناء داخل هذه المنظومة، فلن يزداد الأمر تعقيدا ،لأنه مجرد تأجيل الأزمة. إن جذور الأزمة تكمن في بنية المنظومة اللبيرالية نفسها، فعندما يتعلق الأمر بالحلول والبدائل تصبح رؤيتها قصيرة تراوح مكانها وأن هذه المنظومة عاجزة عن التطور خارج إطارها الجغرافي والتاريخي. ما من تنظيم إلا ويقيم بناءه على قاعدة أو بنية هي تتحكم فيه وتمنح له الشكل والوظيفة.

وهكذا أصبحت المشاركة العلمية لدراسة المجتمعات قبل تخطيط مشروعاتها أمرا ضروريا على أن يوضع في الاعتبار العامل البشري والقيم الاجتماعية السائدة التي تحكم

[1] ديفيد هاريسون: علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، دار الطليعة، ص 11.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حياة الناس، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة المجتمع قبل من الأنساق والنظم التقليدية التي تمر بعملية التغير، تواجه الآن صعوبات نتيجة لرفض الناس لتلك التغيرات، خاصة التي تفرض عليهم، ويجرى الآن الكثير من الدراسات لتلك المجتمعات لمعرفة التغيرات التي طرأت على المجتمع والوضع الحالي للنسق والنظم الاجتماعية.

ذلك أن قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتخلفة هي قضية علم ومصير، ولهذا لا يجب أن نتردد في القول بأن تبني استراتيجيات التنمية التي ثبت نجاحها نسبيا في مجتمعات رأسمالية تختلف تاريخا وظروفا عن مجتمعاتنا – قد أدى إلى تعقيدات وصعوبات بعثرت العائد الاجتماعي والثقافي المتوقع من محصلة الاستخبارات المادية والبشرية، وخلف حالة من التفكك انبثق عنها عدد من المشاكل مما تأكد معه أن الدراسة العملية والعلمية لتربة التنمية ومناخها وترجمة نتائجها وعائدها ستساهم دون شك في صنع سياسة التنمية الرشيدة التي هي مطلب جوهري لضبط عملياتها وتقليل الفاقد من محصلتها. وهنا تكون التنمية قد اقتربت من تحقيق أولى أهدافها وهو العمل على استشارة مجموعة من عملية التغير المخطط من حيث اتجاهاته وشدته وعمقه، وبأهداف المجتمع النابعة من تراثه ومعارفه المحلية، التي شكلت نظامه الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة مشاكله القائمة، وتوفير الإمكانيات اللازمة والقادرة على مواجهاتها من منطلق محور التنمية الإيجابية. هذه الغاية لا تتحقق إلا في ظل التنمية الرامية إلى تحقيق احتياجات الأفراد دون أن تقوم على الجبر والإلزام، وإنما تقوم على تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع. فهي تتناول كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي.

من المسلم به أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التغيير المنشود والانتقال من المجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، ترفع من مستوى الإنسان وتعمل على إعلاء شأنه، والتنمية بهذا المفهوم هي عملية تغيير أساسي في البناء الاجتماعي، بما

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديل في تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبخاصة تلك التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة.

الثقافة البعد الغائب :

الثقافة هي إنتاج المجتمع بكل ما فيه من تنوع وتناقض، وتغير وثبات، وبكل ما هو عليه من أفكار وتجارب متحققة وغير متحققة، ماضيا وحاضرا ومستقبلا. ففي ضوء هذا المفهوم الأنثروبولوجي الذي حددناه سنحاول البحث عن الثقافة وسط نفوذ الاقتصاد وبالتالي كيفية تكامل بين الثقافة والاقتصاد، بين المحلي والعالمي من أجل إيجاد مخرجا متوازن لمسألة الثقافة في المشروع التنموي .كما سنحاول تحاشي الدخول في تعريفات لا حصر لها للثقافة وذلك انطلاقا من أن صياغة مشروع تنموي لا يمكن أن يتم بمعزل عن مفهوم واضح وحيادي للثقافة بوصفها القوة الباعثة لتشكيل الأفكار والتجارب الخلاقة، إنها ليست واقعا حتميا سابقا في وجوده على الاقتصاد بل إنها بمثابة القوى الصانعة لهذا الاقتصاد.

إن إزالة الثغرات بين الثقافة والرؤية المتكاملة لمرجعية التنمية هي القوة الخلاقة التي نفتقدها. لقد دأب النظر الرسمي للثقافة على أنها مفردة معقدة وغامضة، وأن المنتمين إليها معقدون وغامضون أو أنهم أصحاب إيديولوجيا أو معارضون. وبسبب الخضوع للمقاربة الاقتصادية للتنمية فقد توسعت الفجوة بين الثقافة والتنمية ولم تدرك مكانة الثقافة إلا في وقت متأخر. ويمكن ملاحظة أن تاريخ التنمية الحديث يفتقر إلى الاهتمام بعلم الأنثروبولوجيا إلى حد البؤس، بينما الجميع يدرك أن الإمبراطوريات الاستعمارية والدول الحديثة والمتقدمة تأسست في هدى من الكشوف والاستطلاعات المتقصية للثقافة والتي قام بها الرحالة وعلماء الأنثروبولوجيا.

إن هذا المعنى الذي نسوقه للثقافة أساس نظرتنا للتنمية مفهوما ورؤية، فالتنمية من دون أن تقترن بالمعنى الخلاق للثقافة هي تنمية لا قلب لها ولا روح. فالثقافة بوصف كافة منتجيها شركاء يحركون عقل التنمية والتجديد عبر طاقات متنوعة تدفع – أي الثقافة – عمليات الوعي بالشراكة إلى التساند والتواصل من أجل استقطاب القوى المنتجة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن رهان السياسات في مجتمعاتنا على يفترض أن الاقتصاد وفعاليات السوق تشكل شرايين في دماغ تنمية أي مجتمع ولا أحد يختلف مع ذلك، لكن هناك الكثير من الشكوك حول العزل المستمر بين الثقافة والاقتصاد، وحول الافتراض بأن فعاليات الاقتصاد ونظام السوق المزدهر كفيلان بخلق التنمية. وما نعيشه من شأنه إزاحة تلك الشكوك فالثقافة رقعة واحدة مكانا وزمانا تتم فوقها عمليات وممارسات تتسم بالشراكة لدرجة يصعب فيها افتراض السابق واللاحق، أو المنتج والمنتج.

إن حركية الطلب والعرض مثلا – عمليات معقدة لا تخضع للفراغ أو لآلية محددة وإنما هي نتاج لتطور الأفكار، وصقل الأذواق ونمو الوعي بالكيفية الذاتية والموضوعية التي يمارسها الناس بها حياتهم اليومية (من أجل ذلك يستخدم الإعلان في المجتمعات الاستهلاكية لإيجاد وعي تجاري يثير الغرائز، ويرتكز على الشراء المعنوي بواسطة الخيال قبل الشراء المادي) وهذه لا تصنعها معاملات وفعاليات السوق وحدها وإنما تنتجها عوامل ثقافية ومعرفية.[1]

يحتفظ لنا التاريخ منذ اليونانيين مرورا بالنهضة العربية الإسلامية ثم النهضة الأوربية الحديثة بأمثلة لا حصر لها على أن التحولات الحضارية الضخمة كانت تقترن أولا بالرهان على **الثقافة والفكر والإبداع**، وهو رهان يقف وراء إرث حضاري تحول تدريجيا إلى فضاء ثقافي يرتكز عليه اقتصاد السوق في الدول المتقدمة.

لقد دأبت المجتمعات النامية على تفريغ حركة السوق والاقتصاد من أبعادها الثقافية والمعرفية وكانت النتيجة لذلك تتمثل في توغل قيم جديدة **كالفردية** المتناحرة ويمكن أن نرى ما أهدرته هذه الركيزة على صعيد التهاون بالرموز الثقافية والحضارية وعلى صعيد التهاون بالثقافة الشعبية من خلال التحولات في القيم والتقاليد والعادات والتغير البنائي الذي أصاب الأسرة. كما توغلت ثقافة إستهلاك التي هدمت القدرة الإنتاجية في تلك المجتمعات.

[1] عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار الاسكندرية، ص 23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إدراك أهمية الثقافة

كل الندوات والمؤتمرات الدولية التي عقدت خلال النصف الثاني من القرن الثاني من القرن العشرين لمناقشة الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في العالم يسيطر عليها تبادل الاتهامات عن المسؤول عن حالة التخلف التي تعاني منها دول العالم الثالث، من دون أن تصل إلى نتيجة، كما أن معظم المناقشات ذاتها كانت تدور حول الأوضاع السياسية والاجتماعية، ولا تكاد تتطرق إلى المشكلات الاجتماعية إلا إذا كان لها بعد اقتصادي مع إغفال الأبعاد الثقافية للتنمية إغفال يكاد يكون تاما.

لكن في السنوات الأخيرة وبعد أن ألقت اليونسكو بثقلها في مجال التنمية، بينت أن أحد أسباب فشل معظم جهود التنمية في العالم الثالث هو عدم الإهتمام بما فيه الكفاية بالثقافات الوطنية في تلك المجتمعات، وإغفال مقتضياتها ومتطلباتها عن التخطيط والتنفيذ الذين يتولى أمرهما عادة أشخاص أو هيئات قد يكونون على جانب كبير من الكفاءة العلمية ولكنهم لا يعرفون شيئا عن تلك الثقافات الوطنية.

لذا صيغت المخططات من منظور غربي لا صلة له بواقع المجتمعات التي يخططون لتنميتها، إذن على ساسة هذه الدول الاقتناع الكامل بأنهم في حاجة لكل بطاقات الحية لشعوبهم، والطموح المتواصل يجب أن يكون في مستوى تلك الشعوب، كما على السياسة التوقف عن تقديم النسب pourcentages فقط وأن نغير فريق حكومي بآخر، دول العالم الثالثة مطالبة أمام هذه التحديات بالعمل عن تغيير الإنسان.[1] ذلك أن المسؤولية الفكرية والاجتماعية لنقد ذاتي مسؤول وبناء تقتضي الاعتراف بواقع أن مشاريع وخطط وتوجهات التنمية في مجتمعاتنا، قد كان من بين أخطائها القاتلة تهميشها أو تغييبها لدور ومكانة وقيمة الرأسمال البشري في عمليات التنمية الشاملة، فظلت بذلك في مجملها، مشاريع متخبطة، معاقة، معطلة، وغارقة في بؤس الدوران المتكرر في الحلقات المفرغة.[2]

---

[1] Edmond jouve : le tiers monde dans la vie international, opu,Alger, p10.

[2] – مصطفى محسن : المسألة الجهوية و قظايا التنظيم و الديموقراطية و التنمية في العالم الثالث، المغرب نموذجا،دار الحداثة،ص12

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فمفهوم التنمية لم يعد مقتصرا عن محاولة ما يهتم بالكشف عن قدرات الشعوب النامية وإمكان استغلال هذه القدرات على المستويات المحلية والدولية، ما يعني ضرورة التعرف على نشاطات هذه الشعوب ودراستها دراسة عميقة لفهمها والاسترشاد بها.

إذن التنمية ذاتها جربت عن نطاق الاقتصار على الاهتمام بمشكلات إقتصادية ضيقة ومحدودة والانطلاق إلى مجالات أوسع وأرحب يصعب تناولها بكفاية من دون الإلمام بتلك الثقافات الوطنية.

كما أن العودة إلى هذه الثقافة لا يعني فقط معرفة مدى تقبلها للمشاريع والمخططات المقترحة من الهيئات والمنظمات، ولا تعني كذلك مجرد الاسترشاد بالعادات والأعراف والقيم الثقافية التقليدية في وضع مثل هذه المشاريع، وإنما هي تقتضي في الوقت نفسه في تحديد الهوية الثقافية للمجتمع. لأن هذه الأخيرة تختلف من دولة لأخرى حتى داخل الدائرة الثقافية الواحدة التي تنتمي إليها هذه الدول، فإذا كانت هذه مجتمعات الدائرة الثقافية تشترك جميعها في بعض الخصائص والمقومات الثقافية الكلية العامة، فإن كل منها ينفرد بخصائص وعناصر ثقافية تميزه عن غيره، بحيث ما يصلح للمجتمع الجزائري قد لا يصلح للمجتمع المغربي بالرغم من إنتماء المجتمعين للدائرة الثقافية العربية والإسلامية.

فالعامل الأساسي هنا هو نوع النظرة إلى الذات وإلى العالم وإلى الحياة، فالثقافة تتخلل نسيج الحياة كله حيث يمكن الخلط بينها وبين الحياة ذاتها. وعدم القدرة على الفصل بينهما. ومع ذلك فإن كثيرا ما يواجه بعض المهتمين بالتنمية على أن أخذ الثقافات التقليدية في الاعتبار عند التخطيط والتنفيذ برغم أن الثقافة محافظة ورجعية تشد الإنسان إلى الماضي بحكم علاقاتها بالتقاليد والقيم والأعراف المتوارثة وهو ما يتعارض مع مفهوم التنمية بأبعادها المستقبلية.

ولكي تلتحق المجتمعات النامية بالعالم المتقدم، يتعين عليها أن تتخلص أولا من الكثير من عناصر الثقافة التقليدية بكل ما تحمله من أوهام وغيبيات تمنعها من مسايرة متغيرات السياق الحالي وأن تتقبل قيم وأنماط سلوك وأساليب التفكير العقلانية السائدة في الغرب

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حسب نظرية Rostow و Smelser هذه مط
انسلاخ المجتمع من تاريخه وتراثه الذي يمثل عنصرا أساسيا في هويته الثقافية والاجتماعية .ولذا تعتبر هذه المطالب نوعا من الانتحار.

مهما كان ارتباط هذه الثقافة بالماضي أكثر من ارتباطها بالحاضر والمستقبل فإنها تمثل جزءا مهما من التراث الإنساني الذي لا يمكن التفريط فيه أو السماح بزواله ويربط البعض أن مشروعات التنمية تتعارض مع هذا التراث وتتطلب التنكر لبعض عناصره، ويجب الانصراف عنها تماما حتى وأن كان ذلك على حساب المكاسب الاقتصادية والسياسية التي يمكننا أن تحققها هذه المشروعات.

فكان هناك تيار فكري قوي في القرن التاسع عشر ينادي بان استمرار التقاليد وجمودها يشكلان عائقا أمام عملية تستهدف التحديث الجوهري، نظرا لان القيم والعادات التقليدية تعترض مع الروح العصرية، وتنبأ رأي عكسي، أصبح شائعا فيما بعد، بأن المجتمعات التقليدية ستتحول حتما إلى مجتمعات حديثة وشدد هذا الرأي الأول على ثبات التقاليد وعدم تغيرها، بينما كان الرأي الثاني يرى أنه ليس للتقاليد أي تأثير خاص يؤدي إلى وقف عملية التطور التاريخي.فقد حاول " فونار ميردال" أن يدلل عل صحة الرأي الأول في كتابه "المأساة الآسيوية" على أن المجتمعات التقليدية لا يمكن أن تقوم بتحديث نفسها ما لم تغير مؤسساتها ومعتقداتها وقيمها التقليدية لتفي باحتياجات التنمية.[1]

وهكذا اعتبر التخلي عن العادات والتقاليد شرطا أساسيا للنهوض بالتنمية. بيد أن هذا الصوت الخافت سرعان ما تلاشى وسط الاندفاع القوي لدول العالم الثالث في تنفيذ برامج التنمية.

وكان القصور الأساسي في قسط كبير من عملية التفكير في التنمية والتحديث هو طرح افتراضات خاطئة فيما يتعلق بالتقاليد والمجتمعات التقليدية، فقد نسبت إلى هذه المجتمعات صفة الجمود، وأنكرت عليها أية دينامية داخلية أو قدرة على التكيف التغيير. وهناك أدلة متزايدة تدحض هذا الافتراض.

[1] س.ك.ديوب: "البعاد الثقافية للتنمية"، مجلة العالم الثالث، العدد 154، أكتوبر 1993.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يلاحظ أن الجانب الحسابي الاقتصادي للنظ
مكانة في قائمته التي تعدد الاحتياجات البشرية، فالرجل الاقتصادي الذي تنحصر أفاقه في اتجاه واحد يستغرقه تماما، قد يجد نفسه في نهاية الأمر في فراغ روحي بعيدا كل البعد عن البيئة المحيطة به، ذلك أن للثقافة وظائف تكاملية وإبداعية وروحية وجمالية هامة.[1] كما أن معظم الأوضاع التي يواجهها الإنسان وأهدافه إنما ترتكز على مفاهيم وقيم ثقافية. ومن ثم لا يمكن استبعادها من أي دراسة مجدية لتنمية الشعوب.

أما النظرة المتعجرفة التي ينظر بها إلى التقاليد لدى مناقشة التنمية فمثيرة للدهشة حقا، فهل تشكل التقاليد شرا وعائقا في سبيل التنمية ؟ وهل يمكن الاستغناء عنها؟ الواقع أنه لا يمكن النظر للتقاليد بوصفها بقايا آثار من عهد قديم، فإذا كانت قد ظلت باقية فإن السبب في ذلك إنما يعود إلى ما لها من وظائف محددة. تساهم في تزويد المجتمع بمعنى خاص للوجود، وتشكل الأسس اللازمة للتكامل الاجتماعي، وتوفر مبادئ توجيهية للعمل أثناء فترات عدم الاستقرار.

لا يمكن التفكير في إزالة البنى التقليدية دون النظر إليها بنظرة علمية، ولا يمكن إغفالها لمجرد تسهيل النمو الاقتصادي والتنمية. وبالطبع لا يمكن النظر إلى التقاليد بوصفها شرا خالصا.

على التنمية إذا أن تستمد التجديدات من مصادر مختلفة، وهذا أمر طبيعي ضروري وقد حدث مرارا عبر تاريخ البشرية. ولا ينبغي إقامة حواجز وطنية وثقافية لإعاقته، ولا يمكن دفن الثقافات، فإذا حدث ذلك فلا يمكن التنبؤ لردود فعلها.

ويمكن الخروج من هذه المآزق الناتج عن تضارب وجهات النظر إذا أمكن توسيع النظرة إلى مفهوم الثقافة حتى يشمل إلى جانب الأبعاد الماضوية النظرة إلى العالم فتعتبر الثقافة أداة للاتصال والتواصل من خلال اللغة والفكر وعاملا مساعدا في توجيه السلوك في الحاضر والمستقبل واعتبارها معيارا مهما للتفاضل الاجتماعي.

[1] – س.ك.ديوب: نفس المرجع .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذا السياق لن يعود في وسعنا الاكتفاء لمحيطهم، وتعبيرا عن نظامهم الاجتماعي والقيمي، بل يصبح مطروحا علينا في معنى أن تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه، فحين يحمل الناس لجملة عوامل متصلة بأنماط التحديث والتنمية وعوامل خارجية متصلة بضغوط العولمة وإمبراطورياتها الاقتصادية الإعلامية، منظومات من الأفكار والقيم لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبقي وعندئذ لا يبقى ثمة ما يدعو إلى استصغار الأمر. فمن رحم هذا التمفصل الاجتماعي والثقافي ستتناسل جملة من الإختلالات في البنى الاجتماعية والثقافية بل أيضا في البنى الاقتصادية مما سيعرض إلى تشوهات مضاعفة.

وعن الثقافة وعلاقتها بالتنمية يرى " ليزلي هوايت " Leslie A. wahite أن التنمية ما هي إلا عملية تنمية ثقافية وأن التاريخ ما هو إلا تطور ثقافي التي صنعها الإنسان كي يواجه بها الظروف الطبيعية مادية كانت أو غير مادية مثل القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية، فالتنمية عنده لا تتم إلا من خلال الثقافة التي هي نسق متكامل، منظم قابل للتوسع الانتشار، وأن هذا النسق يتألف حسب "ليزلي" يتألف من ثلاث طبقات أفقية: أسفلها الأساس التكنولوجي، وأوسطها الأنساق الاجتماعية أما أعلاها فهي الفلسفة، ويقصد بها نمن هذا العرض توضيح دور كل طبقة من الطبقات الثلاث في العملية الثقافية، بمعنى آخر في تطور ونمو الثقافة.

وإن كان "ليزلي" في نظريته حول نمو الثقافة وتطورها إنما يؤكد عل أن الطاقة تلعب دورا أساسيا في عملية تطور والنمو، وإنه كلما تطورت الثقافة كلما أصبحت المادة على درجة عالية من التنظيم والاستغلال لصالح الإنسان، إلا أنه في نفس الوقت يولي عناية خاصة من النسق الفلسفي المتضمن مجموعة القيم والاتجاهات والأفكار، وهو تأكيد على أن الأبعاد اللانسقية المجردة لها أهمية كبيرة في عملية التنمية الشاملة. [1]

[1] – محمود عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص 121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن إيديولوجية التخطيط المعاصر ليس مؤ
الخاصة بالغرب وبعملياتها بل الأولى أن تنبع من الداخل من خلال تمكين الناس من التحكم في مصائرهم وهذا يقترض استناد التنمية إلى ما هو موجود لدى البلدان النامية نفسها والبنية الاجتماعية والثقافية القائمة فيها وعلى ضرورة فهم هذه البنى،[1] وبعبارة G .Balandier فإن "ديناميات الداخل" هي محرك الدراسات التحليلية في مجتمعات العالم الثالث. التنمية الداخلية هي أساسا تنمية تتحقق من الداخل، تريد أن تكون في خدمت الإنسان، تحقق حاجاته وتطلعاته.[2]

تبرز الأبحاث السوسيولوجية والانتروبولوجية والتاريخية وغيرها من البحوث الاجتماعية أن مسألة التنمية في كل مجتمع هي مسألة سوسيو-ثقافية بالأساس، أي أنها وثيقة الارتباط بمنظومة القيم والرموز والأعراف والعادات والتقاليد والقوانين وبنسق العلاقات والأفعال والتبادلات المادية والرمزية السائدة في مجتمع محدد في الزمان والفضاء، أي بمضمون ودلالات الثقافة المتبناة فيه، وذلك بالمعنى السوسيو أنتروبولوجي العام لهذا المفهوم.[3]

فالتنمية نموذج غربي يؤدي نقله لمجتمعات العالم الثالث المؤسسة على مخيال مختلف إلى"غزو رمزي" وإلى التفريط في هويتها الثقافية. وفي رأي عبد اللطيف الهرماسي أنه يتحتم الابتعاد عن طروحات إذابة التنمية في مفهوم الثقافة وقضايا التنمية في قضية الهوية والانتماء فالأولى حسبه تحرير قومي وثورة اجتماعية ذلك أن التنمية عملية تراكمية متواصلة متحكم فيها اجتماعيا لنمو قومي للإنتاج تشمل جماع الاقتصاد والسكان وتتم على قاعدة تحولات بنيوية عميقة تسمح بإبراز قوى وآليات داخلية للتراكم والتقدم ووهي عملية لا تكون ممكنة بدون إلغاء المعوقات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية والثقافية الشيء الذي

---

[1] – آلان تورين: "الحداثة والخصوصيات الثقافية"، مجلة العالم الثالث العدد154 أكتوبر1993.

[2] –Georges Balandier : Sens et puissance. Quadridj/ presse universitaires de France. P 18.

[3] مصطفى محسن: مرجع سابق، ص76

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتطلب إنجاز التحرر القومي والثورة الاجتماعية معرفة المعوقات والعراقيل السوسيو-ثقافية للتنمية.

إذا كانت التنمية والتحديث تعنيان تغيرا اجتماعيا وثقافيا شاملا يطرأ على المجتمع ويؤديان به إلى التخلي عن القيم التقليدية وتبني قيم عصرية جديدة، فهل يعني ذلك أن المجتمعات المتخلفة عليها أن تتجه نحو محاكاة الغرب تماما وتنبذ كل القيم والتقاليد التي ورثتها عن مضيها العريق؟ آلا تتضمن القيم الثقافية والقيم الموروثة جوانب إيجابية يتعين الإبقاء عليها لأنها تشتمل على سمات وخصائص فردية تحدد "هوية المجتمع" وترسم أبعاد وملامح شخصيته، ترى هل ينبغي في إطار عملية التحديث أن يعيد تفسير بعض التقاليد وأن نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق مع متطلبات هذه العمليات الجديدة والمستحدثة؟.

في ضوء هذا التساؤل حدد أحد المهتمين وهو "دونالد ماكليلاند MaClelland" بعض العوامل النفسية/الثقافية ذات الأهمية في عملية التنمية والتحديث من خلال مفهوم "الحاجة إلى الإنجاز" على أساس أن هناك ارتباط جوهريا بين الدرجة التي وصلت إليها الدافعية على الإنجاز في الثقافة وبين مستوى ومعدلات التنمية في فترة تاريخية أو زمنية معينة.

أما "دانييل ليرنر Lerner " فيرى على العكس من "ماكليلاند"، أن القيم الدافعة إلى التنمية والمؤدية إلى التحديث هي التي تتمثل في قيم الاستغراق والاندماج والمشاركة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتغير من حالة القيم التي تؤكد القبول السليبي لمكانة المرء في المجتمع إلى تلك القيم التي تدعو إلى الطموح والمشاركة الإيجابية في العملية الاجتماعية وبما يؤدي في تغير في سمات الشخصية.

النقطة الجوهرية في هذا التغير تتمثل في الحراك الذي يميز المجتمع المتخلف، وبينما نلاحظ أن الحراك الاجتماعي والفيزيقي يعدان ضروريين للتغير الاجتماعي، فإن "ليرنر" يذهب إلى أن الحراك السيكولوجي يعد أساسيا أو هو سمة رئيسية للتحديث، حيث هو سرعة التوحد العاطفي من المظاهر الجديدة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

أهم ما يميز تلك المعالجات هو ربطها بين التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي والثقافي وبين الخصائص النفسية للأفراد، وأن القضية الأساسية التي ينهض عليها ذلك

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاهتمام هي درجة الدافعية الفردية، أو الحاجة للتنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار وصل الأمر بـــ"ماكليلاند" إلى القول بأن القيم والدوافع والنفسية هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما "هاجن Hagen " وهو باحث في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيرى أن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية "غير خلاقة" و"تسلطية" ومن هذه الرؤية يؤكد "هاجن" على حقيقة أساسية في عملية التنمية مؤداها أن متطلبات التحول إلى التنمية إنما تتمثل في خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك كما أطلق عليه "هاجن" التجديد أو الاستحداث innovation في مجال تكنولوجيا الإنتاج.[1]

إن فعالية الثقافة تتحدد في مدى امتلاكها القدرة على تأسيس منظومة الاعتماد على النفس والتحرر من التبعية بتحرير اقتصادي يقوم على تنمية مستقلة وعادلة في التوزيع إسهاما في ترقية حامليها وتأسيسا لنسق قيمي إيجابي.كما تتحدد في القدرة على مقاومة القصور الذاتي والتزود بزاد ثقافي جاهز يتم زراعته في حياتنا اليومية باسم العولمة .

لا نقصد هنا أن تعكس مقاربة هذه المسألة مجرد رغبة عفوية في ربط الفعل التنموي بأبعاده الثقافية والاجتماعية وإنما تعكس تصورات نظرية نتجت عن تجارب ميدانية موضوعها إسهام المرجعية الثقافية بحصة فعالة في المشروع التنموي.

تعود الثقافة من بعيد بسبب أنها كانت خلال عدة عقود عاملا يعرقل أكثر التغير لتصبح قاعدة إرتكازية للتنمية، فمصطلح الثقافة شاع لدى المؤسسات الاقتصادية بداية من 1980 دون أن يحدث هذا المصطلح ردود سلبية، وأكثر من ذلك، وفي إطار التنمية المنشودة أصبح للعنصر الثقافي مكانة أهم خاصة مع بروز "القيم الأسيوية" المتمثلة في القيم العائلية والتقليدية. فعلى العكس الانتصارات الاقتصادية للبلدان مثل كوريا واليابان التي كانت

[1]– محمود عباس إبراهيم: المرجع السابق، ص119–120.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بفضل الأخلاق المستقلة (الداخلية) لشعوبها: المن
ووضعه في أولوية الأولويات.[1]

ولهذا فإن أسس الجماعة ليست محدودة في المظاهر الاقتصادية، ولكن تضع أيضا التحفيزات السياسية الدينية وأخرى أكثر علاقة بالكون (التخيلي) والرمزي، حيث كل فرد مزود بقائمة من الحقوق والإلتزامات تربطه بجماعة مباشرة والتي تؤدي على خلق تلك الديناميكية في شتى النشاطات وخاصة النشاط الاقتصادي.

يؤكد Maunier أن فكرة الاقتصاد لم توجد قط لدى الفرد الوحيد ذلك أن الفرد الوحيد لم يوجد أبدا فأي نشاط اقتصادي مهما كانت نوعيته يتطلب وسطا اجتماعيا معينا ثم الظواهر الاقتصادية شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، تتحدد داخل إطار تنظيم كونه المجتمع وتفرض نفسها على الأفراد وعليه يستحيل الفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعي.

فقد انتقد "Karl polanyi" فكرة Homo oeconomicus وأكد أن الإنسان كائن اجتماعي وليس اقتصادي فبالإضافة إلى تحقيق مصلحته الفردية للحصول على أملاك مادية، فإنه يتطلع إلى Consentement Social وإلى مكانة اجتماعية Statut Social كما أن السعي وراء الربح ليس دائما سبب السلوك الاقتصادي وفي اعتقاده على هذا الطرح يشير Polany إلى إسهامات Malinowski حول أهالي غينيا الجديدة، حيث بينت هذه الدراسات أن حافزية الربح ليست "طبيعية" بالنسبة للإنسان فالاقتصاديات البدائية تشتغل على أساس مجموع من الشروط obligations والتي تحدد السلوك الفردي.

أصبح الربح أساس النشاط الاقتصادي فقط في القرون الأخيرة مع شيوع النظام الرأسمالي، هذا التغير جاء نتيجة أن الاقتصاد أصبح خاضعا للسوق، بمعنى لمؤسسة تفضل وتشجع السلوك الاقتصادي الذي يحقق الربح.

إذن الظواهر الاقتصادية ليست مادية صرفة بل جملة من التصورات والتمثلات التي تعبر عن روح الجماعات ومعتقداتها، ومن أهم هذه التصورات فكرة القيمة Valeur فلكي

[1] -Guy Hermet :Culture et développement presses de sciences politiques P78

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نفهم معنى القيمة كاصطلاح اقتصادي، يجب أن

وهذا ما توصل إليه DurKheim فقد بين أن القيم الاقتصادية ليست إلا تصورات فكرية أو تعبيرات عن الرأي العام فهو يقول: "أن الأشياء تستمد في الحقيقة قيمتها، لا من خصائصها الموضوعية فحسب بل أيضا من الفكرة التي يكونها المجتمع بشأن هذه القيمة ".[1]

فعادة المعتقدات الأخلاقية أو الدينية تؤثر في قيمة الأشياء من الناحية الاقتصادية، فالمجتمعات الإسلامية مثلا وبمبدأ تحريم الخمر، تفقد هذه الأشياء قيمتها في هذا المجتمع كما أن الأجر مثلا يتبع دائما قاعدة أساسية تتعلق بالحد الأدنى للحاجات الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان إذن فالاعتراف بقيمة التيارات الاجتماعية واتجاهات الرأي العام وتأثيرها في مجرى النشاط الاقتصادي أصبحت من أولويات المسائل عند الاقتصاديين مثل J.Shumpeter .

وقد أكد "إميل دوركايم" أنه لا يمكن دراسة الظواهر الاقتصادية بصفة مجردة، أي بمعزل عن السياق التاريخي الذي أنتجها، فالسلوك الاقتصادي الملموس يحدد من طرف معايير وقواعد أخلاقية تتغير بتغير المجتمعات.

في كتابه "التقسيم الاجتماعي للعمل" يؤكد دوركايم أن: "الحياة الاقتصادية لم تولد من الحياة الفردية، بالعكس، فالثانية هي ولدت من الأولى "، فالفردانية – فكرة فرد عقلاني قادر على حساب مصالحه الشخصية والتعرف من خلالها – فهي الحقيقة ظاهرة حديثة ومتدرجة، وهي خاصية من خصوصيات المجتمع الحديث في هذا المجتمع ففي المجتمعات البدائية، السلوك الفردي مرتبط بشكل كبير بالقواعد الاجتماعية التي لم تترك مجالا للساحة الفردية، ويخلص إلى أن الفردانية هي ثمرة لتطور المجتمع ومطالبه وهيمنة المجتمع أصبحت واضحة في كل فرد من خلال التنشئة الاجتماعية ومن خلال التربية التي تهدف إلى بناء الكائن الاجتماعي Etre social .[2]

[1] Carlo trigilia : sociologie économique, Armand colin , p92
[2] Idem, p95

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتلك هي أسس أي مرجعية لتنمية تستهدف البعد الثقافي هو التعرف على الموضوع الذي لا يقوم المشروع التنموي إلا بالوعي به. هذا البعد الثقافي مازال الأقل حضورا. ومازال شطره الاجتماعي الميداني محفوفا بالحقائق الخافية فلا يزال الجانب الاجتماعي لهذه الثقافة يتعرض إلى الإهمال، فضلا عن استمرار إزاحته بعيدا عن مشهد التطور والتنمية.

إجمالا لم يوضع الإنجاز الاجتماعي للثقافة في الاعتبار أثناء أية سياسة تنموية ومن هنا يصبح ضربا من الوهم ذلك الزعم بأن مشروعات التنمية تقوم على أساس قاعدي من أسفل إلى أعلى. فالحقيقة أن النموذج السائد نموذج علوي – أبوي– نموذج يجهل الحياة الرمزية للناس وفي المقابل انحياز صارخ للبعد الاقتصادي، الذي يعتمد في الغالب على معايير كمية، ممنهجة، إستاتيكية، مفرغة من المضامين الإنسانية والخيال الإبداعي للأفراد والجماعات وتصورات الناس وحكمتهم وإرادتهم الحرة في الاختيار[1] .

وقد ظل هذا الانحياز يواصل دوره وطوال نصف قرن في الترويج للنموذج "**الإقتصادوي** " المستعار للتنمية باعتباره نموذج التغيير الوحيد الممكن والمرغوب فيه في سياق تحديث المجتمعات وتنميتها.

كما تميز هذا الانحياز بدوره حاسم في رسم الإستراتيجية السائدة للتدخل في شؤون المجتمعات وفي تلفيق بدائل وتصورات من ثقافتهم وواقعهم. وتأسيسا على هذا بأن تحديد ماهية للتنمية يستدعي ضرورة المحدد الثقافي ذلك أن رواد نظرية التنمية تعاملوا في كتاباتهم مع إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية. حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقيق عملية التنمية برمتها وأكثر من ذلك ربطوا إمكانية تحقيقها انطلاقا مما أطلقوا عليه "الثقافة المدنية "[2].

فقد استعمل Max Weber هذا المحدد الثقافي منذ أكثر من قرن في أطروحته الشهيرة عن دور الأخلاق البروتستانية خاصة الكالفينية Le calvinisme في تطور النظام

---

[1]– نبيل السمالوطي، علم إجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت2001 ، ص33.

[2]- ناصر محمد عارف: مفهوم التنمية، إعادة الاعتبار للإنسان، مجلة دراسات عربية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الرأسمالي.وتحليل ماكس فيبر لدور الثقافة لا زال المعاصرة لاقتصاد السوق.

وبعبارة أخرى فإن الثقافة في أدبيات التنمية هي الإطار الذي يؤطر عملية التنمية باعتبارها عنصر تغير في المجتمع، فهي لا تبقى على وتيرة واحدة في حركتها وفي أنظمتها الذهنية والسلوكية، كما أنها لا تقبل السكون والثبات وهكذا هو حال المجتمع أيضا.

ولهذا يمكن القول بأن الثقافة هي عنصر جوهري في التنمية وأن هذه الأخيرة بدورها عنصر تغيير في الثقافة وقد وجد علم الاجتماع التنمية في هذه القضية مدخلا لتطوير المعرفة بالعلاقة بين الثقافة والتنمية وعناصر التأثير بينهما.

هذا ما يؤسس لمكانة الثقافة وتأثيرها في إدماج الفرد في المجتمع وتهيئته نفسيا وذهنيا واجتماعيا، ليكون عضوا منسجما مع المجتمع الذي ينتمي إليه ومتكيفا مع نسقه القيمي ومنظومته الجمالية والأخلاقية وأنماطه السلوكية.[1]

ويبدأ تأثير الثقافة على الفعل التنموي في كونها تقوم بتشكيل المناخ العام له خلال التنشئة، التربية، التعليم والإعلام.

[1]– رايموند وليامز: الثقافة و المجتمع: ترجمة : وجيه سمعان الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص326

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمـــــــة :

وأخيرا، يمكن للثقافة في بعدها الشمولي أن تساهم في إيجاد حلول ناجحة لإخفاقات التنمية، فجوهر الثقافة في هذا السياق ليس تلك التعريفات الدارجة التي تنظر للثقافة على أنها مجموعة القيم والمعتقدات والرموز وما شابها من المنتجات العقلية أو أنها تثير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما وإلى العلاقات الشخصية بين الفرد وطبيعة توجهاتهم فالجوهر في هذا البعد هو الربط بين معرفة الإنسان وبين موقعه وواقعه واحتياجاته، فالثقافة هي قدرة المجتمع على ان يعرف معرفة ثابتة وشاملة ما يحتاج إليه في زمانه ومكانه وهذا[1] جوهر عملية التنمية التي تكون قادرة على النهوض بمجتمعها ودفعه إلى الفعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته.

إن الثقافة بوصفها المصطلح الذي يختزل كل معاني الشراكة هي رأس المال الثقافي الذي تفتقده المجتمعات النامية، وحتى هذه اللحظة لم تتوفر سياستنا التنموية على إستثمار ثقافي في مناخ عالمي لا قلب له، مناخ تشتد فيه عقلنة التيارات وعولمة الأفكار وإلغاء المسافات.

هذه الرؤية لتجاوز حالة، فيها الكثير من العطالة والاشتغال في الفراغ، هي أكبر من أن تختزل التنمية إلى مجرد مراجعة الأداء الاقتصادي في ظل متغيرات عالمية جديدة والأصح هي رؤية لتنمية شاملة، تقوم على الاستنهاض القيمي والثقافي، فتحديث الدولة إذا عملية تحتاج ليس على سياسة إقتصادية معلنة. وإنما تحتاج أولا إعادة بناء "**القيمي والثقافي والمعرفي** " في المناخ الذي يتطلب تنمية وليس العكس أبدا، فما جدوى البرنامج الإقتصادي الذي يعد لإحداث التنمية إن لم يتم الارتقاء بالإنسان ذاته (كقيمة تاريخية ووطنية).

في سياق هذا ينبغي التعامل مع "الذهنية" فالذهنية هي الأساس لأنها هي التي توفر التصور في المجال السياسي، كما في المجال الاقتصادي، والذهنية تحدد الأسلوب أيضا دون أن ننسى التغيير في الذهنية أيضا، فالذهنية هي التي تنطلق منها تصورات التعليم والتربية وأنماط العمل.

---

[1]– محمد بدوي : علم الاجتماع الاقتصادي ، دار المعرفة ، ص40.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذا الاعتماد على تفعيل الأداء الحكومي و
الفضاء الإستراتيجي والمستقبلي الذي يؤطره فيحدد السياسات والبرامج ويرسم ملامح تطور الاقتصاد الجزائري، وآليات التعامل مع جمع عناصره وموارده وفعاليته (التعددية الاقتصادية) في إطار مشروع تنمية مجتمعية، ينبغي التعامل مع مشروع استنهاض الثقافة باعتبارها فعلا ثقافيا ينصب على السلوك ومحفزاته وعلى منظومة القيم ومكوناتها، بقدر ما ينصب على النتائج الاقتصادية. وذلك فإن رهان التنمية المستقبلية وتحدياته المتعددة هو رسم إنتاج منظومة وطنية متكاملة بمكوناتها التنموية والاجتماعية.

إذن الثقافة كمعطى اجتماعي من شأنها أن تبني سلطة ذاتية وداخلية تربط الإنسان بمقاصد وغايات التنظيمات الاقتصادية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيـــــد :

ثمة حاجة مرجعية جديدة في الشكل والمضمون لقضية التنمية مختلفة عن المقاربات السابقة والقائمة على تصورات إختزالية، تبعا لتغير الأوضاع والشروط والمعايير. لقد إهتزت المرجعية السابقة بتصدع الأنظمة السياسية التي واكبتها، وإن كان وهجها الاجتماعي والأخلاقي مازال مشتعلا.

والآن لا مناص من بناء مرجعية مغايرة غير أحادية، تستند إلى قوة المجتمع بكل ألوانه وإختلافاته، لا إلى قوة الدولة، ويشترك في صياغتها أناس يقفون على مسافة قريبة من سلطة المعرفة ومراكز القرار. ثم فإن هذه المرجعية بالأسس والمواصفات التي سبق الإشارة إليها لن تكون محصلة فعل تيار سياسي وفكري واحد، بل ثمرة جهد مختلف الأطراف التي يؤلف بينها مصلحة المجتمع، فالبديل لا يجب أن ينصب على طرف واحد فحسب، فبناء تنمية مستقلة ومستمرة تعني سيطرة المجتمع على شروط تطوره من جهة والاعتماد على النفس ومن أن الإنسان هو محور التنمية وصانها الحقيقي وهو من يجب أن تؤول إليه غاياتها من جهة ثانية.

الدولة في السياق الحالي، حسب « Edgar morin » لم تعد قطبا تنمويا ولم تعد الضامن « Un garant » بالمعنى الصحيح للانسجام الاجتماعي.[1] فالدراسات الحديثة حول ماهية آليات التنمية تتحدث بأن العمل بمبادئ التنمية يتطلب إرساء دعائم " ثقافة التغيير " للتغلب على قوة استمرار الآليات التنموية التقليدية، التي أساءت للتنمية ولم تعد تحقق الأهداف المرجوة.

كما أن الممارسة الفعالة للتجنيد الجماعي من أجل التنمية يتطلب اللجوء إلى صيغ وآليات جديد، فالعادة لدينا أن نضع كل المسؤولية في إنجاح التنمية أو في إخفاقها على كاهل الدولة المركزية وأدواتها، وقليلا ما ننظر إلى مواقع أخرى غير تلك العائدة على الدولة كشريك أو فاعل في مسؤولية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

[1] Edgar morin , Op .cit p 46

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالنظرة إلى آليات التنمية شملت في معـ وجهازها الحكومي كمسؤول أول ونهائي عن سير الأمور في المجتمع. وكأن الدولة وأدواتها لا تعكس حالة المجتمع برمته، بل كأنها جسم منفصل عنه جاء ليقود مسار التنمية عبر إدارته وأجهزته.

إن تحريك عملية التنمية لا يمكن أن يتم فقط عبر السياسات الاقتصادية والمالية المحددة من قبل القطاع الحكومي، تحت إكراهات دولية مختلفة لا تسيطر عليها (أسعار النفط، املاءات المؤسسات المالية....) بل أن القاعدة الحقيقية لانطلاقة التنمية هي التي تستغل قدرات المجتمع المادية والبشرية استغلالا عقلانيا.

على الدولة أن تخفف من دورها شبه الاحتكاري في المسار التنموي وأن تضع كل ركن من أركان التغيير أمام مسؤولياته الجسيمة التي يعيها في غالب الأحيان.

إذ لازلنا في الجزائر أسيري نظرة ضيقة إلى الآليات التنموية حيث نحمل الدولة وأجهزتها كل الأعباء ونعفي الأطراف الأخرى من أية مسؤولية، فمعالجة الفجوات ومعوقات التنمية في مسارها التاريخي يتطلب تغيير جذريا في النظرة إلى التنمية، ويتطلب كذلك تحديد الأطراف الرئيسية فيها حتى تساهم بدورها في معالجة القصور التنموي.

I. الدولة التنمويـــة:

أحدثت الثورة الصناعية تغييرا جذريا للدولة ومهامها حيث انتقلت هذه الأخيرة من دور قوة عمومية puissance publique التي تمارس مهام تنظيمية كالشرطة العدالة .... إلى دور خدمة عمومية service public المتمثلة في تقديم خدمات للمجتمع في مختلف النشاطات كالتعليم الصحة ...إلخ. وبالتالي يمكن تعريف الدولة الحديثة على أنها شكل جديد من التنظيم والتنفيذ للسلطة السياسية في بعض المجتمعات الأوروبية، بداية من القرن التاسع عشر. وتظهر بشكل واضح في مختلف أشكال الحكم والقوة، اقتصاديا، ثقافيا، دينيا... وتعرف بارتباطها بمفهوم الخدمة العمومية.

إذن أصبح مفهوم الخدمة العمومية أحد الأوجه الجديدة للدولة في مجال التنمية، فالدولة من حيث هي مسير **الحياة العامة**، هي التي تحرص الجميع، تقوم بوظيفة التخفيف

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من حدة المصالح الخاصة تنزع إلى الحل الاجتماعي"وانطلاقا من هذه الوظائف ستظهر مراقبة نوعية يتعين فهمها بأكبر قدر من الموضوعية، إذ يتم دمج الوجود الاجتماعي برمته في عملية "**عقلنة ممنهجة**" حسب ماكس فيبر. تجعل كل حياة فردية اجتماعية تتحدد بواسطة مؤسسات وأنظمة ضبط منسقة وفعالة. ولذلك فإن الهيئة التشريعية، وآلية الحوافز، ضبط التوزيع وإقامة مراقبة وزارية لتنظيم العمل بواسطة الوسائل الملائمة، إن كل ذلك يمثل كلا مؤسساتيا، فالرأسمالية بمعناها الدقيق والدولة (بعد الثورة الفرنسية)، يعتبران نظامان متوازيان، أو السكة التي يسير عليها قطار التنمية والحداثة.

هذه الظاهرة السياسية الجديدة هي نتاج مسار طويل من التحولات داخل المجتمعات أكثر تعقيدا والتي عرفت نموا اقتصاديا هاما، هذا الشكل السياسي انتشر في كافة المعمورة وخاصة في الدول المتخلفة بعد حصولها على الاستقلال السياسي وحتى يومنا هذا فإن ثمة من يفضل مثال دولة الرفاه (الخدمات الاجتماعية) ودولة التنمية على الحريات أي الدولة الديمقراطية، كما أن هناك من يضع الأولوية للأهداف القومية على بناء الديمقراطية كما هو الحال في الكثير من بلدان الشرق الأوسط.

كان مشروع التنمية عبارة عن إستراتيجية سياسية لتأسيس نمو اقتصادي **مُدار وطنيا** كنمط قابل للتكرار عبر نظام الدولة الذي أخذ يتوسع في النظام العالمي لما بعد الحرب، فكانت كيفية إنجاز المشروع هي الشأن الخاص لكل دولة بذاتها، مما أفسح المجال لسلسلة واضحة من الاقتصاديات السياسية مثل: رأسمالية الدولة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وعليه تطلبت "**مأسسة التنمية**" باعتبارها المشروع المركزي لما بعد الحرب كيانات سياسية متشابكة، لقد كانت صيغة الدولة الوطنية قاطرة لعملية بالنسبة لدول العالم الثالث حيث الهدف الاقتصادي الكلي هو ترسيخ ودعم الرفاهية الوطنية من خلال تدخل الدولة في جميع النشاطات.

[1].ج. تيمونز روبيرتس: مرجع سابق، ص145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الاستنادات التي يرتكز عليها أنصار هذ

في مجتمعات العالم الثالث، تعود إلى أن هذه المجتمعات لم تتمكن بعد من إفراز هيمنة طبقية واضحة المشروع والمعالم، وقادرة بالتالي على هيكلة مكونات واختلافات المجتمع، وتطويره كما حدث بالنسبة للبرجوازية الغربية وهكذا فليست هناك إمكانية علمية للحديث بالدقة الكافية عن طرف أو ركن آخر غير الدولة.

وفي غياب هذا المشروع الطبقي المهيمن –بالمعنى الماركسي لمفهوم الطبقة الاجتماعية– ستصبح الدولة في المجتمعات الثالثية هي **البديل الوظيفي** لمختلف الفعاليات الطبقية الاجتماعية، بل عائقا دون تبلورها تكوينا، ووعيا وممارسة.[1] وإذا كانت الحركات الوطنية في هذه المجتمعات قد شكلت ما يشبه "حلفا وطنيا "حارب الاستعمار الأجنبي، ودافع عن الذاتية الوطنية التي كان المستعمر فيها يشكل التناقض المرحلي الأساسي فإن التناقضات الاجتماعية الثانوية بين مختلف الفئات والشرائح، لم تلبث أن انفجرت بعد الاستقلال الشكلي.

ولما كانت بعض فصائل النخبة الوطنية هي التي تملك تأهيلات اقتصادية وثقافية وسياسية لخوض مرحلة ما بعد الاستقلال فإنها ونظرا لظروف نشأتها وتكونها في أحضان المستعمر لم تكن قادرة على دفع الصراع إلى مداه البعيد، لذلك كان تركيزها على السلطة بل التسلط لكبح أي صراع وإبعاد أي عنصر مناوئ، مختلف، أو مخالف لتوجهاتها.

من المظاهر الرئيسية في الدول النامية أنها ورثت دولة المستعمر أو قامت على غرارها، مقلدة هياكلها ووظائفها، **دولة مركزية** تنصب نفسها وصية على المجتمع ككل تراقبه وتسيره. ذلك أن الاستعمار يشكل لدى هذه النخبة النموذج المثالي في شكله السيطري، التنظيمي، إداريا وعسكريا، فقد أخذت منه شكله القمعي والعنفي المتمثل في **مؤسسة الدولة**. التي ستحتل في هذه المجتمعات محور الارتكاز الأساسي المستقطب لكل الفعاليات والاختلافات الاجتماعية.

ستبرز الدولة في هذا الوضع كجهاز مركزي محتكر وحده للتاريخ، ومهيمن على كل الفئات والشرائح الاجتماعية المتباينة ومحدد لمآلها ومصيرها،[2] وباعتبار أن "الأمم" الجديدة

---

[1]– حليم بركات، مرجع سبق ذكره ص 430

[2]– سعد الدين ابراهيم :المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ص36

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التي تشكلت في أغلب دول العالم الثالث فاقدة والتكوينات الاجتماعية ــ الاقتصادية (أي الطبقات الفاعلة) أو القيم الثقافية الضرورية للحكم المستقر ناهيك عن الحكم الديمقراطي.

بالعودة إلى إشكالية التنمية، نلاحظ دائما هيمنة البعد الاقتصادي على البعد الاجتماعي والسياسي، وفعلا فان ما يميز دول العالم الثالث، هو أن الدراسات لا تنظر للدولة إلا باعتبارها طرف أو ركن للتصنيع، للإصلاح الزراعي وللخروج من التبعية، فهي الركن الأساسي للتغيير على صعيد التصور والتنفيذ معا لبرامج التنمية.[1]

هكذا إذن تصبح الدولة بمثابة القطب الجاذب في المجتمع برمته، ويغدو القطاع العام ممثلا في المؤسسات العمومية بمثابة الوسيط بين الفرد ومختلف القيم الاقتصادية والثقافية وبالتالي المحدد الرئيسي للوضعية **التراتبية** للشرائح والفئات المختلفة.

في إطار هذه السيطرة المفرطة على كل نواحي النشاط الفردي والاجتماعي، ليس للمجتمع المدني والقطاع الخاص هنا إلا كيانات هشة تعيش على هامش القطاع الرئيسي والأساسي الذي هو الدولة ذاتها. وليس لهذه الأطراف خارج إطار تعايشها أو تنافسها مع الدولة، أي حياة اقتصادية أو اجتماعية مستقلة وخاصة.

إذن في خضم هذا المجال الاجتماعي الذي تتحرك فيه الدولة في المجتمعات النامية، لم يبق لها من دور اجتماعي غير انتهاج إستراتيجية الاستبعاد والقهر للأغلبية الاجتماعية وغير إدارة العنف و تقنينه.[2] فتقصي بذلك كل الأطراف الأخرى.

إن هذه الدولة "وعندما... تصبح هي ذاتها إطارا لتنظيم هذه المصالح وتوسيعها حسب منطق دورة رأس المال الدولي، فإنها تبدو بحق من أعظم ما أنتجه التاريخ من الدول التعسفية، وتدمر السلطات الخاصة والمستقلة، وتجعل سلطتها الذاتية ومصالحها سلطة / وطنية ومصالح عامة. فيصبح على الشعب أن يخدم هذه المصالح ويدافع عنها ويخضع لها، ويكرس نفسه

---

[1] M,ikoicoff et s,sigal ; l'état relais :un modèle de développement pour les sociétés périphériques ? revue tiers monde n76 octobre -décembre 1978.

[2] – برهان غليون: ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية، مجلة الفكر العربي المعاصر،عدد 14–15 سبتمبر 1981

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإمكانياته لتطويرها".[1] ولعل أحسن مثال عن هذا حيث كان على السلطة المركزية أن تحقق نموا سريعا وإدراك المستوى المعيشي للدول الرأسمالية.

يرى "برهان غليون" أن مسألة العلاقة الصعبة بين السلطة والمجتمع، هو رفض النظم القائمة إشراك المجتمع عبر فئاته المختلفة في مناقشة الشؤون العمومية، فالأنظمة لا تزال مصرة على استبعاد فكرة الحوار في الموضوعات المتعلقة بالشأن العام، انطلاقا من القاعدة التي سنتها لنفسها وهي احتكار القيادة الاجتماعية. فالحكم عبر الحزب أو الأجهزة البيروقراطية يصوغ ويبلور ويقرر ويملي، ويخضع من دون اعتراض ولا تردد ولا حق في النقاش، وكل ما يتجاوز هذه القاعدة الذهبية يمثل إثارة للحرب الأهلية وتهديدا لأمن الدولة واعتداءا على الدستور.[2]

في ظل هذا التسلط الدولوي، فإن الدولة لا تسمح لأي فئة من فئات المجتمع بالدفاع عن مصالحها أو التعبير عما يثير قلقها ومخاوفها بأي وسيلة من وسائل العمل، إذا كان من غير المسموح استخدام التظاهر أو الاعتصام أو الإضراب، أو التنظيم النقابي بل حتى الفكري للتعبير عن المصالح والمواقف. فما يبقى أمام هذه الأطراف التي تشعر بالتهميش والإقصاء غير اللجوء إلى مختلف أشكال المقاومة.

وبالتالي أصبحت قضايا الحريات السياسية والاقتصادية هي المحور الرئيسي للجدال القائم بين السلطة السياسية والشريك الاجتماعي (أعضاء المجتمع المدني، نقابيين، إعلاميين...)، رغم كل التحولات الدولية وتغير البيئة العالمية وانهيار النظم الشمولية.

ولعل القطاع الخاص إحدى هذه المواضيع المثيرة للجدل حيث كان أي حديث عن ضرورة أو احتمال التغيير أو توطين القطاع الخاص أو الدعوة إلى الخصخصة، يشكل **جريمة اجتماعية** تقع تحت طائلة الاتهام بالاعتداء على الدولة وتهدي الاستقرار الاجتماعي.[3] وكان أي

---

[1]– جورج بالانديه: الانثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الاتماء القومي، بيروت ص39

[2]– مهدي عامل: أزمة الحضارة، أم أزمة البورجوازيات العربية، دار الفرابي، بيروت،1981 ص 89

[3]– برهان غليون: "مأزق السياسات اللبيرالية العربية الجديدة"، مجلة النور، العدد 124/123، ديسمبر—جانفي 2005 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حديث عن الإصلاح أو التغيير ينظر على أنه ت
ضرب المجتمع من الداخل وبالتالي سيستحق كل أشكال الرفض و المقاومة.

فهذا يعني بكل بساطة أن الواقع لا يقبل الإصلاح أو التغيير فحسب ولكنه يقف حجرة عثرة أمام كل مشروع إصلاحي. وعليه يتضح للكثير أنه لا يوجد أي بديل قادر على تجاوز وتخطي مشروع الدولة المتصدر، فلا يبقى إذن، غير الخضوع لها والسير في ركبها.

هكذا تكونت ثنائية أساسية في هذه الدول: ثنائية الدولة / التنمية، وترتب عن هذه الثنائية انشطار عميق في الوعي لدى المجتمع لكل شرائحه. إذا كانت الحكومات قد عملت على تعميم مظاهر التحديث لهذه الدرجة أو تلك، بتوفير بعض الخدمات المجانية على صعيد التعليم، الصحة، الهياكل القاعدية ... وإذا كان بعضها قد قطع أشواطا معتبرة في مجال التنمية فإن الظاهرة التي بقيت سائدة في تلك الازدواجية المتنامية في جسم الإنسان والتي تعيد إنتاج نفسها باستمرار هي أن الدولة أصبحت من **المقدسات** التي لا يجادل فيها. فالتحولات ما بعد الحرب جرت بقيادة الدولة و في غياب طبقة حقيقية من **المقاولين المحليين و الإطارات.**[1]

فالدولة الحديثة التأسيس أصبحت الركن الأساسي لتحقيق التنمية، وهذا دون أي اعتراض في تلك الفترة. فالإيديولوجية الاشتراكية وطروحات " الكينزية " المتطورة في الدول المتقدمة عمقت هذا الدور ورأت في الدولة على أنها منظم رئيسي Régulateur Principal للنمو والتنمية[2].

هيمنة الكينزية على الفكر الإقتصادي الرأسمالي:

كان لظهور مفهوم العالم الثالث بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، تاثيرا كبيرا على نظرية التنمية الاقتصادية، خاصة "هيرشمان "A.O.Hirchman" ، "C.Clark"، "G.Myrdal"... أما في الشمال فقد سادت المدرسة الكنزية والدولة الاجتماعية.[3] النموذج السوفييتي في البناء استفاد من تجارب روسيا، ألمانيا واليابان خلال النصف الثاني من القرن

[1]– محسن مصطفى :سوسيولوجية الدولة في مجتمعات العالم الثالث، دار الطليعة ، ص 59.
[2] M.ikonikoff et s. sigal, l'état –relais…,Op, Cit.
[3] Ahmed Ben Bitour, l'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et potentialités, Ed Marinoor, P 17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التاسع عشر، ارتكز على التخطيط وعلى تحو النموذج حقق في أول الأمر نتائج مذهلة على صعيد نمو الإنتاج، التطور العلمي والاجتماعي، خاصة في قطاع التربية والثقافة، الأمر الذي جعل منه نموذجا مثاليا لدول العالم الثالث.

لقد ساعد على هذه الهيمنة، هو تدخل الدولة في فترة الحرب بشكل لم يسبق له مثيل في إدارة المشروعات المرتبطة بالمجهود الحربي والهمم في ذلك أن تدخل الدولة في فترة الحرب قد قوى من دورها الاقتصادي وساعد على ذلك أن مشروع "مارشال" تطلب وجود الدولة كشريك أو قوة اقتصادية جنبا إلى جنب مع المشروعات الخاصة. في هذا الإطار فلقد استمرت الاقتناع بهذا الدور وزيادته واتساع مجالاته في الخمسينيات والستينيات تحت تأثير الفكر الكينزي، ولقد نحى تدخل الدولة منحى جديدا في هذين العقدين فلقد إتجه إلى برامج اجتماعية، لهدف الحفاظ على مستوى الطلب في هذه البلدان خاصة مع التوسيع المكثف في الطاقات الإنتاجية يضاف إلى ذلك قيام الدولة بتملك المشروعات ذات أهمية إستراتيجية للاقتصاد الوطني.

ولقد وجد تدخل في الاقتصاديات المتقدمة بفعل تأثير الكينزية انعكاساته على البلدان الحديثة العهد بالاستقلال ومن ثمة فإن المواثيق الرسمية لهذه البلدان والتي كانت تنادي بتدخل الدولة وقيادة القطاع العام. كذلك الممارسات الفعلية لم تجد استغرابا على مستويين السياسي و الفكري من الدول الرأسمالية المتقدمة بل أنها وجدت تشجيعا من قبل هذه البلدان فتاريخ الوقائع الاقتصادية للدول الرأسمالية يبين أن هذه الدول لم تتطور من خلال الاعتماد على الإصلاحات الليبرالية التي تحملها اليوم في شكل وصفات للدول النامية. إن كل هذه الدول أو أغلبها استعملت ولمدة طويلة الآليات التي تمنع الدول النامية اليوم من استعمالها، والتي تمس بالرسوم الحمائية والدعم لتشجيع نمو صناعتها.

يبين " جونغ شونغ" بوضوح أن أبطال " حرية الأسواق وتحرير التجارة"، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في الواقع هما الدولتان الأكثر استعمالا للرسوم الحمائية والدعم بشراسة، فالتاريخ الاقتصادي العالمي يذكرنا بأن المقاييس التوجيهية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والحواجز الحمائية التي وضعتها بريطانيا في سنو
من طرف اليابان وكوريا الجنوبية لتطوير اقتصادياتهما، والولايات المتحدة الأمريكية من جهتها عمدت إلى بناء الاقتصاد الأكثر حماية في العالم وهذا إلى غاية الحرب العالمية الثانية بالاعتماد على المفهوم الشهير المتمثل في " الصناعات الوليدة" المستعمل على نطاق واسع من طرف كاتب الدولة الأمريكي للخزينة "ألكسندر هاملتتون".

ولم تبدأ أمريكا في سحب السلم الذي أوصلها إلى القمة، إلا بعد أن أصبحت أول قوة اقتصادية في العالم. وها هي اليوم توصي الدول السائرة في طريق النمو بتحرير تجارتها وفتح اقتصادياتها.كما أن الدول التي تطورت حديثا دأبت لمدة طويلة على رفض الليبرالية وعملت دائما على حماية اقتصادياتها.

القطاع العام المفهوم والتوظيف:

لا نهدف هنا إلى تقديم عرض تاريخي لنشأة القطاع العام في الجزائر وإنما إلى التذكير ببعض الحقائق الأساسية في إطار الجدل الذي يجري حاليا حول القطاع العام، وقد يكون من المفيد أن نحدد ما هو المقصود بالقطاع العام في النقاش التالي:

"إننا نستعمل تعبير القطاع العام للدلالة على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستخدمين مقابل سعر محدد، ودلك بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الشكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية، أي سواء اتخذت هذه الوحدات شكل المصالح الحكومية أو شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة.[1]

إن القطاع العام يعد من أهم أشكال ملكية الدولة بما فيها ملكية الثروات الطبيعية مثل النفط والمعادن والغابات وموارد المياه ...إلخ. كما أن القطاع العام يشكل مجموعة من المشروعات المملوكة للدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، مشروعات البنية الأساسية الإنتاجية مثل إنتاج الكهرباء لغرض الاستخدام الإنتاجي والطرق والموانئ والمواصلات والاتصالات ...إلخ.

[1]– محمد محمود الإمام ومجموعة من الباحثين. القطاع العام و الخاص في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1990، ص270 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ورغم هذا فإن القطاع العام باعتباره قطاع أيضا أشكالا أخرى من أشكال ملكية الدولة والمشروعات العامة، إذا أقيمت أو أنشأت هذه الأخيرة على أساس الإنتاج للسوق وبهدف تحقيق الربح. وفي هذه الحالة، فإن القطاع العام سوف يتسع نطاقه، وهو ما نراه في ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق والتحولات اللبيرالية وتوجيهات التخصيص حيث تكف العديد من المشروعات (المؤسسات) الخدمية المملوكة أو التابعة للدولة عن كونها مشروعات تهدف إلى مجرد تقديم الخدمات لنشاط الأعمال الإنتاجي العام والخاص بأسعار رخيصة، والسلع والخدمات للمستهلكين بأسعار اجتماعية كما تكف (تتوقف) المشروعات العامة الرابحة والميزانيات العامة للدولة عن تحمل فرق الأسعار الاقتصادية في صورة دعم مستتر أو مباشر. وبالتالي فهو ظاهرة اقتصادية اجتماعية، ولدت مع ولادة الدولة و تستمر معها.

فالقطاع العام له تاريخه البعيد والراسخ في الذاكرة الجماعية، فهو ولد ليوفر حاجات اجتماعية، وفي خضمه طرحت قضية التنمية، وقد ساهم إلى حد كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية بكل جوانبها ومساراتها للطبقة المتوسطة، فالقطاع العام وتوظيفه السياسي والاقتصادي وجهان لمشروع واحد مبدأه الاستقرار والانسجام الاجتماعي.

الحالة الجزائريـــة:

أما فيما يتعلق بالجزائر فالدولة لها تاريخها الخاص، ديناميكية خاصة، نشأت انطلاقا من بنى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،سياسية وحتى دينية مختلفة، في قطيعة مع الاستعمار والاقتصاد الرأسمالي العالمي. في ظل هذه الخصوصيات يمكن دراسة دور الدولة ببلادنا. فالدولة الجزائرية كدولة من دول العالم الثالث، تبدو أكثر حضورا وعلى مختلف الأصعدة، تتدخل بطريقة جذرية لصياغة المجتمع إن لم نقل لخلقه، فهي تظهر كأنها الإطار الثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة، كتحقيق للهوية الوطنية.

لقد مثلت السنوات الأولى للاستقلال مرحلة بناء واكتشاف الدولة من خلال التسيير المركزي والجهاز البيروقراطي، تنمية القطاع العام، دعم المواد الضرورية...وبهذا تحددت استراتيجية التنمية في المخططات، باعتبارها استراتيجية التحرر الوطني، المتمركزة حول

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذات والرامية إلى التعبئة الداخلية. فأصبح بناء ا
أن تلعب دورا محركا في التنمية الاقتصادية بفضل إنشاء أدوات للتدخل والتوجيه. وفي هذا المنظور كان الهدف هو إنشاء قطاع عام (مؤسسات عمومية).[1]

ضمن هذا السياق التاريخي، أخذ النظام السياسي الجزائري يتبنى الخط الاشتراكي من خلال تمرير خطاب سياسي، إعلامي وتربوي، اهتم كثيرا بربط التنمية بالدولة، وبالتالي امتلاكها لوسائل الإنتاج.[2] فالمجتمع في بداياته الأولى نحو الاستقلال عليه أن يوكل الدولة نيابة عنه.

القطاع العام و الضرورة التنموية:

إن أي محاولة لتشخيص ودراسة القوى الأكثر أهمية في التأثير في نشأة وتطور القطاع العام في الجزائر يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات قوى التنمية في الداخل وارتباط الاقتصاد الجزائري مع الخارج (الاقتصاد الخارجي) ففي نطاق القوى الداخلية نلاحظ التفاعل بين قضايا التخطيط والتنمية، والاستقلال السياسي، والاقتصادي كذلك التغيرات الجذرية التي أتت بها الحقبة النفطية. أما بخصوص الارتباطات الخارجية نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري شأنه شأن بقية الاقتصاديات لدول العالم الثالث مرتبط بكل التغيرات التي تطرأ على العالم الخارجي كما أنه مرتبط بنظام التجارة الدولية وتدفقانها، فالاقتصاد الذي تركه المستعمر هو اقتصاد مشوه، عاجزا عن النمو السريع، متوجها إلى الخارج من حيث ارتباطه الوثيق باقتصاد الدول الغربية.

إن الدوافع التي أدت إلى الخوض في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أثناء المرحلة السابقة وإلى تبني (نمط الاقتصاد المخطط) تنحصر في حالة وطبيعة الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال (بطالة هيكلية، انفصال الارتباط، تخلف ...) في إستراتيجية التنمية المطبقة آنذاك تستمد جذورها من رغبة ومسعى الطبقة الحاكمة. كما كانت تتطابق في مسعاها مع الرغبة الملحة في الاستقلال الاقتصادي من أجل تحقيق تنمية وطنية

[1] عبدالله شريط، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] – نور الدين زمام: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، ص110

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مستقلة.فكانت الغاية من هذا الاختيار لطبيعة ون

منها على وجه الخصوص:

– الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا (كالتعليم، الصحة، الشغل،...).

– الفحص التدريجي لميكانيزميات التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع طاقتنا المادية واستغلال أمثل لمواردنا الطبيعية والمالية، فكان من المؤكد على أن نجاح مثل هذه السياسة (الاختيار) الاقتصادية كن يخضع للتحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد الكفيل بحث أعمال التنمية وتنظيمها، وكذا تحكم الدولة فيما بعد في المجال الاقتصادي من خلال استعادة الثروات الطبيعية والأخذ بزمام الاقتصاد الوطني وإنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.[1]

التنمية المستقلة ونشأة القطاع العام في الجزائر:

إن الجزائر شأنها شأن البلدان النامية، عندما نالت استقلالها السياسي والاقتصادي قد ورثت هياكل اقتصادية ذات تراكيب معنية. جرى تحريرها لخدمة مصالح القوى الاستعمارية، وإن المؤسسات القاعدية كالسكك الحديدية والأشكال الأخرى من وسائل النقل والموانئ ووسائل الإتصلات إلى حوزة الدولة الجديدة.

نشأ القطاع العام الجزائري بعد الاستقلال عام 1962 وهذا اعتمادا على:[2]

– إرادة سياسية منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962، وكان يهدف إلى إنشاء "جمهورية ديموقراطية شعبية " تتميز بتدخل إستراتيجي للسلطات السياسية يهدف، عبر هيكلة اقتصادية خاضعة للدولة إلى تحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعية.

– هجرة الملاك المعمرين وترك مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف عمالها الجزائريين وتأميمها فيما بعد.

---

[1]– الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني. مركز الدراسات والإحصائيات الجزائر 1978

[2]– أحمد هني. وثيقة مقدمة إلى مركز الدراسات للوحدة العربية سنة 1990.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- وجود مؤسسات عامة اقتصادية قبل الاستقلال بالسكك الحديدية.

ربما تكون قضية أملاك المعمرين من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية انطلق منها القطاع العام وخيبت أمال رأس المال الخاص في التراكم.

إن القرارات الأولى للحكومة في عهد الاستقلال الهادفة إلى حل مشكلة تسيير الأملاك المتروكة من طرف المعمرين هي التي حددت القطاعين العام والخاص في الجزائر إذ قررت السلطات آنذاك تجميد أملاك المعمرين وهذا ما أدى إلى:

- إدخال التسيير العمالي في المؤسسات التي تركها المعمرون.
- منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم ومتاجرهم ولذا انحصر دور رأس المال الخاص من البداية في أنشطة هامشية، أو تأخذ صبغة المضاربة التجارية وحتى المضاربة التجارية أصبحت منحصرة حيث حدثت عدة أمور أهمها:
- تجميد فعلي للملكية العقارية الزراعية وغير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال في الزراعة والبناء، الصناعة والسكن، وكذلك إلى عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة وفتحها.
- تمجيد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة ومع الخارج، حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، وطرحت الدولة عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف وبذلك انعدمت إمكانات معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.
- طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي الأمر الذي أدى إلى تخوف رأس المال الخاص وأدى به إلى الانتظار وعدم المبادرة في النشاط.
- تأميم الكثير من الأنشطة الخاصة الصغيرة عام 1963.

القطاع العام أداة التنمية:

يمكن القول إنه خلال الفترة الممتدة من الإعلان عن الاستقلال إلى نهاية الستينات كانت معظم الأنشطة الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنى التحتية وتقديم الخدمات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاجتماعية والسياسية العامة للاقتصاد، وإعادة فظروف هذه الفترة قد هيأت الأرضية لكثير من التطورات التي غيرت موقف الدولة اتجاه الاقتصاد الوطني وينبغي التأكد هنا على أن إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية كانت بمثابة وسيلة سياسية واجتماعية لتغيير مواقف القوة السياسية وتوزيع الدخل.

وكان من الضروري أن يتجسد هذا الأمر في نوعين اثنين على الأقل من التغيرات الهيكلية والجذرية المهمة، ففي المقام الأول يستدعي الأمر تحطيم القاعدة المادية التي تستند إليها الهياكل الاستعمارية وشبه الاستعمارية، وعملية التحطيم هذه قد صورها على سبيل المثال القرار بتحديد ملكية الأراضي.

والنوع الثاني من التغير الذي هو جزء غير منفصل عن الأول يتعلق بالتأكيد على أهمية القطاع العام كأداة للتغير الاقتصادي.[1] ولإعادة توزيع الدخل والثروة، وإن سلسلة القرارات لتوسيع القطاع العام عن طريق تأميم الموجودات العينية والمالية، الأجنبية منها والمحلية، إنما كان يعني أمرين على الأقل، الأول هو أن تركيب الناتج القومي لم يعد يخضع لقرار فئة قليلة من أهل القطاع الخاص، وأن توسيع القطاع العام والتغير في تركيب الناتج القومي كانا يعنيان أيضا أن مستوى الفائض الاقتصادي وتوزيعه لم يعد يتقرران بواسطة آلية قوى السوق وحده. و يمكن أن نجمل مظاهر النمط الدولوي في الإجراءات التالية:

– سيطرة الدولة بداية من 1966 على البنوك ووضعتها تحت سيادة البنك الوطني الجزائري والبنك الجزائري الخارجي والقرض الشعبي الجزائري. كان البنك الوطني الخارجي هو الوسيط لكل المعاملات مع الخارج،فضلا عن توليه عملية تأمين الخدمات المالية للأشخاص والمؤسسات. أما القرض الشعبي فيمول المؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة، هذا في حين يقوم البنك الخارجي بوضع الوسائل المالية اللازمة تحت تصرف المؤسسات الوطنية المعنية بالتصدير.

[1]– عباس الناصري. برهان الدجاني إسماعيل، صبري عبد الله: " القطاع العام والخاص" ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1990.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إعادة تنظيم التجارة الخارجية: احتكرت الـ جمركية، تحدد السلع المستوردة والمصدرة، والهدف هو تكييف التجارة الخارجية مع أهداف التنمية الوطنية.

- تأميم المحروقات والمناجم:مع حلول 1968، تم تأميم 45 مؤسسة أجنبية بقيمة 500 مليون دينار، وبطاقة عمالية تقدر بـــ 7 ألاف عامل.

من خلال هذه الإجراءات المتخذة عقب الاستقلال، تظهر نية الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية. وقد سمح ذلك للقطاع العام بتدعيم موقعه.

وبالفعل انطلق المشروع التنموي الجزائري، واستطاع تعبئة المجتمع من أجل كسب معركة التنمية، وكان الهدف الأساسي من القطاع العام هو تحقيق استقلالية اقتصادية، والبحث عن آليات تدعيم سلطة الدولة، ضمن هذا المسعى ساهم القطاع العام بدعم من السلطة في قيادة مشروع التنمية.

هكذا تداخلت أهداف الاستقلال الاقتصادي مع آليات تدعيم المنحى السلطوي، وعزز بذلك الترابط بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي، وكشف عن الدور الفعلي والتاريخي للقطاع العام. إذا هذا التوجه حسب "عدي الهواري" سمح للدولة بامتلاك وسائل الإنتاج العامة واحتكارها من قبل المؤسسات العمومية، و إضفاء الطابع البيروقراطي على الدولة والمجتمع بمعنى صياغة الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية.[1]

رغم تنوع أطراف التنمية، تبقى الدولة من أبرز هذه الأطراف، والقطاع الحكومي الذي برز كمفهوم جوهري في إدارة التنمية في السبعينات، ليعني ذلك المحرك الذي يمثل المرتكز لتنفيذ السياســـات والبرامج الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن الحديث عن "الرأسمالية " في تلك المرحلة يعتبر انحرافاً يمثل ردة إيديولوجية وموقفاً سياسياً معادياً.

[1] ADDI lahouari,op,cit,p113

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولما كانت الدول النامية تقوم بنشاطات حد

إلى النشاطات التقليدية، فإن إدارة التنمية ينظر إليها من زاوية لإدارة الحكومة لهذه النشاطات التي تهدف إلى التغيير في الاقتصاد. يرى البعض أن القطاع العام يهدف إلى تحقيق الحياة السعيدة باستخدام الأساليب الفنية والاجتماعية الحديثة وأن معياره الأساسي هو النتائج المتحققة وليس الشكل أو الشعارات. وأن ذلك يتطلب وجود إيديولوجية التنمية أو ما يعرف بالحالة الذهنية المتوجهة نحو التنمية.

إذ أن القطاع العام كمنهج يقوم على إيديولوجية لوضع أولويات التنمية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية. وقد يفرق البعض بين الدولة والقطاع العام ويرى أن هناك اختلافاً جوهرياً بينهما برغم التقائهما حول التنمية.

لكن في الواقع، فإن القطاع العام في الدول النامية هو إدارة التنمية ذلك أن الحكومة تقوم بدور رئيسي جداً وتكاد تتحمل كافة المهام الرئيسية المتعلقة بالتنمية في غياب القطاع الخاص، ولهذا تزداد المهام التي تقوم بها الحكومة ازدياداً مضطرداً وبمعدل سريع، وتضطر الحكومة إلى التدخل مباشرة في المجالات الاقتصادية وذلك عم طريق المؤسسات العمومية.

قد بينت العديد من الدراسات، سواء في علم الاجتماع أو الاقتصاد كيف أن السلطة المركزية في الجزائر عملت منذ بداية الاستقلال إلى الآن على إحكام سيطرتها على الاقتصاد وإرغامه على الخضوع لاعتبارات السلطة، وليس لاعتبارات الإنتاج والتراكم والاستثمار.

لا نقصد بسيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني، كون هذا الأخير كان تحت سيطرة القطاع العمومي، بل إن ما نقصده بهذه السيطرة هو جعل الاقتصاد أهم الميكانيزمات على الإطلاق لإعادة الإنتاج الاجتماعي، وليس لبناء الثروة المادية والخيرات الوطنية. وبالتالي توسيع قاعدة الاندماج الاجتماعي بمعنى آخر، لقد ظلت السلطة السياسية على الدوام هي الرأسمال الحقيقي في الاقتصاد الجزائري، إذن استعملت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كمورد مركزي وسبب قوي لتحقيق الأرباح دون الخضوع للمنطق الاقتصادي القائم على العمل والرأسمال والاستثمار.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فمن أجل أن تتحكم السلطة السياسية في النـ

الاجتماعيين، عمدت إلى جعل النجاح الاقتصادي رهينة أدواتها وأجهزتها.[1] فعملية التصنيع لم تكن اقتصادية فقط، بل كانت سياسية أيضا مرتبطة بمسألة الشرعية، نتيجة لوجود شرائح واسعة تنتظر الشغل وتحسين مستوى المعيشة دون أن يكون القطاع الخاص قادرا على استيعابها، وهو وضع غير مريح ومشحون بالتوترات بالنسبة للسلطة.

فبخلاف ما رسمته الحركة الوطني من أهداف كبرى، حصل الشعب الجزائري على استقلاله لكنه لم يحصل على حريته، بعد أن طلبت منه السلطة التنازل عن حريته باسم التقدم والتنمية. فالنظام في بدايته الأولى كان يملك كل مزايا الدولة الاجتماعية، السكن، العمل، التعليم

مما جعل النمو والتطور لا يخضع للعمل والإنتاج بل للمخططات والسياسيات التنموية بمعنى أخر جعل السلطة عملة رابحة وجعل السياسة سوقا لتحقيق حاجيات الأفراد والجماعات.

فقد أشارت كتابات "عدي الهواري" إلى الحاجة الملحة لقيام بناء اقتصادي قوي تتولى الدولة قيادته من أجل إحداث عدالة اجتماعية وتجسيد نقلة نوعية لمجتمع عاش كل أشكال القهر والحرمان، لذلك فإن أبرز ما حدث من تطورات في مسار التنمية هو نمو الأفكار والتصورات ذات النزعة الاشتراكية التي مثلت خيارا يملك القدرة على فهم الواقع المادي الوطني بكل إختلالاته الطبيعية وعلى رسم معالم تنمية مستقبلية. وفعلا حددت الجزائر خياراتها في مجال التنمية الصناعية، لقد قيل لأن سعادة البلاد في التصنيع، والصناعة هي التنمية، لأنها تمكن من إنتاج السلع والتجهيزات اللازمة لتحريك القطاعات الأخرى، وأيضا تحويل المواد الأولية التي تتوفر عليها البلاد، أو تلك المستوردة والتي تمكن من خلق القيمة المضافة، بمعنى خلق الثروة. كما أن الصناعة تمكن من بناء التكنولوجيا وإنتاج الإبداع الذي هو أصل التطور والإنتاجية.

في الجزائر، السياسة الصناعية المرتبطة ب" بلعيد عبد السلام" كانت سياسة تقليدية، من خلال تدخل الدولة القوي في تحديد التخصصات، وفي تمويل إنجاز الاستثمارات والدعم المالي للمؤسسات العمومية إلى تعمل في هذه المجالات. كما أن الدولة هي التي كانت تختار مناطق اقامة هذه المشاريع في إطار سياسة طوعية لتجهيز البلاد.

[1]– محمد عبد الباقي الهرماسي: مرجع سابق، ص 86.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والذي برر هذه الخيارات وتلك الخطوة، المقاولين ورؤوس الأموال الخاصة، أو بالأحرى، الهوة الواسعة بين ما كان يمكن فعله مع القطاع " الخاص الوطني" من جهة، والحاجات والالتزامات التي تفرضها استراتيجية تنموية طموحة من ناحية أخرى.

كما يمكن أن تبرر أيضا بالظرف الدولي الذي كان يعرف نموا قويا للوطنية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، و" نجاحات" نماذج التصنيع على الطريقة السوفيتية، ورغبة الدول حديثة العهد بالاستقلال، التي تريد قطع حبال التبعية الاقتصادية التي كانت تربطها بمستعمريها.

بداية التـــراجع:

بعد ذلك بدأت هذه القيادة تتعرض للاهتزاز بسبب ظروف داخلية وخارجية، والتي أفضت عبر تطوراتها السريعة والمتلاحقة خصوصا خلال العشرية الأخيرة إلى تراجع الأهمية التي اكتسبها القطاع العام.لكن تراجع هذه الأهمية لا يعود فقط إلى التغييرات التي طرأت على سياسات الدولة التي سارت عليها والى طبيعة الاختلالات الداخلية التي أنتجتها، بل إن هذا التراجع يعود إلى الظرف الدولي بمختلف إفرازا ته. فلقد تغيرت تلك الظروف، وتأكدت الدولة من يوم لأخر، أنها كانت مستثمرا سيئا، ومسيرا سيئا أيضا، وأن عملياتها التي كانت ضرورية، كانت مكلفة جدا بالمقارنة مع نتائجها الرديئة. وأن القطاع العام كتعبير عن " الاجتماعي" لم يحدث أبدا، بل حدث كجملة وظائف مرتبطة بالإدارة، البيروقراطية...فلحد الآن القطاع العام لم يكن إلا حكوميا.[1]

لا شك أن القطاع العام قطاع قوي جدا، لكن قوة القطاع لا تعني في أي حال من الأحوال أن تكون فوق القوانين الاقتصادية، أو أنها خارج قواعد التوازن الاقتصادي، أو أنه يسمح للدولة أن تتصرف كما يحلو لها. في ضوء هذه الهيمنة ظهرت إختلالات هيكلية وبنيوية أصابت الاقتصاد والمجتمع على السواء، وجانبا من التراجع الذي أصاب المكانة القيادية

[1] Giuseppe Mario manforte : « ni Prévis ni publique, un géant qui s'ignore : le mouvement coopératif », l'homme et la société revue n143 /2002 p204

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للقطاع العام، يرجع إلى تلك الاختلالات وعدم جد
لها. وهنا نسجل إلى أهم الاختلالات التي أنتجها القطاع العام: اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، ضعف القدرة الشرائية، تفكك النسيج الاجتماعي...

بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في التغيرات الهامة التي تشهدها بلدان المنظومة الاشتراكية، وإعادة الهيكلة التي يشكل التحول إلى اقتصاد السوق وإلى القطاع الخاص أبرز سماتها. فقد انتهت تلك الأشكال والتجارب من التطبيق الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إلى الفشل والسقوط. وانعكست هذه التحولات على البلدان النامية، ومن ضمنها الجزائر، التي اتجهت نحو التراجع عن تراث كامل من محاولات التخطيط والتنمية المستندة أساسا إلى دور القطاع العام التدخلي في النشاط الاقتصادي، لتنخرط في سياسات معاكسة ترمي إلى تقليص القطاع العام و نقله إلى القطاع الخاص.[1]

الإطار الدولي تغير أيضا والعولمة الليبرالية للاقتصاد دفعت نماذج التصنيع المغلقة وذات التنافسية الضعيفة، التي تقوم بها الدولة إلى التراجع. لقد حل محل ذلك، اقتصاد السوق مع تدخل خفيف للدولة، وأصبحت الدولة تنظم أكثر من أن تسير، بالإضافة إلى حرية المقاولة والتجارة.

II . القطاع الخاص:

لم يعد ثمة خلاف أن المتغيرات العالمية، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعا معاصرا وضع العالم على عتبة مرحلة جديدة لم يعهدها من قبل، ولم يتنبأ بمعطياتها المتسارعة أشد الساسة والمفكرين إستشرافا، خاصة ذلك الانهيار للمنظومة الاشتراكية.

الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة والمصالح وفق مفاهيم وأسس الثنائية القطبية التي سادت طوال عقود من الزمن. في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء المعمورة، بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل قي مجالات الاتصالات و ثورة المعلومات والتكنولوجيا،

[1] - Mahfoud bennoune , OP, cit .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية، كان لابد من
والاقتصادية التي تبرر وتقود هذا النظام العالمي في ظل حالة من القبول أو التكيف السلبي.

إضافة إلى هذا المناخ العام المهزوم في بلدان العالم الثالث أو الأطراف، الذي لا أحد أصبح جاهزا للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية، حيث قامت الأنظمة بتمهيد تربة بلادها للبذور التي أنتجها العالم الجديد تحت عناوين التجارة العالمية وإعادة الهيكلة والتكيف، والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتفعيل آليات النظام العالمي أو العولمة كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية – دولية وإقليمية – مواتية وليس كحتمية تاريخية كما يدعي أنصارها.[1]

فالعولمة ليست في ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمال التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والنمو.[2] فالإيديولوجية التي رسمتها المنظمات الدولية، مؤداها أن الدولة هي العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ففي ظل اقتصاد السوق، المستهلك هو الذي يقود الإنتاج وليس موظفي الدولة، فهو يختار بحرية ما يريده، الأمر الذي يحقق به سيادته وكرامته. فالليبرالية ترى في الإنسان سوى كائن فرداني تحركه المصلحة الفردية، والتناسق الاجتماعي يحققه السوق، والنشاط الاقتصادي لا يحتاج قط للدولة.

ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين، نجد أنفسنا مضطرين للتراجع عن تشبثنا وتزمتنا في ربط التنمية بالدولة، فالتأمل الحر في حقيقة الدولنة « L'étatisme » وحركتها الفكرية، واكتشاف مالها وما عليها، ما يؤخذ منها وما يترك شرطا لتشخيص نقاط الضعف.

خلال النصف الأول من القرن العشرين ساد خلاف في التفكير الاجتماعي والاقتصادي بين المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية حول دور الدولة، فالمدرسة الليبرالية تعتبر أن

---

[1] فيليب ماكمايل: العولمة أساطير و حقائق،مجلة النور، العدد 56 مارس2003.

[2] – رمزي زكي: الليبرالية المستبدة: دراسة في الأثار الإجتماعية والسياسية لبرنامج التكيف في الدول النامية، سنا للنشر، ص28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وظيفتها (الدولة) لا تتجاوز هيكل إداري وإطار بحرية وبدون عراقيل.

الليبرالية تقف موقفا معاديا للدولة حتى وإن لم تذهب إلى حد الدعوة صراحة إلى زوالها، فإنها نادت بتحجيم دورها، فقد وجد شعارها الأساسي "دولة أقل " moins " d'état » أذانا صاغية في الدول الصناعية وقد استمد هذا التنظير المعادي للدولة أسسه من خلال قراءة خاصة ل « Adam Smith » وطروحاته. هكذا أعتبر أنصار هذا الموقف الدولة عبارة عن أداة تستعملها (اليد الخفية) للتحكم في ضبط تقلبات قوانين السوق، أما إذا تجاوزت الدولة هذا الدور فتصبح عائقا في وجه حرية الأفراد، محصلة هذا التنظيم أن وظيفة الدولة تكمن في توفير الأمن، أو أنها دركي أو حارس ليلي.[1] وبالتالي السلطة ليس لها سوى ثلاث واجبات عليها القيام بها:

أولا: واجب حماية المجتمع من العنف وسطو المجتمعات الأخرى.

ثانيا: واجب الحماية الممكنة لكل فرد من المجتمع من الظلم والاضطهاد الممارس من قبل فرد أو أفراد آخرين، أي واجب إقامة ووضع إدارة دقيقة للعدالة.

ثالثا: واجب وقاية وإقامة بعض المنشات والمؤسسات العمومية التي لا يمكن أن تكون أبدا في خدمة الفرد أو مجموعة من الأفراد، وإقامة وصيانة هذه المؤسسات لان الأرباح أو الفائدة لن تكون مسددة للنفقة على فرد أو مجموعة أفراد بل تسمح بصفة متواترة القيام بهذا التسديد إلى المجتمع برمته.[2]

أما "فريدمان" **M.friedman**، زعيم النيوليبرالية يرى في كتابه "حر في الاختيار" أن قيام الحكومات بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية (أي المصلحة العامة مثل الدفاع والنظام ولكن ذلك لا يشمل الخدمات البريدية)، فهذا التوسع حسبه سيمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة ويعيق التقدم الاقتصادي ويحد الحراك الاجتماعي، وفي خاتمة

---

[1] – دومينيك لوكور: الدولة، ترجمة أحمد البوسكلاوي دار الطالعة، ص 29 .

[2] JAQUES brasseul, les nouveaux pays industrialises et l'industrialisation du tiers monde,ed, Armand colin,1993 , p94

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأمر يحد من الحرية السياسية كذلك،[1] لهذا يطالب القطاع العام بواسطة تحويلات النشاط نحو القطاع الخاص، وإلغاء الحواجز الجمركية والقيود الخارجية الواقية للصناعات المحلية، وفيما يخص الاستثمارات، أكد على أنه لا يرجو أي نوع من المراقبة للدولة على سوق الرأس المال.

مقابل هذه التحاليل النظرية التي تمجد السوق في تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال الدعوة نحو التقدم والحرية الفردية والعمل على هذه الآلية (السوق)، نجد تحاليل نظرية أخرى تمجد الدور التدخلي للدولة، وهذا خاصة عند الماركسيين، حيث يرى "غالبرايت" Galbrait في كتابه "عصر غياب اليقين" أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة أمران أساسيان لإحداث الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية وكذلك العدالة الاجتماعية.[2]

وبين "فريدمان" و"غالبرايت" يمكننا تمييز ما يسمى التدخل الجديد للدولة non-interventionniste والذي يستوحي خاصة من تجربة كوريا الجنوبية ومن الدول المصنعة حديثا، حيث البلدان النامية بحاجة ماسة لمثل هذا التدخل الامثل للدولة وفي نفس الوقت هو بمثابة الحجم الامثل للسوق حيث تعاني هذه الأخيرة من ضعف وليس من فيض السوق، وبين ضعف السوق و فيضه فان التيار الكينزي الجديد (stiglitz 1988) يصر ويلح على أن السوق يمكن أن ينتج اختلالات في التراكم، القرض وسوق العمل.

مسألة الحماية الاجتماعية بالنسبة لليبرالية هي تشجيع على الكسل، كما أن الضرائب وسيلة للتقليل من عزيمة الأكثر ديناميكية والأكثر ربحا، فكلما توسع الربح زادت الضرائب.إذن الليبرالية تعمل على تعطيل وتحجيم دور الدولة لصالح قوانين السوق.

كما يطالب التيار الليبرالي الراديكالي ليس فقط بالخروج التام للدولة من الساحة الاقتصادية، بل يتعدى ذلك إلى خروج الدولة من المحيط الاجتماعي من خلال القضاء النهائي على الحماية الاجتماعية التي تمولها الدولة والوصول إلى خصخصة كل الخدمات التي تقدمها. وفي هذا السياق ظهر اليوم في الأوساط الليبرالية نفسها، تيار يطالب بمبدأ

[1] MOISES ikonicoff ; théorie et stratégie du développement , le rôle de l'état ; revue tiers monde, n 93, janvier -mars 1983 , p16

[2] – تشارلز وولف،الابن، الاسواق أم الحكومات، ترجمة،علي حسين حجاج،دار البشير للنشر و التوزيع،1996، ص 18

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التقليل من دور الدولة إلى الحد الأدنى، ما يعرف التيار مهام الدولة في:

– ضمان إجماع كل الشروط المطلوبة للسير الحسن لنشاطات الإنتاج والتوزيع.

– توفير محيط مالي مستقر إلى جانب سلسلة خدمات جماعية ضرورية من أجل الفعالية القصوى اللازمة للسير الحسن لاقتصاد السوق. فتمويل الاحتياجات الجماعية كالصحة، التربية، السكن، الحماية... كل هذه المهام تساهم في تطوير فعالية المؤسسات الخاصة، كما يطالب هذا التيار كذلك من الدولة أيضا أن تلعب دور المنظم.

هذا ما يفسر أن الانفتاح الاقتصادي لا يشير هنا إلى بروز آليات السوق قائمة على درجة أو أخرى من التنافسية والشفافية وحرية الحركة للقوى الاجتماعية، وإنما إلى ظهور سوق مقيدة محكومة بالتوازنات العشائرية والسياسية والأمنية، وبالتالي مفتقرة بالضرورة للحيوية والشفافية والمنافسة القانونية.

يقول أستاذ علم الاجتماع البريطاني "لورد رالف هرندروف":'... أنه بينما يوضع داخل الدولة أنظمة رقابية ضد سوء إستخدام النفوذ مثلا، أو لحماية الطبقات الفقيرة، فقد انتقلت هذه السلطة في ظل العولمة إلى الثماني الكبار وبذلك تفتقد الدول سيادتها الوطنية، لا يوجد أي رقابة ديمقراطية جماعية تحل محلها'.[1] ويخلص إلى القول أن العولمة وما يصاحبها من كلمات معسولة لم تعد مقبولة وقد حان الوقت لطرح أفكار جديدة تعني بالدرجة الأولى بحرية الإنسان وتحريره من القوى التي تريد تكبيله.

كما يرى "برهان غليون " أنه لا أمل لهذه الرأسمالية في الوجود والاستمرار مع تشغيل آليات المراقبة والمحاسبة والشفافية والمساءلة القانونية والسياسية ووسائلها، فليس في إمكانها التطور والنمو من دون تحييد آليات الدولة القانونية وتطوير الإجراءات المقيدة للحرية.

[1]– محمود صالح عبود : "العالم ليس للبيع"، مجلة العربي العدد 520 مارس 2002 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جهة أخرى يرى "ألان تورين aine شيء أخر الاعتقاد بأنه لا السلطة السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية يجب أن يكون لها تأثير على الحياة الاقتصادية في أدائها لنشاطها.

وبذلك استطاع النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الكبرى أن يزيل من أمامه ويخلق لنفسه أرضا لا تخضع لأحد، متحررة من كل القيود القانونية أو الأخلاقية أو غيرها. ولا تخضع فيه إلا لقانون المؤسسة أو قانون السوق. فالليبرالية الاقتصادية ترفض كل أشكال تدخل الدولة، فالسوق هي المؤسسة المركزية وعلى المجتمع الخضوع لها مهما كانت العواقب حيث يؤكد "كارل بولاني K. Polanyi " أن السوق ترفض كل أشكال المراقبة وتطمح إلى أن تكون السلطة العليا Autorité suprême، فحتى الحكومات المستقلة تركع أمام قانونها.[1] وهذه السوق بحاجة إلى سلع وبضائع، فلابد أن يصبح كل شيء عبارة عن سلع وبضائع حتى الأشياء غير القابلة للبيع. إن عملية صنع القرار الاقتصادي/الاجتماعي قد انتقلت من مستوى الوطن إلى المستوى الدولي (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومانحي القروض والمساعدات)، فلم يعد في مقدور حكومات دول العالم الثالث أن تصيغ بشكل مستقل أية ساسة تتعرض ولو قليلا عما يرد في هذه البرامج المعولمة.[2]

منذ عشريتين تتعرض الدول النامية لضغوط من الدول الرأسمالية المتطورة والهيئات متعددة الأطراف التي تراقبها هذه الدول، لإرغامها على الذهاب إلى اقتصاد السوق وتحرير تجارتها واستثماراتها. باختصار، يمكن القول أن الضغوط تهدف إلى تطبيق "المعايير الدولية" وتوصيات اتفاق واشنطن القائم على ثلاثة مبادئ أساسية يمكن اختصارها كما يلي:

- انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.
- الليبرالية الاقتصادية والانفتاح التجاري.
- استقلالية السياسة النقدية وتوازن الميزانية.

[1]- Karl Polanyi : OP. Cit P 15.

[2]– رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سينا للنشر، ص125

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الكثير من المحللين تساءلوا عن المميز والموجهة للدول النامية، ولكن القليل من بين هؤلاء المحللين من تساءل حول معرفة ما إذا كانت الدول الرأسمالية المتطورة قد انتهجت هي الأخرى هذه الطرق لتحقيق التنمية والتطور.

الانتقال الى اقتصاد السوق و الدولة بالجزائر:

منذ مطلع العقد الأخير من القرن السابق، تعرف الجزائر مرحلة جديدة تتسم بكل مواصفات مرحلة الانتقال الديمقراطي الاقتصادي والثقافي ... فالسلطة الحاكمة حاولت بناء تأويلات جديدة للواقع الاجتماعي والاقتصادي وعملت علي تغيير أو تعديل لونها السياسي بإعطاء الجمعيات والأحزاب حق الوجود والفعل ولم تنسى أن تدخل قسط من الشفافية علي خطابها وأهمية دورها وأثار فعلها.

عرفت الحياة السياسية الجزائرية لغة سياسية جديدة، انتقلت من ثقافة الحزب الواحد إلى الثقافة التعددية، كما عرفت رهانات جديدة انتقلت من أسلوب الإنفراد والاحتكار إلى سلطة المؤسسات والقانون. باختصار يمكن القول أن الحياة السياسية والاقتصادية الجزائرية هي بصدد الانتقال من نهج سياسة "الأحادية "في المجال السياسي (حزب الواحد) أو المجال الاقتصادي (القطاع العام)، إلى إتباع سياسة "التعددية " أي اعتماد على مساهمة مختلف الأطرف...فالأيام الدامية من 5إلى10أكتوبر 1988 حسب "محفوظ بنون" حملت السلطة على منح البعض التعددية السياسية والبعض الأخر(إطارات ومسيريين) إستقلالية المؤسسات.[1]

وإذا كان كل انتقال ديموقراطي يمتاز بخاصية رئيسية حسب كل مجتمع وخصوصياته التاريخية والاجتماعية والثقافية، فإن الخاصية الرئيسية للانتقال في الجزائر هي عملية انسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية وجعل هذه الساحة تخضع لقوانين السوق وتضارب المصالح، إنها العملية التي سوف يقاس بها نجاح القطاع الخاص أو فشله ويجب هنا أن نؤكد أننا نعيش حاليا مرحلة تحول، فإننا نشير إلى واقع يتحول وإلى سيرورة معقدة وغنية إلى واقع غير مكتمل.

[1] - Mahfoud bennoune , OP, Cit .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن مع تعاظم مظاهر الأزمة الاجتماعية عجز مزدوج، عجزه عن حل المشاكل وتلبية المطالب الاجتماعية المشروعة، وعجزه عن تنمية الاقتصاد، ويعود هذا العجز إلى طبيعة الأهداف التي بني من أجلها هذا النمط ذلك أنه فرض لمقتضيات سياسية وليس اجتماعية واقتصادية.

بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في التحولات الدولية وبروز معايير جديدة في العلاقة بين المركز الرأسمالي ودول الأطراف التابعة، وهي معايير أساسها النموذج اللبيرالي للحياة السياسية والاقتصادية حتى تتمكن دول المركز من ضمان أسواق خارجية بصفة دائمة.

الأمر الذي فرض على السلطة السياسية في الجزائر أن تحدث انفتاحا في تعاملها مع المجتمع وقضاياه، وتغير من نهجها السلطوي، خاصة مع فشل التجارب الاشتراكية وتراجع الإيديولوجيات الكبرى في المجتمعات "الثالثية "أصبح واضحا لدى أصحاب القرار أن الخطاب التنموي السائد الذي كانت تؤطره وتصوره، قد وصل إلى طريق مسدود جعل بالتالي الأداء السياسي ضعيفا ودون نتائج اجتماعية حقيقية.

فبقدر ما كان فيه هذا الخطاب ثوريا على مستوى الطموح والتصورات العامة، بقدر ما كان فيه ضعف الفعالية ودون الإمكانيات التي تطلبها، لقد تبين للسلطة السياسية أن أهمية وحتمية التغير أصبحت أكثر من ضرورية، وبالتالي الخروج بموقف إما الاندماج في النظام الدولي الجديد أو الاستسلام للتخلف كقدر محتوم.

لهذا أصبح خطاب التغيير يستند عن إستراتجية القطيعة مع الواقع السائد ويبحث عن مجالات ومرجعيات داخل هذا الواقع ليعتمدها في بلورة مشروع جديد. لذا تم الانتباه أخير إلى المجتمع المدني يتوفر على إمكانيات كبيرة يجب استثمارها، وأن على القطاع الخاص المساهمة في تطوير الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

وعلى المستوى الإيديولوجي تم اعتماد الفكر اللبيرالي، وتنشيط أطروحاته الإصلاحية كمحاولة لبناء مشروع تنموي من داخل أدبيات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ترجم اقتصاديا باتفاقيات مع المؤسسات المالية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أصبح الأمر في المحصلة النهائية ه

نموذج تنموي، وبالنتيجة، فإن الإستراتجية الجديدة أصبحت هي مساهمة مختلف الأطراف وليس القطاع العام وحده، بالإضافة إلى كل هذا، تبين أن اقتصاد السوق أو القطاع الخاص، لا يتوفر على قاعدة اجتماعية كافية وملائمة لتحويله إلى طرف تغيير ناجح لخلاصات ميدانية ونظرية نابعة من التجارب السابقة.

فإذا كانت التشكيلة الاجتماعية في الغرب الرأسمالي تتكون من عناصر طبقية واضحة (طبقة برجوازية، وطبقة عاملة) كما كان الأمر في القرن التاسع عشر، فأنها في الجزائر، وفي ظل سيطرة اقتصاد حكومي موجه، تتكون – التشكيلة الاجتماعية– من عناصر منشطرة الوجود والفعل. فهي اقتصاديا طبقية، أي تتوفر على مواصفات التحديد الطبقي وفق الأدبيات الماركسية (قوة العمل كبضاعة، الملكية الفردية لوسائل الإنتاج)، لكنها اجتماعيا وثقافيا تحكمها علاقات ما قبل الرأسمالية، مما يجعلها تنتمي إلى عالمين إثنين: عالم "رأسمالي عصري لكنه غير صناعي (في العمل والإنتاج)، وعالم تقليدي في العلاقات الاجتماعية وأطرا لأدراك الثقافية.

في هذا الصدد يشير "سامي حداد" إلى أن الجزائر لم تعرف نظاما إقطاعيا الذي عرفته أوروبا في القرون الوسطى والذي تبعه ثورة صناعية ساهمت في إنتاج البرجوازية، فالمواطن الجزائري بطبيعته وثقافته فإنه أكثر فردانية وأكثر جماعية Communautaire في الوقت نفسه.[1]

في ظل التحول النمطي، من المنتظر أن يحرر اقتصاد السوق حسب " عبد الرحمان مبتول " المقاولين العوام والخواص بفتح حرية المبادرة والابتكار والمنافسة.[2]

إن التاريخ لا يمكن تجزئته إلى أجزاء منفصلة، فالوضعية الاقتصادية والاجتماعية الحالية هي نتاج ممارسات كل السياسات السابقة من الاستقلال إلى يومنا هذا، سياسات قامت على أساس الريع البترولي، الاحتكار، خطاب شعبوي، أنتجت استقرار اجتماعي وهمي.

[1] - Samy Haddad : Algérie Autopsie d'une Crise P118.
[2] A Mebtoul Op Cit p 125

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أزمة 1986 وانهيار الريع البترولي، أسقطت نها المالكة والمسيرة يترجم من خلال عدم قدرة هذه الأخيرة على تحمل شرائح غير منتجة واسعة، والتي شكلت بامتياز قاعدة هذه السلطة. وبناءا على هذه التبعات أصبح النموذج الاقتصادي القائم على دور الدولة الواسع مرفوضا.

إذن إن الشرط الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية يكمن في ضرورة التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المرتبطة فيما بعضها، ومن هنا يميل التيار الإصلاحي إلى الواقعية، حيث ينطلق من فكرة أن كل تحليل عليه أن ينطلق من العام إلى الخاص، وأن يأخذ بعين الاعتبار الخريطة الجديدة للعالم، وبالتالي فإن التعامل مع العولمة أمر لا رجعة فيه، فلا يمكن أن نكون ثلث ديموقراطيين حسب تعبير " حميد تمار"،[1] فالديموقراطية الاقتصادية تستلزم ضرورة انسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية، لتقتصر على وظيفتها الأساسية وهي الدولة المنظمة والضامنة للعقود.

وفعلا أعلن وزير المساهمة عن إستراتيجية جديدة تتمثل مرتكزاتها الرئيسية في التخلي عن المبادئ التقليدية للتدخل المباشر للدولة، بحيث أصبحت عمليات الاستثمار: بناء المصانع والقواعد الصناعية، موكلة للمجموعات والشركات الخاصة، والفصل بين التسيير والملكية من طرف القوة العمومية، أصبح شرطا أساسيا للنجاعة والفعالية. والدولة لا تتدخل حول أهداف الاستراتيجية الصناعية (التي تمثل دور المؤسسات الخاصة) ولكن تتدخل بالنسبة للإمكانات التنظيمية لهذه الإستراتيجية، تقوم الدولة بجمع" العناصر المساعدة"، بمعنى أنها توفر كل الشروط التنظيمية والبشرية، البحث والإبداع التي تضمن نجاح الخيارات الجديدة. الدور الأساسي للدولة إذا هو تشجيع البحث والتطوير وتفضيل التعاون بين الشركات والنشاطات المكملة. وعليه يوجه دورها نحو الشركة وليس القطاع، وبالتالي يكون الدعم العمومي لصالح النشاط وليس للقطاع.

ولهذا فقضية الخصخصة، هي مسار سياسي لا ينظر له كغاية ولكن كفعل استثماري، وبالتالي وسيلة لتوجيه الاقتصاد. وبقبولها منطق آليات السوق، على الدول المتخلفة العمل

[1] Le quotidien d'Oran 02/100/2003

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على جبهتين، الأولى تسهيل وتشجيع آلية السوق أجل أن يسمح الانتقال لمختلف القوى بالتعبير عن امكانياتها في مختلف القطاعات الاقتصادية. فالقطاع الخاص في حاجة إلى محيط اقتصادي يتوفر على ميكانيزمات ضبط وقواعد تنظيمية محددة: نظام ملكية، قواعد للمحاسبة، للجباية، حق العمل، البطالة، التقاعد، قواعد المنافسة، قانون المؤسسات...بالإضافة إلى قبول فلسفة لبيرالية جديدة.

القطاع الخاص بديلا للقطاع العام:

من الأهمية بداية أن نحاول وضع تعريف واضح وشامل لمفهوم القطاع الخاص فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي ملكيته لكافة المواطنين. فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه الأفراد متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم، وعليه فإن كل من يعمل في جميع القطاعات: صناعة، تجارة، زراعة خدمات والذي لا يتقاضى دخلا أو أجرا من خزينة الدولة ينتمي للقطاع الخاص. يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والمنتجات.

إذن القطاع الخاص نظام اقتصادي يمنح ملكية الاستثمارات(في الإنتاج التوزيع...) إلى مستثمرين (أفراد أو مجموعات) بإقصاء كل مشارك أخر، ويطلق مفهوم اقتصاد الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة.[1]

هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف، فإن كل عمل اقتصادي عاما كان أو خاصا يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية، فإذا كان هذا النظام موجودا في معظم القطاعات الاقتصادية، فهذا ليس بكونه ضروري للحياة الاجتماعية والمدنية بل لكونه يطمح للوصول إلى مردودية أكبر في الاستثمارات. وغاية الرأسمال ليست ولابد أن تكون إلا كذلك وهذا يعيد ويوسع العلاقات الاقتصادية. إن زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام

[1]– ضياء مجيد الموسوي: الخصخصة و التصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، ص18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الموارد الاقتصادية.فالسلوك الاقتصادي يقوم على الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام .

حاليا الخاص يعرف بالرأسمالية والعلاقات الاقتصادية التي تكون هذه الأخيرة وبمعنى آخر الخاص هو الرأسمالية، فهذه الأخيرة وعبر التاريخ أعطت بعدا كبيرا لتطور القدرات والإمكانات الإنتاجية، فأدخلت العلم والتكنولوجيا إلى الإنتاج وفرضت على مجتمعات المعمورة أن تدخل في علاقات مع بعضها البعض فالرأسمالية لعبت هذا الدور ولازالت تلعبه دائما، وبشكل كبير.[1] هذه العلاقات لم تصنع عالما مقبولا، كما أنها لا تبعث تماما على عالم أفضل، فالخاص أنتج عالما حيث أقلية تملك كل وسائل الإنتاج بينما الآخرون لا يملكون شيئا، فئة تشغل و فئة أخرى تستغل، إذ ما توفرت لها الفرصة قي ذلك.

إذن القطاع الخاص أفرز تهديدا شاملا وحقيقة مرة لشرائح كبيرة من المجتمع الإنساني، عن طريق إختلالات طبقية لا حدود لها، بين أفراد يتمتعون بكل شيء وآخرون لا يملكون شيء، بل جردوا من الملكية. ففي ظل هذا التناقض تحدث الثروة والفقر.

إتاحة المجال لدور أكبر للقطاع الخاص لا يعني إطلاقا إزاحة لدور الدولة. ولكنه تطوير لأسلوب الدولة بحيث يغلب التدخل عبر السياسات الاقتصادية والمالية على التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر.

لقد أثبت التجارب أنه لا وجود لإقتصاد السوق إلا في حاضنة دولة قوية، ومعيار قوتها ليس بكثرة أو حجم تدخلها وإنما بفاعليتها واقتصاد السوق لا يعني بأي حال من الأحوال الفوضى، فالسوق يتطلب وضع الشروط والأوضاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها.

وليس صحيحا أن نظام السوق هو عودة إلى القرن الثامن عشر عندما ساد شعار A.SMITH" دعه يعمل، دعه يمر" بل لعله سيكون المدخل الأهم للقرن الواحد والعشرين. اقتصاد السوق يمثل بديلا لإقتصاد الأوامر الذي أثبتت التجارب قلة فاعليته، وتحولا لإقتصاد

[1] Giuseppe Mario manforte : Op. Cit . P 206.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القواعد الذي يعني فيما يعنيه أن تترك الحرية لـ
عامة للسلوك متفق عليها.

وهذا ما دفع العالم الاقتصادي النمساوي Schumpeter للقول :"إن رجل الأعمال هو المحرك الأساسي للنمو. لأنه هو الذي يستطيع خلق مشروع جديد أو يطور سلعة معينة أو يفتح منفذا جديدا للتسويق، وهو الذي يحول دون دخول الاقتصاد الكلي في تخلف وجمود".

دور القطاع الخاص في التنمية:

إن الأمر يقتضي لكسر ثنائية الدولة –التنمية في الجزائر، أن يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في عملية التنمية من الدور الذي يلعبه حاليا وبما قد لا يملك القطاع الخاص القدرة في البداية على أن يقوم بدور كبير خصوصا أنه يعاني بعض ما يعانيه القطاع العام، غير أنه إن توفر له المناخ الملائم وأعطي الفرصة لكي ينمو ولكي يكون رصيدا طيبا من الخبرة والتجربة إنه سيكون أقدر على الأداء الفعال بحكم طبيعته تقتضي منه السرعة في اتخاذ القرارات وفي تجنب التبذير وفي تخفيض التكلفة وفي الارتفاع بمستوى الأداء.

ولعل الدول المتقدمة كان مرتكزها الأساسي فيما وصلت إليه من تقدم هو القطاع الخاص، غير أنه تجب الإشارة إلى أن السلطة السياسية إن مدت سلطانها على القطاع الخاص وفرضت عليه الكثير من إجراءات والقيود البيروقراطية في توجيهها وتنظيمها لهذا القطاع فإن ذلك يحد كثيرا من قدرته على ممارسة دور فعال في مسار التنمية.

ولعل التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص يعتمد في الدرجة الأولى على أن هذا القطاع بطبيعته أقرب إلى تنفيذ عملية التنمية وما تتطلبه من صرامة وعقلانية. فالقطاع الخاص ليس مصدرا الخطر أو التخوف، ولكن بالعكس تماما من ذلك فإن غيابه يعني تغييب إرادة الأفراد وإنكار قدراتهم والقضاء على مبادراتهم الاقتصادية والفكرية. ومن يراجع تاريخ مسار التنمية يدرك أن مسيرة التقدم الحديث، كانت مرتبطة ارتباطا جدليا في كل مرحلة بتقدم شروط الحرية، أي بنجاح المجتمعات في انتزاع وتكريس المزيد من المبادرة والاستقلالية الفردية والجماعية. وبعبارة "عبد المجيد بوزيدي " أن السوق هي الأحسن،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولة هي الأسوأ " ais، Le marche est bon أكثر ذكاء من الحكومات، وأصحاب المؤسسات الخاصة أكثر دراية من الموظفين.

وآيا كانت حجج المؤيدين والمعارضين للقطاع الخاص فإن استقراء الواقع يؤكد وجود العديد من القوى والضغوطات التي دفعت دول العالم إلى تبني هذا الأسلوب لإدارة مؤسساتها الاقتصادية، وتتمثل هذه الضغوطات والقوى في:

ضغوطات إيديولوجية تقضي بتقليل وتحجيم دور الحكومة، وتدخلها في الحياة الاقتصادية(العولمة). وضغوطات عملية ترتبط بالركود الاقتصادي الذي أنتجه القطاع العام وضرورة تحقيق إقلاع اقتصادي **يوفر لإفراد** المجتمع فرص أوسع في العمل، والمشاركة في النشاط ضرورة تحقيق إقلاع اقتصادي.

يقوم نظام القطاع الخاص على دعائم أساسية هي الملكية الخاصة وحرية إنشاء المشاريع الخاصة وحرية التعاقد والاختيار والمنافسة، ويقتضي هذا النظام بان يكون تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي عند أدنى حد ممكن. [2]

يأتي هذا الاهتمام بالقطاع الخاص إلى الاتجاه الجديد في فلسفة التحول إلى القطاع الخاص انطلاقا ما أسفرت نتائج الأداء الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للدول التي عايشت تجربة القطاع العام ففي غياب قطاع خاص نشط ومنافس لا تستطيع الدولة (الحكومة) أن تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي أو أن تحافظ على مستوياتها في الوقت الذي تحتاج فيه المساهمة النشطة في القطاع الخاص في التنمية، إلى دور فعال كذلك للقطاع العام القادر على أن يوفر المناخ العام المطلوب.

فالقطاع العام يوفر خدمات متنوعة على جبهة عريضة من الأنشطة تشمل الطاقة النقل، المواصلات، المرافق العامة كالتعليم، الصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى كما تشمل إنتاج السلع الأساسية المختلفة. من المسلم به أن الهدف الأساسي لتأسيس شركة هو إنتاج الثروة بواسطة القيمة المضافة التي تحققها تلك الشركة، والناتجة عن حسن

---

1 - Le quotidien d'Oran n° 2322.

2– صبحي قريضة، مدحت محمد العقاد : مقدمة في علم الاقتصاد دار النهضة العربية 1983 –بيروت، ص 28.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التسيير والنجاعة الاقتصادية واستغلال الموارد ا
في رفع مستوى النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية. مثل هذه المسلمات تكاد تصلح لكل زمان ومكان وفي ظل كل الأنظمة الاقتصادية. وبصرف النظر عن سلبيات التجارب التنموية السابقة، فإن القطاع الخاص يبحث قبل كل شيء عن المناخ الملائم كالحرية الاقتصادية وقابلية (جاهزية المجتمع)، فهو يذهب إلى حيث يوجد موقف مجتمعي مؤيد يوفر له شروط نجاحه.

شـــروط توطين القطاع الخاص:

إذا كان القطاع العام قد وجد الظروف الموضوعية لنموه وتطوره، كما أشارنا إلى ذلك سالفا، فان القطاع الخاص لم تتوفر له هذه العوامل، خاصة الداخلية منها. فقد بدأت عمليات الخوصصة وتسارعت التحولات اللبيرالية مع الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في اقتصاديات دول العالم الثالث في سنوات الكساد النفطي منذ منتصف الثمانينات. وتحت ضغط الظروف الدولية، سعت معظم دول العالم إلى تعديل نمط اقتصادها وفق للتحولات الجارية على مستوى العالم، وذلك لتفادي استيراد الأزمات الناجمة عن هذه التحولات.

وعليه عملت الجزائر على السير في هذا الاتجاه وذلك بتحضير الإقتصاد الوطني إلى التطور مع هذه المجريات و التحولات الدولية. من وجهة النظر المذهبية، ومع أننا لسنا أمام نظرة معلنة بوضوح، يمكن استنتاج المقاربة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة على الأقل في العشرية الأخيرة: نعم لاقتصاد السوق، لكن مع عدالة وحماية اجتماعية.

في دراسة حديثة قام بها بنك جزائري المؤسسات الخاصة التي يتعامل معها، أشارت هذه الدراسة إلى عدة خصوصيات أهمها:

ضعف الرأسمال، مستوى تكنولوجي ضعيف، تأطير هش، ومعرفة محدودة بالأسواق الداخلية والخارجية. بناءا على ملاحظات هذه الدراسة، يمكن ملاحظة الفرق الشاسع بين المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة. بعيدا عن السجال الايديولوجي، لابد من التساؤل هل بامكان القطاع الخاص أن يكون بديلا للقطاع العام؟ في الوقت الذي تبين فيه أمثلة حية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على أن المتعاملين الخواص يميلون إلى القطاعات الاستثمارات الإنتاجية.

التحول إلى اقتصاد السوق مسار معقد وصعب، ففي أوربا تحقق هذا الانتقال عبر عدة قرون مع أزمات عديدة، كما أن هذا التحول تطلب مجموعة من الشروط والوسائل، فمن الصعب تجاهل أو التقليل من هذه التجارب.يؤكد " أحمد دحماني" أن هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح مثل هذا التحول[1]:

- مشروع كامل وانسجام اجتماعي.
- استقرار الديناميكية على المستوى الاجتماعي و السياسي.
- مركز animateur ومنشط، منظم، وشرعي.

كما لا بد من الإشارة إلى أن اقتصاد مرتبط بمفهوم الحرية التي هي أساس المجتمع المدني: " اقتصاد يتطلب نوع من المجتمعات، يكوم فيها الأفراد في مستوى المشاركة بفضل سلوكاتهم الاقتصادية والاجتماعية في فهم الحاجات الاجتماعية وفي تحديد التوجهات العامة للنشاط الإنتاجي."[2] وفي غياب مثل هذا النوع من المجتمعات، فالسوق يصبح عبارة عن فضاء مغلق لإنتاج اللامساواة والإقصاء، وتحطيم كل أشكال التنظيمات والعلاقات التقليدية.

ومن جهة أخرى يحدد **Freeman** أطراف الانتقال فيما يلي:

- **فاعليين في الداخل:** وهم القوى الجديدة (الأحزاب السياسية، الجمعيات،صحافة حرة...) إضافة إلى الأشخاص والمنظمات التي كانت في النظام (العسكر، النقابات، مدراء المؤسسات، بارونات الحزب الواحد...).
- **فاعليين خارجيين:** وهم المؤسسات المالية العالمية الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة) والدول المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كما أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وسائل دعم خارجية، فكيف

[1] A dahmani opcit p255
[2] idem p288

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نساهم في تطوير القطاع الخاص إذا كان

أن القطاع الخاص يتطلب وجود أسواق خارجية للتصدير.

إذن اقتصاد السوق بحاجة إلى وجود منظومة قانونية محددة من طرف الدولة إلى جانب إطارات ذات كفاءة عالية، ومنظومة تربوية وتكوينية. وعليه لا يجب النظر إلى دور الدولة من خلال مصطلحات، عدم التدخل والتحجيم، بل علينا النظر إليه من خلال الدلالات التالية: التسيير الجيد، عقلانية أوسع وعلى قدر كبير من إصلاح الدولة. بالإضافة إلى هذه العوامل، هناك شروط تقنية تعرقل نجاح عملية الانتقال، فالانتقال من نظام إلى أخر يستلزم ثورة ثقافية، ذلك أن القبول بصرامة السوق، واقتسام السلطة مع متعامل خاص، أمران يمثلان مغامرة حقيقية تتطلب نظرة جديدة، ومن جهة أخرى فان نمو ثقافة الربحية culture affairiste بفضل الليبرالية المتوحشة التي تفضل التجارة على الإنتاج، قد تخلق مواقف عدائية اتجاه القطاع الخاص.

كما لابد من الإشارة إلى عامل أخر يتمثل في المناخ – الماكرو اقتصادي – للجزائر والرافض للتفريط في القطاع العام. فنجاح القاع الخاص بالجزائر يتطلب شروط اجتماعية وسوسيولوجية، ذلك أن نمو القطاع الخاص بهذا الحجم لا يملك حظوظ النجاح إلا اذا توفرت مجموعة من المتعاملين الخواص يملكون كفاءات عالية، كما يجب أن يجد هذا المتعامل الخاص متحاور نقابي ليس فقط قويا وإنما مقتنعا بضرورة فعالية القطاع الخاص في تحقيق المنفعة لكل المجتمع.

أشار باحثو المركز الفرنسي للدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية، إلى" أن انفتاح الدول المتطورة حديثا أو الناشئة، كان تدريجيا والنقاش حول حماية مؤقتة للصناعات الناشئة في الحقيقة لم ينته بعد"، ويضيف هؤلاء الباحثون: "الكثير من الدول الناشئة خاصة في أسيا، والتي عرفت مسارات التحول المثيرة، لم تفتح أسواقها الداخلية إلا بعدما سجلت صادراتها من الصناعات التحويلية تطورا متواصلا، وعززت مؤسساتها".

كل هذه المؤشرات تبين أن الانفتاح ليس عاملا محددا في حد ذاته، ويقود إلى التفكير في أن مكاسب الانفتاح لا يمكن أن تتحقق إلا بعد أن يسجل مستوى معين من التطور،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبهدف تغيير الوضعية المهيمنة حاليا التي تتسم من الدول المتطورة على الدول السائرة في طريق النمو لدفعها إلى تطبيق المزيد من الانفتاح واللبيرالية.

ويوصي " هاجون شونغ" أولا بنشر الوقائع التاريخية المتعلقة بالتجارب الحقيقية للدول المتطورة،" ليس فقط من أجل إحقاق الحقيقة ولكن من أجل السماح للدول النامية بتطبيق خياراتها عن دراية".

إن فلسفة السوق تقوم على القاعدة المشهورة لA SMITH" اليد الخفية"، بينما فعالية السوق لا يجب أن تقوم على هذه القاعدة لدى بعض المقاولين الجدد، فنجاح أو فشل الانتقال مشروط بنمط النظام القانوني والسياسي، ذلك أن طبيعة الفرد تتجه دائما إلى بناء ميكانيزمات تنظيمية بصفة تخدم مصالحه الشخصية فقط. كما أن هذه النزعة نجدها كذلك لدى الحكومات في هذه الدول، لأنها عاشت طويلا في ثقافة اللاعقاب وفي محيط لا يجبرها على تقديم حصيلة أعمالها في حالة عجزها في التسيير.

كما أن النمط السياسي والاقتصادي السابق (الاشتراكية) الذي اختارته، لا يسمح بمثل هذا السلوك، أكثر من ذلك منحها صفة " حصانة الفعل" immunité de fait. لمواجهة هذه النزعة، فان أحداث آليات للمراقبة والعقاب، هي أهم الاولويات بالنسبة للسلطات العمومية، المطالبة ببناء اقتصاد للسوق وليس للمصالح الفردية، من أجل إنتاج مقاولين مغامرين بدل مقاولين ريعيين.

الدولة الضابطة

إن البعد المؤسساتي للتنمية يعني عمليا بناء دولة قوية انطلاقا من المعطيات المشار إليها سابقا، فالاطروحات النظرية والمعاينة الميدانية تقر أن الدولة لا يمكنها أن تكون هي المقاولة، لكن في ذات الوقت لا يجب أن يقود هذا الفهم إلى اعتبار أن الدولة تصير متفرجة. فالتوجه الصحيح هو الداعي إلى قيام الدولة المنظمة والمؤطرة التي تضبط الاستراتيجية الاقتصادية العامة للبلاد، وتسهر على فرض إحترامها بل والتي تعطي القطاع الخاص الدور اللائق به في نطاق عقلنته وتطهيره ومراقبته وفي تفاعل مع القطاع العام.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لا يمكن نسيان ثلاثون سنة من التاريخ الا
بن أشنهو"، فمسؤليات الدولة في تسيير الاقتصاد لا يمكن التخلي عنها، ولا مراجعتها، لان الحكومة مخولة سياسيا للإسراع في وتيرة الإصلاح، وتدخلها لا يتوقف مع بداية تجسيد اقتصاد السوق.[1] فإذا كانت الدولة تتخلى عن التسيير المباشر للأنشطة، الإنتاج، التوزيع، هذا لا يعني أنها ليست طرفا في تسيير الاقتصاد. ذلك أن فعالية اقتصاد السوق تستلزم وجود أجهزة دولة تكون مهمتها توفير للمنتجين وللمستهلكين كل المعلومات، التحاليل، التوجهات التي هم في أمس الحاجة إليها. فحتى السير الطبيعي لاقتصاد السوق يتطلب نظاما للاتصال، الإعلام والإحصاء تتولاه الدولة.[2]

من جهة أخرى يتأكد يوما بعد يوم أن الإقرار بضرورة الدولة لا يكفي بقدر ما يحتاج إلى عنصر مكمل هو القطاع العام انطلاقا من منطق المهام والمسؤليات المخولة للدولة وجهازها. ذلك أن الواقع الذي أضحى يفرض نفسه اليوم هو ميل القطاع الخاص – وهو وسيلة عمل السوق – نحو شيء من المضاربة والتجارة. فالواقع يؤكد أنه لا يوجد بعد متعاملون خواص يهتمون بالاستثمار في البنى التحتية والخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، طرق....) في بعض مناطق الوطن.

الدولة الفاعلة كإحدى المتطلبات الأساسية للتجديد ستظل شعار أجوف إذا لم يرتبط الهدف بوسيلة عمل، أي بقطاع خاص قادر تجاوز نقائصه وتقديم خدماته للمواطنين. لعل المعجزة الآسيوية نموذجا حيا على نجاح حرية السوق، لكن هذه الدول قد ساهمت في تحقيق النتائج من خلال منظومة قانونية، سياسية، تصنيعية، حمائية، اجتماعية في ظل حضور دولة قوية حسب ما يذهب إليه MYRDAL، أي دولة قادرة على تنفيذ توجهاتها وقراراتها، وعلى عكس الدولة الضعيفة التي تنهار أمام ضغوطات الجماعات والتحالفات.

فرض برنامج إعادة الهيكلة PAS ذو التوجه الليبرالي على الدول التي تعيش الأزمات التخلي الكامل عن دور الحكومات وبدون تردد، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات

[1] Mourad ben achenhou, « information et économie de marche » ; le quotidien d'oran 07/03/99
[2] Ahmed dahmani ,op cit p227

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خطيرة على النسيج الاجتماعي وعلى الاستقرار الصرامة المالية ووجود قطاع خاص غير مكتمل كما هو الحال في الجزائر، أفرز بطالة حادة في سياق إعادة هيكلة الاقتصاد وتجديد أجهزة الإنتاج. دور الدولة بصبح أكثر من ضروري، ذلك أن نجاح الإصلاحات يستلزم دولة قوية.

فالاطروحات الليبرالية الشائعة في السنوات الأخيرة لا تأخذ يعين الاعتبار بأن اقتصاد السوق يتطلب جملة من العوامل غير الاقتصاديةextra économique، فبالتالي الدولة هي الوحيدة التي تتحكم فيها، وتتلخص هذه العوامل في: إطار قانوني يكون في انسجام كامل مع متطلبات السوق، بالإضافة إلى دور الدولة في حماية وضمان حق الملكية من أجل توفير جو من الثقة لدى المتعاملين. فإذا لم يكن حق الملكية محميا، فان المبادرة الفردية ستزول.[1] قواعد لضبط النزاعات بمختلف أشكالها، وكذا احترام القوانين، كل هذا يتطلب مجموعة من القوانين والقواعد مقبولة من طرف الجميع، أجهزة قوية لتطبيقها، وخاصة منظومة قانونية محددة من طرف الدولة.

من خلال هذه العوامل يتضح أن اقتصاد السوق يتطلب أيضا وجود إطارات وكفاءات مؤهلة للتسيير، إضافة إلى المنظومة التربوية، التكوين، البحث العلمي، حيث الدولة هي المحرك الأساسي لهذه الأنظمة.

فالعلاقة بين اقتصاد السوق الذي يحكم نظام العولمة الراهن ودور الدولة في البلدان النامية، علاقة وثيقة بسبب ضعف القطاع الخاص والقطاع العام على السواء، والاختلال البنيوي والتقلب الظرفي الذين يرتبطان بطبيعة السوق وآليتها المشوهة لسوق العمل والاستثمار والنوم إجمالا.

وعليه فإن دور الدولة باعتباره ضرورة فكرية ومنهجية وتنظيمية وتطبيقية لفلسفة الإصلاح والتنمية،[2] إذن من المفضل أن نسترجع الحاجة التاريخية إلى الدولة ثم نحدد الحاجة المستجدة والمستقبلية إليها وإلى دورها الاقتصادي وذلك من خلال زاويتين أولاهما

[1] Andre maillard ; le marche inhumain et comment le donpter ;l'harmattan ;p20

[2] – عصام الراعيم: إقتصاد دور الدولة في عصر العولمة –المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العولمة بوصفها إطار محددا عاما وما يرتبط بها النمو والمنافسة في إطار الدولة.

لقد أشير إلى مسألة العولمة وسماتها كثيرا، لكن أهم خصائصها على الإطلاق هما توحيد العالم بكامله على أساس السوق، وإلى التجزئة والتهميش بفعل الاختلال في توجه الاستثمارات. نلمس هدا على الصعيد العالمي، القاري والإقليمي، وكذلك على الصعيد الوطني حيث نجد ولايات أو مناطق حديثة التصنيع وأخرى متخلفة داخل الدولة الواحدة.

فتجدد التناقضات والأزمات المرتبطة بالسوق مع اشتداد حدتها سمة أخرى لنظام العولمة، ليس نظام السوق نظاما اقتصاديا رشيدا فهو نظام كامل في مخيلة اللبيراليين حيث تصحح السوق نفسها بنفسها ولا تحتاج إلى تدخل الدولة وسياسات التصحيح وآلياته.

أما الواقع التاريخي فيثبت مثلما يثبت الواقع المعاصر أن السوق نظام ناقص بعيدا عن الرشد و الكمال وأنه يتصف بآلية الاختلال الدوري ويترك تشوهات بنيوية دورية. هذا الأمر يمثل تكذيبا في الواقع الموضوعي للخطاب الإيديولوجي الذي يطنب دعاة اللبيرالية الجديدة فيه منذ عقود.[1]

لا تزال الحكومات المتعاقبة تبحث عن أحسن وسيلة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بين المردودية والتضامن في إطار اقتصاد السوق. فلا يكفي تحقيق النمو الاقتصادي، بل ينبغي توزيع ثمار هذا النمو بطريقة عادلة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

إن الدولة القوية من خلال أجهزتها القانونية والمؤسساتية، الحوار الدائم بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، ممارسة تعددية نقابية، مجتمع مدني ودور متزايد... إذن دورها أساسي كضابط للاقتصاد والمجتمع، لتفادي كل إختلالات السوق. في تقريره حول التنمية في العالم سنة 1987، البنك العالمي يراجع أطروحاته حول انسحاب

[1] Nikolai genov :le débat sur le développement ,revue internationale de sciences sociales, n 166 décembre 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولة، حيث أكد التقرير على أن الدولة يمكن بضبط القوانين وقواعد اللعبة في مجال الشغل، التمويل، المنافسة...

يؤكد خبراء البنك العالمي على دور الدولة حاليا، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس كعامل مباشر وإنما كمتعامل وباعث للنمو catalyseur et promoteur de croissance.

الدولة أداة فاعلة من أجل توجيه السياسة الاقتصادية وتفعيلها، فالدولة هي الممول لكن لا يمكن أن مجرد عملية محاسبته للمداخيل والمصاريف وعليها التدخل لتشجيع القطاعات والأنشطة ذات الفعل الاقتصادي والاجتماعي والقادرة على تقوية الإنجاز والاستثمار وعلى خلق مناصب الشغل والتحكم في توزيع الثروات الدولة أداة لا لمحاربة الإقصاء والتهميش فقط بل للدفاع عن التوازنات الاجتماعية.

كما أن من أهم أدوار الدولة هو وضع إستراتيجية للتنمية حسب المراحل والقطاعات والجهات، سواء تعلق الأمر بتحديد المسار العام للمنظور الاقتصادي والاجتماعي أو بتحديد الأولويات والوسائل المناسبة لها، إن الدولة هي المسؤول الأول والرئيسي في التعريف بالقطاعات التي يجب تقويتها أو إحداثها كقطاع الخدمات، التكنولوجيا، الصناعة.

للدولة مسؤولية كبيرة في العمل على دعم تلك المؤسسات، عمومية كانت أو خاصة من أجل تحسين تنافسية المنشآت وتصديها للمنافسة الأجنبية، ويمكن ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة عند عقد الصفقات العمومية وعمليات الخصخصة.

من الواضح أن عهد السيطرة السياسية التي كانت ترمي في عهد الوطنية الصاعدة إلى توجيه الموارد نحو بناء قاعدة اقتصادية مستقلة للدولة والمجتمع قد انتهى، وحل محله نمط من السيطرة السياسية الرامية إلى توجيه الاقتصاد في اتجاه الإندماج في السوق العالمية. ومن وراء ذلك بناء الطبقة الرأسمالية المحلية الخاصة التي يتوقف عليها تحقيق هذا الإندماج.

والدولة التي كانت تعمل لإدماج الجميع في الحياة الاقتصادية، عن طريق تأهيل الأفراد وتوفير فرص العمل لهم وتعميم الخدمات العامة، لم يعد لها برنامج أخر ولا هم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سوى دعم أصحاب المصالح ورجال الأعمال و
وتكثيف المبادلات مع الخارج.

وكما أن تحقيق برنامج الدولة الوطنية المتمحور حول نشاطات اقتصادية تساهم في إدماج أكبر عدد ممكنا من الأفراد في الحياة العامة، يحتاج إلى سيطرة سياسة قوية على الموارد الاقتصادية لتخصيصها وفق الهداف المسطرة.

يبدو أن تحقيق برنامج الإصلاحات والاندماج في اقتصاد السوق، يحتاج اليوم أيضا إلى سيطرة سياسية لا تقل قوة للفئة الحاكمة. لكن لا تستهدف السيطرة هذه المرة وضع الدولة يدها على الموارد الاقتصادية، كما كان في السابق، ولكن بالدرجة الأولى تأمين البيئة السياسية والثقافية الملائمة الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها رأس المال إلى أيادي الطبقة الجديدة.

وهذا هو مضمون التحول نحو اقتصاد السوق في ظل سياق دولي تتحكم فيه بشكل أساسي ظاهرة العولمة ومجموعة من المؤسسات المالية المرتبطة بها بترافق برنامج الإصلاحات في الاقتصاد العالمي وبموازاة تكون الأرستقراطية المالية الجديدة وتكريس نفوذها، بعملية تفريغ مستمرة ومضطرد للدولة الوطنية من مضمونها، أي من مفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة والتضامن حيث لم تعد القرارات المهمة المؤثرة تصدر عن المؤسسات الدستورية والتي يمكن مراقبتها ومحاسبتها، كما لم تعد مرتبطة بأجهزة الحكومة فسواء تعلق الأمر بخلق فرص عمل أو تسرح العمال أو نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للطبقات الفقيرة، أو قيمة العملة الوطنية، فهي وغيرها من كثير من الأمور لم تعد في أيدي الحكومات وإنما تقرر خارج نطاق العمل الوطني حتى أصبحنا لا نعرف من أين جاءت هذه القرارات أو ماهية مصدرها الحقيقي.

ومن هنا تبدو الدولة التي كانت تشكل إطارا قانونيا وسياسيا يضمن للمجتمع المكون من أفراد متساوين أو ينزعون إلى المساواة، وحدته وتضامنه كأنها تتحول إلى أداة خارجة عنه، وعليه لا تهدف إلا إلى إخضاعه وتطويعه لصالح فئة محدودة وفي سبيل تحقيق هدف واحد هو جمع الثروة. ففي غياب دولة شرعية تملك سلطة تحديد القواعد، فأن ذلك يفتح

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجال للفوضى وللاختلالات على المستوى الا
الصيني تجسد أهمية حضور الدولة في ظل اقتصاد السوق، بعيدا عن كونها عدوا، الدولة بإمكانها أن تكون l'instituteur du marche بالمعنى الواسع للمفهوم.

إن كل المعطيات التي سقناها بإختصار في هذا العرض تبين أن الدولة تتوفر على ذخيرة ثمينة من المعلومات والتصورات المتكاملة والدقيقة يمكن توظيفها كأساس لسياسة تنموية شاملة.

وبالتالي تتمثل مساهمة الدولة المتدخلة L'état Interventionniste في ثلاثة وظائف:

1-الدولة المستثمر: تتدخل الدولة في السياسة القطاعية من خلال المشاريع و البرامج الصناعية الضخمة كالمشاريع: البيتروكيمياوية، الكهرباء...وفي نفس الوقت تتولى الدولة مهمة التاطير والدعم المالي للصناعات التي تنفرد بها في إطار إستراتيجيتها للتنمية الإقتصادية. كما تساعد الدولة على خلق صناعات جديدة في مجال الإعلام الآلي، الإلكترونيك...

2- الدولة المبادرة: L'état Incitateur : تتدخل الدولة على مستوى سلوكات وتصرفات المؤسسات من خلال منح مساعدات مالية وتسهيلات جبائية. من خلال هذه الإجراءات توجه الدولة الاستثمارات وتحدد مواقعها. إن معظم المنظرين يتفقون على أن السوق هو أفضل الأدوات فعالية في إنتاج السلع والمواد،لكن العمل والقروض لا يستطيع السوق تسييرهما بنفس الفعالية، وبالتالي فإن تدخل الدولة على هذا المستوى يصبح أكثر من ضروري.

3- الدولة المسهلة: L'état Facilitateur : تتدخل الدولة على مستوى بيئة الصناعة ومن خلال سياسة الصرف،سياسة المداخيل والتشريع التجاري ...[1]

من الواضح أن هذه المساهمات تقتصر على السير العام للنظام الاقتصادي الوطني، والنظرة المسيطرة حاليا لدى خبراء الاقتصاد هي نظرة لتدخل أو مساهمة محدودة للدولة

[1] -Abdel Madjid Bouzidi :Le quotidien d'Oran ,N° 3321.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Moins d'état في القطاع الاقتصادي، مساهم

للمتعاملين الاقتصاديين، بمعنى مساهمة متى كان ذلك ضروريا وفعالا.

III- المجتمـــع المدني:

تاريخيا، لم تكن المنظومة الفكرية والثقافية التي وضعها رواد الحداثة الأوائل "كجان جاك روسو"، "فولتير" وغيرهم، والتي نقلت الغرب من عصر الظلام والتخلف إلى ما يشهده من تنمية وتطور في مختلف جوانب الحياة، لم تكن تلك الأفكار والنظريات هي الفاعل الوحيد في هذه النقلة، بل علينا ألا نغفل عاملا لا يقل أهمية ونعني به قابلية تلك الأفكار للهضم والتمثل من قبل جماهير الشعب، وأن تتحول إلى زاد يومي تتفاعل الجماهير معه، وتحولها إلى مفردات حياتية متحركة.[1]

بعبارة أخرى لم تبقى تلك الأفكار والنظريات حبيسة رؤوس النخب والكتب والندوات، بل نزلت إلى الشارع يتعامل معها الناس، وحين آمنت الجماهير بتلك النظريات، تحركت على أساسها وصنعت مشروعا نهضويا نقل الغرب إلى ما هو عليه اليوم.

أما في البلدان النامية ومنذ الحرب العالمية، تُطرح أفكارا ونظريات حداثوية تدعو إلى العقلانية والتحرر من كل ما من شأنه عرقلة سير الشعوب نحو التطور والرقي، إلا أن هذه الأفكار لم تثمر حركة في واقع هذه المجتمعات، ولم تغادر أوساط النخبة لتصبح وعي شعبيا عاما وبالتالي يتحرك الأفراد على أساسها نحو التغيير.

فقد كتب إبراهيم أمهال: " لا بد أن يتحول الفكر إلى إيديولوجيا تقدم للجماهير على الطريقة الكانطية – أي تحويل الفكر إلى فكر جماهيري ولكن ليس بالطريقة التعبوية أو عبر ترويج الشعارات والآفاق الواعدة، بل عبر رفع سقف النقاش وتأهيل الجماهير.[2]

والسؤال المطروح هنا هو جدوى هذه الأفكار والنظريات في غياب **الحامل الاجتماعي** لها والذي يتجاوب مع إيجابية فالمطلوب أن تطرح هذه الأفكار على شكل جرعات متدرجة حتى يسهل تمثلها وإستيعابها.

---

[1]– مضر الحلو : الليبيرالية العربية : "هل تنجح في التحرك من النخبة إلى الجماهير"؟مجلة النور العدد 180 جوان 2005

[2]– طيب تيزيني : هل يمكن التأسيس لمشروع نهضوي عربي جديد ؟ مجلة النور العدد 167 أفريل 2005

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في معنى مفهوم المجتمع المدني:

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأولى التي جادل فيها ماركس هيجل سنة 1843 م، في نقده حقوق الدولة في الرؤية الهيجلية، قد أعطى للمفهوم محتوى مادي باعتباره مفهوما ثوريا وليس مجرد مفهوم فلسفي.[1] فالمجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذائدا عن مصالحه الشخصية وكذلك عن عالمه الخاص متحولا إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاءا بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريب عنها.

يرى ماركس في فصل هيجل "المجتمع المدني " عن السياسة تناقضا، فالحياة الخاصة تحتاج إلى قوانين تنظم شؤونها، وإلى سلطة تشرف عليها، فتكتسب عندئذ بعدا سياسيا .

وهكذا أكتسب المفهوم في الرؤية الماركسية معنى ماديا، إرتفع به عن المفهوم المعرفي البحث. ومعنى ثوريا ليحول في العمل اليومي إلى سلاح سياسي ضد السلطة السياسية. ويقطع كل من ماركس وإنجلز بالمفهوم شوطا جديدا في الإيديولوجية الألمانية حيث يصبح مفهوما تاريخيا عالميا مرتبطا بالمجتمع الرأسمالي، ومتطورا بتطور البرجوازية.

كما بسطّ « Gramsci » مفهوم المجتمع المدني وعرفه من مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات، الأحزاب، الصحافة، المدارس، الأدب والكنيسة. بينما يرى « Habermas » أن وظائف المجتمع المدني تعني الرأي العام غير الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة) .

هذه المكانة البارزة التي حظي بها المجتمع المدني لا يمكن فهمها من دون العودة إلى المرحلة التاريخية، مرحلة الحرب العالمية الأولى ووصول الفاشية إلى السلطة في إيطاليا والنازية في ألمانيا. فالمرحلة – كما يقول « Gramsci » – ليست مرحلة إفتكاك السلطة

[1] جاري جيريفي: إعادة النظر في نظرية التنمية،مجلة العالم المعرفة،العدد310،ديسمبر2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإنما مرحلة التحضير من أجل الوصول إليها فهـ
من اجل انتصار الثورة البروليتارية .

ما يفسر إنشغال الباحثين بهذا المفهوم هو علاقته بالدولة، فهو تارة مقابل لها ،تارة أخرى متعايش معها وتارة ثالثة مناقضا لها بل إستعمله البعض في الفترة المعاصرة وسيلة لمقاومة الدولة وبخاصة عندما برزت مقولة "**دولة أقل ومجتمع مدني أكثر**" ولكن الأوضاع تغيرت في السنوات الأخيرة بعد بروز ظاهرة الإرهاب، حركات التطرف الحروب العرقية والطائفية وسيطرة هاجس الأمن على حياة الناس وحاولوا الاحتماء بالدولة .

قد يتساءل المرء لماذا العودة إلى المفهوم في الأعوام الأخيرة في البلدان الأوروبية وبلدان العالم الثالث على السواء، فالجواب هو إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع المدني والوقوف أمام محاولات الابتلاع التدريجي له والإنفراد بعملية التنمية وكذلك لمقاومة النمط الدولوي الذي يعتبر التنمية وظيفة له.إيجازا، إن مفهوم المجتمع المدني مفهوم قديم في التراث الثقافي الغربي، وقع إحياؤه في القرن الثامن عشر لمجابهة التراث الاستبدادي للدولة الأوروبية، ولقد برز هذا المفهوم في ظرف لم تعد فيه الدولة الأوروبية استبدادية بالشكل الذي كانت عليه في القرن السابع عشر، أي أنه ترجمة لطلب اجتماعي من أجل استقلالية أكبر اتجاه الدولة، وهو منطق السوق بالمعنى الرأسمالي للكلمة.[1]

المجتمع المدني هو مطلب البرجوازية في التحول الكبير لأوروبا الذي كانت تدعمه الإيديولوجية اللبيرالية، وهي كذلك مرحلة نشأة الدولة القومية الأوروبية الأولى (إنجلترا، فرنسا).

المجتمع المدني و الرؤية التنموية:

تأتي العودة إلى المجتمع المدني في إطار العولمة وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية (الخصخصة وحرية السوق) وأبعاد سياسية (الديمقراطية، حقوق الإنسان، المواطنة) وأبعاد ثقافية (صياغة قيم ثقافية عالمية ومواثيق أخلاقية دولية)، ومن ثم فإن مناقشة دور المجتمع

[1]– عبد القادر الزغل : المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 437.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المدني في الجزائر هو البحث عن صفة توافقية بين الدولة الوطنية كإطار جماعي ممثل للمجتمع العام ولمشروعيه وبين القطاع الخاص كخيار تنموي أو الدور التوازني الذي يسعى إلى تحقيقه بين هذه العناصر.

إن الكثير من الكتابات عن المجتمع المدني قد إهتمت بحدود المفهوم بمعنى المكونات أو التشكيلات التي يضمها، أما الدراسة فتحاول النظر للمجتمع المدني بكونه يملك وعيا ورؤية، أو ما يمكن أن نطلق عليه موقف نقدي فهو يمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف وبكونه يملك تصور واضح للتغيير الاجتماعي ويبنى موافق الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات ومن كونه المجتمع المدني والرؤية التنموية. إن فتح صيرورة تشكل المجتمع المدني أمر على غاية من الأهمية داخل مسار التنمية، لأنه يمكن من تنظيم المطالب الاجتماعية والثقافية والسياسية. فالمتغير هو أن الدولة أصبحت غير قادرة على ممارسة دورها كـــ "**الفاعل المركزي للتنمية**" وعلى السيطرة والتحكم غير الكامل الذي تفرضه على المجتمع المدني .[1]

يرى "علي الكنز" أن الباحثين في الوطن العربي استمروا في تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي انطلاقا من الأسبقية المفهومية للدولةparadigme الموروثة عن الستالينية، وكان لابد من انتظار نهاية الثمانينات حتى تظهر في المغرب العربي بدايات إشكالية جديدة على الطريقة الغرامشية، تعتمد على مساءلة الواقع الاجتماعي والسياسي (الدولة) في الوطن العربي.

انه من السهل من وجهة النظر هذه أن تصبح الدولة مركز كل تحليل، فهي محرك الدينامية التاريخية ومنظم الهيكل الاجتماعي، ومن هذه الزاوية فان كل الأبعاد الأخرى للمجتمع تهمل ولا تؤخذ بعين الاعتبار، وكان لابد من انتظار "التوسير" حتى يتم القبول

[1] – سعد الدين ابراهيم،مرجع سابق، ص184

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بإدماج بعض المستويات ضمن التحليل، حتى وا
الابستمولوجية.[1]

إن هذا الإعجاب بالدولة كموضوع وكمفهوم الذي أيده الكثير من المثقفين الأوروبيين، قد كان له تأثير كبير ودائم على زملائهم العرب، ولكن لأسباب تاريخية مختلفة، إن الإعجاب بالدولة لا يمكن تبريره في هذه الحالة إلا من جهة أنه يعكس خاصية محددة هي الانعتاق بمختلف الأشكال من قبضة الاستعمار الطويل. ففي الخمسينات كانت كل الشروط متوفرة من أجل ببني فرضية تعطي الدولة كل القوة وتجعل منها المحرك للمجتمع. فقد تحررت البلدان العربية من الاستعمار بعد عمليات إفقار واسعة، وإعادة تشكيل مجتمعاتها، فالعواصم العربية هي أقرب لمدن داخلية مرتبطة بالاقتصاد الكولونيالي، النسيج العمراني لا يزال مهيكلا ضمن نسق زراعي–تجاري معتمدا على الاستغلال الفاحش للفلاحين، الجامعات (الأزهر والزيتونة) كانت لا تزال تسير بطريقة تقليدية، كما كانت تنتج نخبا تقليدية ورجال دين أكثر من إنتاجها رجال العلم. أما المسألة الوطنية في تلك المرحلة فقد طغى عليها الطرح الثقافي أكثر من الارتكاز على الحركة الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع المدني بالمفهوم الأوروبي للكلمة في الوطن العربي لم يكن بالقوة والكثافة التي تسمح له بدفع الحركة الوطنية المعادية للاستعمار إلى الأمام بالقدر اللازم.

الحركة الوطنية إذا تتجه بالتدريج نحو فرضية الحل العسكري التي التحقت بحركيتها قوى اجتماعية أخرى تملك حد أدنى من القوة، فالثورة المعادية للاستعمار تحصل من "أعلى" محددة بذلك الطريق لتكوين "دولة قوية" وقد صادفت في طريقها هذا الكثير من الاتجاهات النظرية التي دعمتها بالمفاهيم الضرورية: اليسار الأوروبي المعادي للاستعمار، مراكسية الفترة الستالينية، أو ما يسميه" عبد الله العروي" الماركسية الموضوعية" لد الانتلجنسيا العربية بمختلف توجهاتها الفكرية، أي اشكالية قوية تدعو إلى تكوين دولة قوية تشكل أوحد لقيادة المجتمع. هذا الأخير الذي ينظر إليه باعتباره كما راكدا لابد من تجنيده في أحسن الحالات

[1] علي الكنز:المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية،ص206

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(فرضية الدولة القوية الشعبية مع عبد الناصر الدولة القوية الارستوقراطية كما هو الحال في الأنظمة الملكية).

أما الفلاحون والعسكر الذين قادوا عملية التحرير، كانوا راضيين كل الرضى عن كل إيديولوجية تبرز وجود الدولة المكثف والقوي، فالفلاحون استفادوا من الإصلاحات الزراعية، أما الجيش فقد استفاد من الشرعية في احتكار السلطة، أما المثقفون فقد أعجبوا بهذه الدولة التي فتحت أمامهم المناصب الإدارية التي أغلقها الاستعمار، فقاموا بتوفير المستشارين، المخططين وإطارات التجنيد التي كانت تحتاجها هذه الدولة لتسيير المجتمع.

احتلت الدولة المكان الرئيسي في عملية البحث والتفكير الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي، التي قام بها الباحث العربي، كما احتلت الصدارة على المستوى النظري، فبيبلوغرافيا المرحلة السابقة مليئة بمثل هذه العناوين: الدولة والأمة، الدولة والمجتمع، الدولة والتنمية... [1].

إن اكتشاف التجربة الاجتماعية لم يكن وليد النشاط النظري فقط، الذي يكون حسب وجهة النظر هذه، فقد اقترب هندسيا من الواقع الاجتماعي نتيجة تحرره من وهم الدولة، لأننا هنا أمام حركتين وليست حرة واحدة:حركة الفكر وحركة المجتمع الذي انتهى في نهاية المطاف إلى فرض نفسه كموضوع مركزي للتحليل وكموضوع تاريخي في مقدوره أن يصبح قاعدة لحركة اجتماعية مستقلة. إذن المجتمع تحول إلى "فاعل مركزي" محددا للتاريخ، الأمر يتعلق باكتشاف "جغرافي" لفضاء نظري بقدر ما يتعلق بالتقاء حركتين: حركة التفكير التي قامت خصائص الدولة بإبعادها عن محوريتها، وحركة المجتمع التي جعلتها الدينامية التاريخية تحتل موقعا مزدوجا كموضوع نظري وكموضوع تاريخي.

تبدو التنمية في بداية هذا القرن بعيدة عن اهتمامات الجميع إذا ما قصدنا بالتنمية فكرة التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجموعة من الناس يصدق عليها وصف المجتمع، ويرجع ذلك من جهة، إلى أن المجتمعات في الجزء الأكبر من العمل، لا تتمثل في الشخصيات الرئيسية أو حتى في الأوساط الأكثر استنارة في الحياة العامة، فإن الدولة هي

[1] علي الكنز: نفس المرجع، ص209.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التي تملك كل مقاليد السلطة وكلمتها هي الكلمة ا
ضد الأعداء أو ضد تهديد أجنبي، ثم بالمهمة الصعبة المتمثلة في العمل على تحقيق وحدة بلدان مجزأة لم تحقق من التكامل الاقتصادي إلا القليل. ويرجع ذلك من جهة أخرى إلى أن الفرد وإغراءات الاستهلاك هي التي سيعقد لها النصر. وفي كلتا الحالتين تكون أهم الضحايا هي المشكلات والحركات الاجتماعية.

إن مجتمعات بداية القرن الحالي لم تعد – فيما يبدو – قادرة على إفراز عوامل تأثير جماعية، إلا إذا كانت عوامل خاضعة بصورة مباشرة لإشراف سلطة مركزية أو عوامل أجبرت على اتخاذ صورة غامضة للغاية من صور الوحدة تتمثل في نمط من أنماط المعيشة أو في تيار فكري.لقد كان القرن التاسع عشر الأوروبي خاضعا لهيمنة قوى اجتماعية: الرأسمالية المالية أو الصناعية والطبقة العاملة وكذلك الأحزاب السياسية الكبرى، بل والصحافة التي كانت تساهم في الدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أما اليوم فلا يبدو أن للحركات الاجتماعية ولا للأحزاب السياسية، بوصفها هذا، تمثل نفوذا كبيرا. والمكان الذي كان يعج بالحياة منذ قرن أصبح فضاءا فارغا حيث تبدو الحياة وكأنها قد انحصرت من أعلى إلى أسفل، نحو الدولة ونحو المجتمع. ضعف الحركات الاجتماعية وحركات التعبئة السياسية الكبرى واختفاؤها اختفاء شبه كامل ظاهرتان تربطهما صلة وثيقة بالأزمة التي تمر بها فكرة التنمية. ذلك أن الحركات الاجتماعية في القرن الماضي تكمن في جمع هذه الحركات في نشاطها بين المشكلات الداخلية المتعلقة بنمط من أنماط المجتمع والمشكلات التي تتصل بعملية التحول الاجتماعي سواء أكانت هذه العملية مؤسسية أو ثورية.

والفصل بين المشكلات الداخلية والبنيوية الخاصة بنمط مجتمعي ما، والمشكلات المتصلة بالتنمية والتصنيع أو بالتحرر الوطني هو الذي يفسر – في المقام الأول – ضعف الفاعليين الجماعيين حسب A.TOURAINE .

فالفاعل الجماعي اليوم للتحولات التاريخية ليس مجموعة اجتماعية معينة، إذ أن كل مجموعة اجتماعية ترتبط بنمط مجتمعي معين ولا تستطيع بالتالي خلق نمط أخر، وإنما

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتمثل هذا الفاعل الجماعي في الدولة التي ترتبط بـ
ثورية، والتي تحافظ مع ذلك على الوحدة وعلى استمرارية الجماعة السياسية الكبرى عبر ما تجريه من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

إن فكرة أن التنمية الاقتصادية والسعادة الجماعية والفردية مرتبطتان، ليس إلا حلما من أحلام الماضي، وهذا ما يرد الاعتبار إلى العمل الذي تباشره المجتمعات على نفسها لإدارة شؤونها وتغيير نفسها.

بعيدا عن الكلام بلغة الحلول الجاهزة، أو الإيديولوجيات المسبقة يمكن القول إنه ما لم تبن التنمية على مبدأ "التجديد من الداخل" فلن تكون لها النتائج المرجوة. والتجديد من الداخل يتطلب نوعا من الإجماع بين مختلف الأطراف: الدولة، المجتمع، القطاع الخاص...إلخ.

والحاجة إلى إجماع من هذا النوع تبررها معطيات خطيرة في الواقع الجزائري الراهن تعوق التقدم بل تجعل التنمية متعذرة إن لم تكن مستحيلة: هناك هوة عميقة بين الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، وهي هوة تكرس عملية إعادة إنتاج متواصلة للإخفاقات فالحاجة إلى التنسيق والتوافق بين الأطراف التنموية لم تعد قضية ترف إيديولوجي بل هي ضرورة وجودية، ذلك انه لا يوجد في الساحة الاقتصادية حاليا قوة مهيمنة، هيمنة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية قادرة موضوعيا وذاتيا على "**النيابة**" عن الباقي في تحقيق التنمية.

إن التنمية من هذا المنطلق أن تستهدف بالأساس الإنسان من حيث انه المعني الأول بمشاريع التنمية، وعندما نتحدث عن الإنسان، فإننا نتحدث بالضرورة عن كيان له علائق تحيط به، ويتفاعل معها، فهل يمكن الحديث عن إنسان يعيش تنمية، دون الحديث عن ضرورة تنمية محيطه البيئي، وتنمية قدراته ومهاراته المختلفة بالإضافة إلى تمتعه بحقوقه وحرياته ؟.

من بين الشعارات التي أصبحت ترفع شعار التنمية المستدامة لدرجة أصبح المجتمع المدني في بعض الدول من بينها الجزائر يعتمد كليا في أنشطته على المشاريع التنموية، فبدأنا نسمع عن دور تنموي رائد ومتشعب للجمعيات غير الحكومية في سبيل تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف.خاصة وأن التجارب السابقة مع الحكومات المتعاقبة فشلت فشل

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذريعا وأصبحت هذه الحكومات عاجزة عن إحدا
المجتمع المدني .

لقد أصبح هذا الأخير بمثابة **المحرك والقائد المسير** لمسيرة التنمية مما يعني ضرورة مقاربة دور المجتمع المدني كقوة ضاغطة ومراقبة للفعل التنموي. ففي التجربة الغربية كما ينظر لها ماركس وهيجل الدولة عبارة عن لاشيء والمجتمع المدني هو كل شيء[1] حيث في ثنائية الدولة /المجتمع المدني، يشكل هذا الأخير العنصر الحركي والنشيط بينما الدولة تبعية وذيلية تكتفي بأن تعكس التغيرات المستجدة في المجتمع المدني والأمر مختلف تماما بالنسبة للمجتمعات المتخلفة .

المجتمع المدني في الجزائر:

خلال العقود السابقة، خاصة مرحلة التخطيط فإن مقاومة المجتمع المدني لم تجد وسيلة للتعبير السياسي، بسبب أن المؤسسات الرسمية آنذاك لم تسمح إلا لحزب واحد بالنشاط، وأن القرارات الإستراتيجية تتخذ داخل النظام دون مشاركة طرف أخر."فالشعب بكامله ينتظر من الدولة الوطنية كل ما رفضته الدولة الاستعمارية."[2]

فحزب جبهة التحرير الوطني، استطاع إقصاء جميع المنافسين، وبالتالي لم يكن للدولة ولمدة طويلة أية "**منافسة اجتماعية** "، بسبب حضورها المتنامي وضعف درجة التنظيم Structuration للمجتمع، عوامل جعلت الساحة السياسية فارغة من كل بديل لزعامتها وسيادتها. لم توجد أي جماعة أو طرف استطاع الوقوف أمام التصاعد المتنامي لقوة الدولة أو حتى المطالبة بالمشاركة الرمزية.

إن الخيارات الإستراتيجية الكبرى، بالإضافة إلى كونها خيارات إيديولوجية، فإن القطاع العام كان ضرورة اجتماعية، فلا يوجد أي طرف وطني قادرا على مهمة توفير الرأسمال الضروري للشروع في تنفيذ عملية التنمية. الهيمنة السياسية للدولة لم تتزعزع بأية معارضة إيديولوجية أخرى، ذلك أن عملية استعادة الأملاك الشاغرة المملوكة من طرف

[1] علي الكنز، المرجع السابق، ص28

[2] - Abdelkader Djeghloul: « la longue marche du société Civile ». Annuaire de l'Afrique du nord :CNRS 1996 p784

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المعمرين (الأراضي، الوحدات الصناعية، الموار
الدولة، وفرضت بالتالي على الأمة كاملها أن تسلم لها غنيمة الحرب التحرير.

كما أن مفردات الاشتراكية منحت للمجتمع خطاب قطيعة مع النظام الاستعماري كما ألصق هذا الخطاب الصبغة الاستغلالية للقطاع الخاص باعتباره امتدادا للماضي الاستعماري، ومن هنا نجحت الدولة في تحقيق المزاوجة بين الاقتصاد والأمة.

لكن صدمة مظاهرات أكتوبر 1988، بدأت معها إعادة توزيع لدور الدولة بين الدولة – الحزب والمجتمع المدني الذي بدأ يتطلع لمطالب جديدة، فأحداث أكتوبر حسب "عبد القادر جغلول" سمحت بالتسريع في عملية تحرير المجتمع المدني أو على الأقل فئات منه كالصحافة، الطلبة، رجال الأعمال ...إلخ. منذ الثمانينات، تفكير عميق شغل مسؤولي الدولة والحزبFLN وكذلك الباحثين الجامعيين حول دور الجزائر الاقتصاد العالمي بنهاية الثمانينات، ينتهي العهد الذهبي للتأميمات، للتصنيع، عهد المراهقة بالنسبة لمجتمع حاول تحقيق استقلاله الاقتصادي، وتنميته من خلال"البترول"، عشرية من الجهود والتحولات قامت بها الدولة من أجل كسب شرعية القدرة على العمل أمام التحديات الموروثة عن العهد الاستعماري، فقامت الدولة بالتصنيع، التشغيل، التدريس...مرحلة هامة أنتجت مجتمع جديد،فتي ومتنوع.

مع بداية 1980-1985 المجتمع الجزائري يعود تدريجيا إلى الحقيقة، لكن حجم التحولات المحققة خلال السبعينات، يستلزم جهود أخرى للإجابة عن الانشغالات الحالية وتبني استراتيجية تنموية التي من خلالها تحقق إجماع اجتماعي، وتنمية تقوم على تحديث مجموع الأفراد.[1]

المرحلة السابقة بينت هشاشة الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي، فنظرية تنمية اقتصادية تسمح بتحقيق الاستقلال على أساس التصنيع المكثف والمنجزة بفضل عائدات البترول، قد كشفت عن طابعها الوهمي.

[1] ABDELKADER djeghloul, « mutations économiques et transformations des mentalités, les défis de la crise » le monde diplomatique. Novembre 1986.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عودة الوعي بداية من 1980، أنتج موق
الجزائرية، والذي ترجم شعار"العمل والصرامة" و"الاعتماد على الذات" ذلك أن انهيار أسعار البترول سنة 1986 يمثل تحدي بنيوي حقيقي. اذا كانت الدولة قد خلقت 150000 منصب شغل سنة 1985، فانه من البديهي أن يرتبط اندماج طالبي العمل الجدد مع حجم الاستثمارات، وفي حالة العكس، فان خطر latino américanisation (البرازيل والأرجنتين) القائم على تقسيم المجتمع إلى جماعات محظوظة و أجرى مهمشة،قد يطرح بحدة ،حتى ولو ارتفعت أسعار البترول. فتجربة السنوات السابقة تؤكد أن الدول المنتجة لا تستطيع تحديد بصفة دائمة الأسعار من أجل تمويل التنمية. الاستراتيجية الجديدة حسب "عبد القادر خعلول" يجب أن تكون إلا شاملة، اقتصادية طبعا، ولكن في نفس الوقت سياسية وثقافية، انطلاقا من غير ملائمة،و عليه فان كل المجتمع بمختلف طبقاته يصبح معنيا، استراتيجية السبعينات قد أحدثت هيمنة الاقتصاد survalorisation de l'économisme على حساب التحول في العقليات في علاقاتها مع الدولة ومع الثقافة. فالعقليات هي وحدها القادرة على تحديد قواعد اللعبة داخل المجتمع على المدى الطويل،فهذا التبذير المتعدد الأشكال للموارد والذي تجسد في الاستهلاك الواسع للخبز،نقل العملة الصعبة، السوق السوداء...ليس فقط ظاهرة اقتصادية يبين بناء معقد للسلوك حيث يتداخل ثقافة الدولة "البايلك" وأمال دولة الرفاه، في خطاب شعبوي ثوري أنتج دولة–البقرة الحلوب.

التحدي الحقيقي الحالي للمجتمع الجزائري يتمثل في القطيعة مع هذا الخطاب الشعبوي، والعمل على تكريس البعد الاجتماعي و التعبير الديموقراطي في إطار تحديث متجدر في تاريخ لابد من إعادة التفكير فيه.

في الظرف الحالي، هذا العمل صعب تحقيقه، لأنه يستلزم تضحيات وتحول عميق في سلوكات كل الأفراد، لابد هنا من الإشارة أنه إذا ما انخفضت نسبة النمو الديموغرافي بسرعة في حدود معقولة، فحاليا الجزائر تسجل 85000 ولادة في السنة وأن 65%، من المجتمع أقل من 18سنة، فهنا لابد من إجراءات فعلية لتحديد النسل تماشيا مع تصور جديد للعائلة وللعلاقات بين الرجال والنساء تقوم على استقلالية الشخص على كل مستويات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجتمع، ذلك أن الأزمة الاقتصادية الحالية عميقة الانتقال من مرحلة استهلاك الحداثة المستوردة إلى مرحلة إنتاج حداثة خاصة بها،كما أنه في دولة حيث الأغلبية من المجتمع لم تعرف الحرب التحريرية، يبدو ضروريا إعادة التفكير في العلاقات بين الشرعية الحكومية والتطلعات الجديدة للمجتمع،فالاستقلال ليس غاية وفقط، بل هو بحث متواصل، وعلاقة القوى الناتجة عن الإبداعية لشعب موحد.

إن أهمية تشكل المجتمع المدني بالجزائر تمكن في إدخال الحياة العامة للمجتمع تحت تحديدات اجتماعية وتخرجها من أشكال الدولة التي لم تعد منسجمة مع التطور التاريخي لمفهوم التنمية ولها أدوار معيقة للتحديث ومزكية للمركزية والتخلف. إلا أن تطور المجتمع المدني بالجزائر ليس ضرورية فقط. بل إنه يقتضي فسح المجال لقاعدة عريضة من المجتمع تناقش بحرية ومسؤولية القضايا والمسائل العامة للمجتمع. وفي استقلال عن أجهزة الدولة وخارج أي مراقبة حزبية أو فئوية فتطور المجتمع المدني كإحدى التعبيرات الأساسية لحيوية المشروع التنموي.

إن ما سبق يدل دلالة على إن اختلال التوازن–النظري والعملي–بين ثلاثية الدولة والسوق والمجتمع المدني، فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة ولكنها في الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الأوامر التقنوقراطية واستيعاب المطالب الشعبية في الحدود الإدماجية ولكن ما ان تبدأ هذه التركيبة في مواجهة مشاكل التخلف والضغوط الاجتماعية الكثيفة فإنه سرعان ما يتآكل النموذج السلطوي، ويبين حدود أدواته.

أن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي أخذ مظاهر متعددة مثل ضعف معدلات النمو، عدم استقرار العملة، تصدع دولة الرفاهية، بل والانقلاب عليها بشكل واضح، وتقليص فرص العمل، وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لصعود موجة المد لمفهوم المجتمع المدني. في غمار تلك العمليات، حدثت هوة واسعة بين المجال السياسي و المجال الاجتماعي، مع غلبة الطابع السياسي على الاجتماعي "كأن الحياة الاجتماعية لم تعد سوى إطار للمنظومة السياسية" على حد تعبير A.Touraine .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لذا يسعى المجتمع المدني لكي يحقق مزا
بديلا جديدا في كيفية قيادة عملية التنمية، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليه اسم "الهيمنة الصاعدة".

يساهم المجتمع المدني في بناء مفهوم الهيمنة بهذا المعنى، ذلك لأن تلك الأطراف تعني في جوهرها إعادة تعريف علاقات القوة كعمليات غير مؤسسية. والاتجاه نحو الانفتاح والمشاركة في صنع السياسات من أجل مواجهة النموذج التقليدي بتراتبيته المحكمة، وقيادته الحازمة، وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية"منظمات، إتحادات، نقابات ..."[1]

هذا المجتمع المدني لا يسعى لمنافسة الأطراف الأخرى في مجال نشاطها، فقط يأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية. وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار كما يساهم في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية، المواطنة ...إلخ.

وحتى يمكن أن ينجح المجتمع المدني وأن يتأسس كطرف مؤثر في بناء التنمية، فإن أمامه أشواطا طويلة عليه أن يقطعها على درب المزج بين إعتبارات نظام السوق من ناحية، واعتبارات التضامن الاجتماعي وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من ناحية أخرى.

إذا كان صعود مفهوم المجتمع المدني خلال الربع الأخير إلى القرن السابق قد خطف الأضواء من الأطراف الأخرى، فإننا نعتقد أن المشاركة المكثفة لهذا الأخير على الصعيد الوطني في مواجهة سلبيات الدولة والسوق معا، ومن منظور مستقبلي يمكن القول أنه كلما ترسخت هذه السمات اتسع المجال أمام المجتمع المدني كي يكون **قوة مضافة** لعملية التنمية، بشرط الانحياز للإنسان أولا وقبل كل شيء.

إن مثل هذه الأهمية لدور المجتمع **كقوة ضاغطة** تنبع من مقاربة شمولية لمشروع مجتمعي تنموي، هذا المشروع المجتمعي الذي يجب أن تنخرط فيه وتساهم في بلورته كافة الفعاليات المجتمعية من مجتمع مدني، مؤسسات الدولة، أحزاب سياسية...إلخ.

---

[1]– يسري مصطفى: المجتمع المدني وسياسة الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية ، ص35

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فتحقيق التنمية كحق من الحقوق الإنسانية يمكن أن يتم إلا عبر خلق **قوة ضاغطة** وقوة اقتراح وآلية مراقبة تعتمد الموضوعية والروح العالية من الإلتزام تجاه الفئة المستهدفة من مشاريع التنمية واحترام إنسانيتها وحقها في التنمية بعيدا عن الشعارات والوعود. لقد كانت ومازالت المخططات الاقتصادية تنجز وتصاغ بعيدا عن أية مقاربة اجتماعية حيث كان التفكير في مشاريع التنمية وإنجازها أحادي الجانب.

المجتمع المدني هو الذي يجعل مؤسساته تشكل حيزا بين علاقات السوق (الإقتصاد) والقوة السياسة (الدولة)، والتلازم العضوي بين الدولة والمجتمع المدني يولد توترا بيئيا بين المصلحة الفردية– الجماعية والتحكم والسيطرة. في المجتمعات الغربية المواطنة تقاس بمدى استقلالية المجتمع عن الدولة ورفض محاولاتها التسلطية، وعلى النقيض من ذلك تقاس المواطنة في الدول النامية بمقدار الولاء السياسي الذي تظهره مؤسسات أو تنظيمات المجتمع المدني للنظام الحاكم.[1]

عن شدة حساسية قضية التنمية جعلت عناصرها أو أطرافها تتوسع لتشمل ثلاثة عناصر جد مهمة لضمان ديمومتها وهي: القطاع الخاص، القطاع العام، المجتمع المدني، فالدولة تخلق بيئة سياسة وقانونية مقبولة كما أن القطاع الخاص يساهم في خلق مناسب الشغل أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية.

من خلال العرض السابق لأهم أطراف التغيير والتنمية نستنتج أن هذه الإطراف تداولت كل منها على قيادة مسار التنمية، فبعد دور "دولة أكثر"plus d'état منذ نهاية الحرب العالمية إلى غاية السبعينات، ثم "سوق أكثر" plus de marche خلال الثمانينات، عرف كل طرف مشاكل عديدة، فقد برهنت التجارب العملية على محدودية كل من المقاربتين، فعن فشل الخيار الأول لا يوجد أفضل مثال من تطور الاقتصاد السوفيتي، حيث

[1]– خلدون حسن النقيب : آراء في فقه التخلف . مجلة النور، العدد 14،أفريل2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمركز السلطة الاقتصادية كان يفترض أن يؤ
المعيشة المحققة في الاقتصاديات الغربية، التي كان الاتحاد السوفيتي في تنافس شديد معها.

وحتى لا نقلل من النجاحات الأولية في تشكيل صناعة ثقيلة وانتشار الخدمات الاجتماعية الأكثر أهمية، نجد أن نمو النظام السوفيتي كان قد ميزه نوع من التبذير لأرباح الإنتاجية.

وبالمقابل ليس هناك أفضل مثال عن محدودية التدخل التام للسوقtout marche من كارثة الشيلي، حيث بعد 1973 اتخذ هذا البلد استراتيجية منطق السوق، قامت بالقضاء على معظم التداخلات العمومية،[1] بحيث حدث تحول تام الاقتصاد الشيلي في نهاية 1980، تم خصخصة 600 مؤسسة، وبقاء أقل من 50 مؤسسة بين أيدي الدولة، تحفيظ الحواجز الجمركية و التعريفات الجمركية إلى معدل أدنى، وغيرها من الاصلاحات الأكثر توجها نحو السوق في شتى ميادين الاقتصاد، فكانت النتائج جد وخيمة كانخفاض النمو وتفشي الآثار الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها. وبالتالي كان لابد من طرف ثالث يتمثل في المجتمع المدني.

لو إستقرأنا تاريخ الدول الصناعية المتقدمة لمعرفة كيف صنعت تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، نجد أن القطاع الحكومي مازال في فرنسا يلعب دورا هاما لأن القطاع الخاص على سعته وتوسعه مازال لم يشغل كل مساحات الاستثمار والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا كان للقطاع العام دورا غير قليل في تنشيط الاقتصاد، حتى أنه يمكن التأكد أن في كل الدول الصناعية لعبت الحكومات والقطاع العام دورا كبيرا في توظيف آلية السوق ومن ثم وبعد أن أصبحت آلية السوق فعالة توسعت أعمال القطاع الخاص أو تطورت خصخصة مؤسسات القطاع العام.

ثم لا بد من الإشارة إلى ضرورة التفريق بين القطاع العام والتوجه الاشتراكي، فالكثير من الدول الرأسمالية بنت قطاعا عاما نشيطا من أجل دعم النمو الاقتصادي. كان

[1] Robert boyer, état, marche et développement : une nouvelle synthèse pour le XXI^{ème} siècle ? cnrs ;ehess ;1998,p 03

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القطاع في بداية التراكم الرأسمالي الدولي وحتى القطاعات بسبب الكثافة العالية لرأس المال وعدم قدرة، وأحيانا رغبة القطاع الخاص على ولوج هذه القطاعات، لولا تصدي الحكومات لإقامة مثل القطاعات لما تمكنت هذه الدول من بناء اقتصاد سوق متقدم يمكنه توجيه الموارد المتاحة بناءا على آلية السوق.

لقد تحملت الكثير من الحكومات خسائر كبيرة في تمويل مشاريع وقطاعات أساسية للاقتصاد الوطني ومن ثم نقلت ملكيتها للقطاع الخاص عين قوي عوده وتأسست آلية اقتصادية سليمة لتفعيل قوانين السوق إذا لا يجوز الخلط بين القطاع العام والاشتراكية لأن المهم يكون في الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعطى للقطاع العام، ففي دول الحرية الاقتصادية يكون القطاع العام لتسهيل النمو الاقتصادي وتهيئة المناخ لتطوير القطاع الخاص ويبقى مع هذا قطاعات عامة وملكية حكومية.

والغريب أن الدول المتقدمة التي بنت تقدمها على أساس من التداخلية والحماية وتقوية مؤسسات القطاع العام عندما كان اقتصادها يستدعي ذلك، نراها اليوم تتنكر لهذا التاريخ الطويل وتحاول فرض طريق تنموي مختلف تماما على الدول النامية التي لا تتمكن من تحقيق هامشا بسيط يمكنها من المنافسة في السوق الداخلية والعالمية، ولكن الأكثر غرابة أن بعض من ساسة واقتصادي العالم الثالث يتسابقون في تبني اللبيرالية الجديدة دون قراءة تاريخ المجتمع المدني بالإضافة إلى الدولة والسوق.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة:

أصبح مجتمع التنمية يواجه صعوبات متعددة، وهو مطالب بتوظيف عدد أكبر من الأطراف أو الفاعلين،للخروج من هذه الوضعية.فطريق النمو هو شراكة بين الدولة و السوق (قطاع خاص وطني أو أجنبي)، ومجتمع مدني على مستوى الدولة، بالإضافة إلى شراكة بين الحكومات و المجتمع الدولي.

الحكومة مطالبة بإحداث بيئة ملائمة للاستقرار وللتخطيط، عليها العمل على تحقيق التضامن، الانفتاح، المسؤولية، وبصفة خاصة محاربة الرشوة، وإحداث مؤسسات الحكم الراشد. والمساعدة على تعبئة الموارد الضرورية لاستثمار واسع وللحصول على المعرفة والتأهيل. أما القطاع الخاص فهو حر في العمل ضمن قوانين الدولة والمؤسسة (مجلس الإدارة، المدير العام، وكل الذين يمارسون مهمة المراقبة واتخاذ القرارات...) يشترط في هؤلاء كفاءات تقنية عالية، وحس مهني عال، فهم المسؤولون على مؤسساتهم، وبالتالي عليهم أن يكونوا على إدراك تام من قراراتهم الفردية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

المجتمع المدني عليه أن يمتلك الوسائل حتى يكون الرابط بين الأطراف الأخرى (الدولة والقطاع الخاص)، فالمجتمع المدني عليه امتلاك القدرة على التأثير في مضمون وهدف البرامج والمشاريع المسطرة. الأزمات المسجلة خلال الثمانينات تؤكد هذا الطرح فإذا ما ربطنا أسباب التخلف خلال هذه المرحلة بالتسلط Un excès de dirigisme فالأزمة المالية لسنوات 1997 -1998 تبين أن أولوية آلية السوق يمكن أن تؤدي كذلك إلى اختلال أنماط التنمية الأكثر ديناميكية كما حدث في دول جنوب شرق أسيا. هيمنة السوق Un excés de marché قد تخنق التنمية. ومن هنا يمكن التطلع إلى مقاربة أخرى مع العشرية المقبلة، تتجاوز ثنائية الدولة/السوق، نشهد حاليا أن نجاح عملية التنمية يقوم على تكامل منطق الدولة والسوق وليس إعتماد منطق على الأخر من جهة، ومن جهة أخرى فان الدراسات المعاصرة (المدرسة الاداتية) institutionnalistes تؤكد الدور الوسيطي للمجتمع المدني بين الدولة والقطاع الخاص على صعيد التوافق بين النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي بجمع معظم الاقتصاديين المعاصرين على أن "النمور الاقتصادية" التي ظهرت في

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جنوب شرق أسيا كانت من صنع الدولة و قطاعا

لتقوم.

وقد كتب فرانسيسكو فيرغارا سنة 1998 ما يلي: "تستحيل دراسة النجاح الاقتصادي لهذه 'النمور الجديدة ' دون أن يفاجأ الباحث بالتناقض القائم بين السياسة الاقتصادية التي تطبقها هذه البلدان وبين الوصفات التحررية الجديدة التي يحاول صندوق النقد الدولي فرضها على الدول المتقدمة". كما ورد في 30 جوان 1997 بعد نهاية أعمال ندوة حول إستراتيجيات النمو، في المقال الافتتاحي ما يلي: " إن إستراتيجيات التنمية القائمة على اقتصاد السوق ليست الحل الأمثال للعديد من الاقتصاديات النامية " وفي تطور مماثل يلاحظ في تقرير البنك الدولي الصادر تحت عنوان: " دور الدولة في عالم متغير"، أن معدي التقرير يرفضون نظرية 'الحد الأدنى ' ليقرروا أن هذه النظرية المتطرفة تتناقض مع التجارب الناجحة في مجال التنمية في كل أوربا ودول جنوب شرق أسيا.

والخلاصة إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب بعيدا عن الإيديولوجيات المتشددة تعاون القطاعيين العام والخاص لكسب معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا التحليل الاقتصادي ينفي القطاع الخاص بدلالة ما كتبه "أنجلس " في مبادئ الشيوعية وكذلك بالحفاظ عي الرأسمال الوطني في سياسة الدولة الاقتصادية ويلاحظ أن أكثر الدول الاشتراكية السابقة فشلا في تحسين مستوى معيشة سكانها هي تلك التي قضت بسرعة على عمل القطاع الخاص في الزراعة والصناعة. كما أن التحليل الاقتصادي اللبيرالي لا ينفي دور القطاع الحكومي وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتسهيل عمل السوق من جهة وإقامة قطاعات الاقتصاد الرئيسية التي يعجز القطاع الخاص عن بنائها من جهة ثانية.

إن دور الدولة المباشر (القطاع العام) أو غير المباشر (السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ...يجب أن يتوجه لإعداد القاعدة الاقتصادية الأساسية سواء على حساب الموازنة العامة أو بتوفير الحوافز للقطاع الخاص لبنائها، وفي حالة أحجم القطاع الخاص عن بناء هذه القاعدة المادية كان من واجب الدولة بناؤها لسد الثغرات في عملية التنمية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إجمالا فإن التعاون بين القطاعين العام و الاجتماعي في البلد. باعتبار أن السياسات الاقتصادية لا تبنى على أساس إيديولوجي وإنما على أساس من التحليل العلمي الموضوعي وتفعيل القوانين الاقتصادية.

الدعوة إلى تحجيم القطاع العام بل و بيعه للأفراد، وإفساح المجال للقطاع الخاص أو الخصخصة وإن طرحها البعض من منطلق تحسين الكفاءة الاقتصادية أو غيره، هذه الدعوة تستهدف نهاية وتحوير التشكيلة الاجتماعية بغرض الحد من ملكية الدولة وإدارتها المباشرة لقوى الإنتاج ومن ثم إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة في حماية الشرائح الاجتماعية والتمهيد لنمط نحو رأسمالي وتعميم التبعية للغرب الرأسمالي.

فالكفاءة ليست حكرا على القطاع الخاص، وإنشاء علاقة سببية بين وجود القطاع العام وغياب المشاركة الشعبية مثلا، هو أمر لا يقوم عليه دليل علمي واتهام القطاع العام تكرارا، بتغليب اعتبار التشغيل على اعتبار الإنتاجية فإن هذا تبع في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وفي النهاية فإن جل سلبيات القطاع العام في الدول المتخلفة تعود إلى التنظيم الاجتماعي والسياسي المحيط به والذي يحدد بيئة السياسات الاقتصادية للقطاع العام، بل ويضع قيودا شديدة على حركة المجتمع ككل.

غير أن الموضوع ليس بهذه البساطة، فالأصل أن الدولة عندما تمتلك أو تدير مباشرة، تنوب عن الشعب بأن تسعى إلى مصلحة وتكون مسؤولة أمامه وإن أخفقت في نيابتها، قام الشعب بتغييرها .

التوجه إلى القطاع الخاص من أجل التنمية والتطور حقيقة ليست سرية، أكثر من مرة أعلنت أولوية وريادة القطاع الخاص في قيادة مسار التنمية، ومواجهة المشاكل الاقتصادية.فلم يعد هناك مانعا ونحن أمام عملية تنمية اقتصادية حيث ساحة العمل فيها تستوعب أكثر بكثير الجهود المطروحة والامكانات المتاحة، وبالتالي نحن لسنا بحاجة لتحديد أولويات أو ريادات، فليقم كل طرف قادر بعمله. لا أحد يشك في حالة الضعف والفشل التي وصلها القطاع العام، والتي كانت أهم مبررات التوجه إلى الخاص، لكن إننا نعتقد أنه سيكون

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من الخطأ الاعتقاد بأن بلدا مثل الجزائر يستطيع قطاع واحد حتى و لو كان القطاع الخاص.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

لم تتوفر للقطاع الخاص الجزائري الظروف التاريخية المناسبة لينمو ويتطور ويأخذ ودوره التنموي بصورة ملموسة، فقد كانت للسيطرة الاستعمارية تأثيرا كبيرا على جميع عوامل التطور الاجتماعي فيها، سواء منها الاجتماعية – الاقتصادية، أو السياسية. وبالطبع لم تكن النتائج واحدة في كل الميادين، غير أن البنية الاجتماعية – والاقتصادية كانتا الأكثر تأثرا. فمن جهة حطمت أسس العلاقات الإنتاجية التقليدية (الجماعة، العلاقات العشائرية...إلخ) ومن جهة أخرى أعيق نشوء علاقات جديدة أكثر تقدما.

لذا فإن الحديث عن القطاع الخاص في الجزائر وعن دوره في عمليات التنمية لا بد وأن يتضمن تصورات أولية عن أفاق التطور المقبل لكل من الأنماط الاقتصادية-الاجتماعية، وللمجتمع ككل. وهذا يعني أنه لا بد من تحليل نمو القطاع الخاص بكثير من العمق والتفصيل للوصول إلى تحديد اتجاهات تطوره.

أدت الظروف التاريخية والسياسية إلى بقاء هذا القطاع ضمن الإطار الفردي والحرفي ولم تعرف الجزائر استثمارا معتبرا إلا في أواخر الثمانينيات. عند ما شرعت السلطة في سياسية الإصلاح والتحرير ويمكن القول أن انتقال النشاط الاقتصادي في الجزائر من النمط الدولوي إلى اقتصاد السوق جاء نتيجة فتح الدولة الأبواب أمام الخواص من خلال سياسة إصلاحية (تخلي الدولة عن الإحتكار) مما دفع المستثمرين المحليين إلى استدراك الحاجة المحلية للرأسمال الوطني وإقامة مؤسسات خاصة.

وقبل إيجاز المراحل التي مر بها القطاع الخاص الجزائري، لابد أولا من تحديد مفهوم البرجوازية باعتبارها القاطرة لهذا القطاع.

مفهوم البرجوازية الوطنية:

يعيدنا مفهوم البرجوازية الوطنية إلى حالة تاريخية معروفة جيدة وهي حالة تشكل البرجوازية في أوربا الغربية والولايات المتحدة، وتتميز هذه الحالة التاريخية بظهور الرأسمالية بعد الإقطاع أي شكل سابق للرأسمالية، ويتشكل نظام اقتصادي جديد على المستوى العالمي يهدف إلى إلغاء الطبقات المسيطرة السابقة على المستوى العالمي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبما أن الأمر يتعلق باقتصاديات تابعة [illegible] الإمبريالي قد تشكل فإن مفهوم البرجوازية الوطنية لم يعد صالحا من الوجهة العلمية.[1] لقد تشكلت برجوازيات العالم الثالث في ظل التبعية كما أن إعادة إنتاجها كان نتيجة إستراتيجيات مفتوحة على المستوى العالمي تخصص لهذه البرجوازيات مكانها. وفي هذه الظروف لم تستطع هذه البرجوازيات أن تبعد الطبقات المسيطرة كما أنها لم تستطع على المستوى الوطني قيادة مشروع تطور الرأسمالية بشكل مستقر.[2]

ولهذا يفضل "عبد اللطيف بن أشنهو" أن يتكلم عن برجوازية محلية يبقى مجال تراكم رأس المال فيها متعلقا بمستوى وسائل الإنتاج وبمستوى التمويل والأسواق. ولا يستثنى البرجوازية الجزائرية من ذلك، فعملية تشكلها وتصرفاتها الإنتاجية تقربها أكثر من برجوازية مضاربة لا تسعى إلى البحث عن شروط استقلالها الفعلي اتجاه السوق العالمي، بل على العكس فإننا نلاحظ إستراتيجية ارتباط تقني واقتصادي ومالي مع الخارج سواء فيما يتعلق بإستيراد التجهيزات أو المواد الأولية أو تصدير رؤوس الأموال كلما توفرت الفرصة، ولهذا يبدوا أنه من الصعب تقبل مفهوم البرجوازية الوطنية. وفي مسار تشكلها مرت هذه البرجوازية بمحطات تاريخية هامة، سنوجزها في المراحل التالية:

1-مرحلة ما قبل الإحتلال الفرنسي (قبل عام 1830):

دخلت الجزائر في التجارة الدولية البرية بين القارات (آسيا، إفريقيا وأوروبا) بداية من القرن الثامن، كانت السلع تأتي برا من الشرق ويتداولها التجار المغاربة ومنهم الجزائريين لنقلها إلى إفريقيا جنوبا وإلى أوروبا شمالا عبر الاندلس، وكانت الطرق التجارية تمر جنوبا شمال الصحراء، أو تعبر شمالا ما بين الأطلسيين عبر الهضاب، ولعل تلك كانت الفترة الزاخرة في تاريخ البلاد، والتي كان فيها السطح البحري يلعب دورا ثانويا أو ربما على عكس من ذلك، إذ كان البحر أحد عوامل الأخطار الخارجية منذ أن بدأت أوروبا تهدد جنوب البحر المتوسط بطموحاتها الاستعمارية، حيث بدأ الأسبان يحتلون الموانئ الجزائرية في بداية القرن السادس عشر.

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو :التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، 1962-1980،ص491

[2]- نفس المرجع، ص 489

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن تطور البحريات الأوروبية أدى بالت
للتجارة العالمية تربط مباشرة أوروبا بإفريقيا والهند والصين عبر البحر دون المرور على نقطة جنوب البحر المتوسط.

باختفاء التجارة الدولية البرية، اختفت العواصم التي كانت حياتها مرتبطة بالحركة التجارية البرية، وهذا ما حدث لبعض المدن مثل تيارت وقلعة بني حماد. وأصبحت الهضاب العليا منطقة لتربية المواشي والتجارة المحلية. فدخلت البلاد في فترة ركود اقتصادي، إلى درجة أن أصبحت غير قادرة على مواجهة الأسبان، وكانت تلك الوضعية فرصة لتدخل الأتراك.

مع مجيء الأتراك سيطر نمط العلاقات العامة على طابع التنظيم الاجتماعي بسبب سيادة الملكية العامة، فقد كانت الأراضي المستغلة للإنتاج النباتي و الرعوي تقدر بـــ 12.5 مليون هكتار، وكانت أراضي البايلك تبلغ 1.5 مليون هكتار أما أراضي العرش فكانت مساحتها 5 مليون هكتار، في حين وصلت ملكية الأوقاف إلى 3 مليون هكتار، بينما الملكية الخاصة والتي ترجع نشأتها كما يرى ماركس إلى عهد الرومان، تبلغ مساحتها 3 ملايين هكتار، أي ما يعادل 24" من مجموع الأراضي المستغلة، وتجدر الإشارة إلى الملكيات الخاصة متفاوتة الحجم، فالملكيات الصغرى تتراوح بين 1-2 هكتار أما الملكيات الكبرى فتصل إلى 100 هكتار(الأتراك). وبسبب المردود الضعيف للملكيات الخاصة لجأ أصحابها إلى ممارسة مهن أخرى مثل العمل في المزارع الكبرى أو امتهان الحرف من أجل تأمين حاجياتهم.

احتكرت السلطة الحاكمة بعض الصناعات (صناعة السفن –مسابك المدافع ومطاحن الدقيق والمحاجر) مما منع تطور الحرفين، فهذه الصناعات الإستراتيجية (المحاجر) والثقيلة (المسابك) والخفيفة المطاحن، كانت تمثل حسب "مراد بودية"، مجموعة الضرورات التي تستند إليها قوة البايلك، أدى هذا الوضع المتمثل في تدعيم سلطة الباي الاقتصادية والسياسية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذا اشتداد المنافسة الأوروبية للمنتجات المحلية إلى إفشال تحول البرجوازية الجزائرية إلى برجوازية تحويلية على غرار البرجوازية الأوربية التي وضعت الحرف تحت تصرفها، ولم تضيق عليها دولها مجال الاستثمار في هذا القطاع.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذن ملكية الدولة للأرض وانعدام القيود الق
طغيان الزراعة على الصناعة...كلها سمات ساهمت في إقصاء البرجوازية من النمو والتطور ويطلق "عدى الهواري" على هذا النمط. نمط الإنتاج الجماعي mode de production communautaire.

يمكن اعتبار أن بدايات اندماج المجتمع الجزائري في السوق العالمي ترجع إلى القرن السادس عشر، بعد تدهور التجارة الصحراوية وازدهار الرأسمال الميركانتيلي، فقد شهدت تلك المرحلة الممتدة عبر القرون البدايات الأولى لتطويع المجتمع الجزائري وفق مصالح الرأسمالية الغربية الناشئة، فنتج عن هذا التأثير الخارجي انحطاط الصناعات الحرفية في ظل منافسة لا متكافئة، وتدهور الصناعات المنزلية، بعد أن أصبحت القبائل تفضل المنتجات الرخيصة والواردة من أوروبا، الأمر الذي أدى إلى تقلص الأسواق الريفية التي كانت تحقق التكامل بين أشكال الإنتاج المختلفة. [1]

فتحولت السلطة الحاكمة آنذاك إلى مدافع عن مصالح الطبقة الحاكمة والتجار الذين يتعاملون مع الرأسمال الأجنبي والتجارة الفرنسية، مما أضعف القواعد الاقتصادية للسلطة القائمة على التجارة الصحراوية، فحاولت تعويض تلك الخسارة بتوسيع ملكيتها لأراضي القبائل وتنويع الضرائب.

ولعل من أهم وأبرز التدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل المجتمع الجزائري هو ازدهار الرأسمال الأوروبي، وحصول الرأسمال الفرنسي على إمتيازات عديدة داخل التراب الوطني.

ومنذ القرن السابع عشر وأمام تدخل الرأسمال الأوروبي في الجزائر من جهة وانحطاط التجارة الصحراوية من جهة ثانية، بدأت الحرف ومختلف الأنشطة التقليدية الجزائرية في التدهور لصالح المنتجات الأوروبية، لم يقتصر هذا التحول على المدن بل إمتد التأثير إلى الأرياف. مما مهد لنشأة الرأسمالية، وبداية اندثار النمط الإنتاجي العتيق، بسبب توسع الملكية الفردية وبداية سيطرة الرأسمال الميركانتيلي على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية.

[1]- نور الدين زمام: مرجع سابق، ص 45-46

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-مرحلة الإحتلال الفرنسي:

مع مجيء عام 1830 تدخل الجزائر في النظام الرأسمالي العالمي، ومن النتائج الأولية لهذا الاحتلال بداية إختفاء الطبقة الثرية من المثقفين والقضاة والتجار، إذ أصبح المجتمع الجزائري مفتوحا على كل الاحتمالات بعد سقوط نظامه السياسي. فالاحتلال الفرنسي غير بشكل كبير المجتمع الجزائري، وحطم كل البنى الاقتصادية والاجتماعية التي كانت موجودة، فبعد سقوط السلطة الجزائرية الحاكمة أثناء ما يعرف بالمرحلة العسكرية 1830-1880 كان لهذا السقوط بداية السيطرة على وسائل الإنتاج والملكيات التابعة لها، لتسند إلى الوفود المهاجرة من الأوروبيين.

وطبيعي جدا أن يبدأ اختفاء الطبقة الثرية التي كانت تستمد قوتها من القاعدة المادية للسلطة الحاكمة، فاختار بعضها الهجرة إلى الخارج، بينما اختار البعض الأخر التحالف مع الإدارة الاستعمارية. إلى جانب ذلك زال دور البرجوازية التقليدية في المدن والمؤلفة من المثقفين والقضاة والتجار، واختفت بعض الفئات الحضرية المتوسطة مثل الموظفين الإداريين.

بعد ذلك قامت السلطة الاستعمارية بتأميم أراضي الوقف وتحطيم الملكيات الخاصة التابعة للأهالي، ولتحقيق غرضها استخدمت آليات قانونية عديدة مثل قانون 1851 الذي يعطي للاحتلال حق ملكية الأراضي الجماعية، فلا يصح للقبائل إلا حق الانتفاع بها فقط.[1]

استمرت سيرورة تفكيك النسيج الاجتماعي لينجم عنها ظهور لأول مرة في تاريخ الجزائر-الفرد l 'individu الذي أضحى كائنا مستلبا من الناحية الاقتصادية ومجرد من الطابع الاجتماعي، يعيش حالة انوميا، إذن البرجوازية الجزائرية بقيت ضعيفة، محدودة بسبب سيطرة الرأسمال الإستعماري، وبالتالي فهي لم تستطع قيادة الحركة الوطنية ولا حتى التأثير فيها، وقد عملت السلطات الاستعمارية أمام ارتفاع حجم الثورة 1954-1962 إلى التفكير في سياسة جزائرية، فجاء مشروع قسنطينة 1958. من أجل خلق قوة ثالثة تتكون من إطارات وبرجوازيين محليين تكون بمثابة قنوات جديدة لها في المفاوضات.

[1] ADDI LAHOUARI : De l'Algérie prè-coloniale à l'Algérie coloniale, économie société, Alger : ENL ,1985, P123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفعلا سمحت هذه السياسة من تطور المضاربين في وسط المجتمع الجزائري، فقد تضاعف عدد المؤسسات الخاصة بين 1957-1960 حسب "جيلالي اليابس"، من 7.947 سنة 1957 إلى 15000 مؤسسة سنة 1962هذه المؤسسات الفردية اقتصرت نشاطها على التجارة الصناعية التقليدية والخدمات.

هناك عاملين أساسين سمح لهذه البرجوازية التجارية من التطور والتوسع :

أولا: وجود عدد هائل من الجنود الفرنسيين، حيث كان السوق المحلي هو مصدر تموين لهم.

ثانيا: سياسية استعمارية للتوسع الاقتصادي نحو المحروقات .

وهكذا، فإن البرجوازية المحلية أو التجارية كانت منتوج حقيقي للاستعمار هذا الرأسمال التجاري وجد فرصة سانحة في سياق اقتصادي ملائم.

ما ميز هذه المرحلة، الرأسمالية لم تستطع من إقامة قاعدة صناعية حديثة للجزائر، فالرأسمالية ساهمت في خلخلة القطاعات الاقتصادية، ويعود فشل هذه الأخيرة إلى ضعف الدعم الخارجي للرأسمال المحلي مما أدى إلى تركز المستخدمين في قطاعين أساسين هما التجارة والصناعة التقليدية،[1] هذان النشاطان يمكن إدماجهما ضمن الأنشطة المعيشية التي كان يمارسها أكثر من 80 % من الجزائريين .كما قدر عدد الصناعيين الجزائريين في هذه المرحلة حوالي 1554 جزائري و5466 أوروبي.[2] تمثل مجال نشاطهما في القطاعات التالية: الألبسة، الصناعات الغذائية ...إلخ .

عرف القطاع الخاص لهذه المرحلة جملة من العراقيل التشريعية خاصة فيما يتعلق بالاستيراد بالإضافة إلى حدود إمكانياته ووسائله المالية. هذه الشريحة من الصناعيين والمستخدمين تتكون من التجار الكبار والمقاولين، تنحدر أصولها من المدن الحضرية ستصبح بعد الاستقلال عبارة عن الصناعيين الجددLes Futurs Industriels.

[1] - ABDELATIF ben Achenhou: Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962).P 341
[2] - M'HAMED Boukhobza : Ruptures et transformations sociales en Algérie, volume 1.P.35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- مرحلة الاستقلال:

فور إعلان الاستقلال ورحيل المستوطنين، استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع وباشروا في إدارتها، وتدخلت الدولة بعد ذلك لسن القوانين التي تنظم الاقتصاد الوطني. فكان مؤتمر طرابلس (1962) يعبر في مجمله عن وجهة نظر المتشددين حسب التعبير الاستعماري، حيث شكل ردا علميا وإيديولوجيا على الطموحات الاستعمارية الجديدة، تعتبر اتفاقية إيفيان في جزء كبير منها من أهم الطموحات.

هذا وقد تدعم الرد بعد ذلك بميثاق الجزائر (1964) الذي يعتبر أو وثيقة وطنية اقترحت إستراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.[1]

كان الهدف الرئيس لبرنامج طرابلس هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومن أجل القضاء على كل أشكال الوجود الاستعماري، رفضت وثيقة طرابلس الإيديولوجية الليبرالية، وشددت على أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية وقيامها بمواجهة الإرث الاستعماري.

وبسبب التوجه الإيديولوجي الماركسي للنخبة المثقفة التي كانت تحتل المناطق القيادية داخل الحزب والرئاسة، فوض ميثاق الجزائر الدولة للقيام بـــــ:

- تعزيز التجارب الاشتراكية الجارية مثل تسيير العمال لوحدات الإنتاج.
- التدخل في القطاع الاقتصادي الخاص بالإسراع في إخفاء الطابع الجماعي عليه.
- التحضير لتنظيم التسيير الذاتي.

كما نصت الوثيقة على تحويل القطاع الصناعي الخاص وإقامة المؤسسات العامة.

بشكل عام، ما يستخلص من القراءة لنصوص طرابلس وميثاق الجزائر هو النزعة الراديكالية في تبني الخيار الاشتراكي لمواجهة أطروحة التبعية التي تضمنها ميثاق ايفيان.

إن درجة الوعي الشعبي، وعمق التعبئة التي أنضجها الكفاح الوطني، مثل إحراجا كبيرا للبرجوازية الفتية التي أرادت التعامل مع ما يسمى "**بالتركة الشاغرة**" بمنطق المصالح الذاتية، إذن نجح هذا الوعي في تحويل هذه التركة لصالح الجميع في حين كانت البرجوازية الصغرى تنتظر الفرص السانحة للاستيلاء على التركة الأوروبية الأمر الذي جعلها تنتهج مختلف السبل لمنع انتقال الامتيازات الاقتصادية للصالح العام.فقد انتقلت نسبة لا بأس بها من

[1] -نور الذين زمام، مرجع سابق ص 104.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البرجوازية الصغيرة من الريف إلى التمركز في
الناجمين عن هجرة الرأسمالية الأوربية للحلول مكانها في النشاطات الإنتاجية الأكثر مردودية من الإنتاج الزراعي، وإلى جانب ذلك احتلالها مناصب مهمة في القطاع الصناعي.

أمام حسابات البرجوازية، كانت النخبة المثقفة، والنخبة العسكرية بالمرصاد وقد عبرت هذه النخب في وثيقة طرابلس عن مخاوفها من انتهازية هذه الطبقة، كما عبرت كذلك عن رفضها للخيار اللبيرالي الذي يتوافق وتطلعاتها. فقد جاء في الوثيقة ما يلي: " ... وفي الدول المستقلة حديثا فإن الرجوع إلى الطرق الليبرالية الكلاسيكية لا يمكن أن يسمح بإحداث تحولات حقيقية في المجتمع، فهي تعطي امتيازات للطبقة البرجوازية المحلية في حين يبقى الشعب في حالة البؤس والجهل ".

هذا التخوف لم يترجم إلى واقع عمليا بسبب الانشغال بصراع المواقع وبسبب الحسابات السياسية، استغلت البرجوازية هذا الظرف وتسربت إلى أعلى المناصب، واستولت على مناصب هامة داخل العملية الإنتاجية، احتلت واشترت العقارات والمساكن والحقول، وقد وصل عدد هذه الطبقة آنذاك حوالي 50 ألفا .

أ. التسيير الذاتي و البرجوازية:

وبعد تبني نظام التسيير الذاتي من خلال مرسوم مارس 1963، الذي سمح لها بالتسلل داخل أجهزة الدولة الإدارية وتشكيل نخبة إدارية جديدة، كما نجحت في أن تجد لنفسها مكانة بارزة في العملية الإنتاجية مع سياسة التأميمات وتكوين قطاعات الدولة. إن هذا الاختيار لم يكن عفويا، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤية مستقبلية واضحة،بالنسبة إلى البعض على الأقل، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها لاحقا، ولهذا كان الإسراع في تبني التسيير الذاتي من الجميع عمل له ما يبرره.

إذن الخيار الاشتراكي يمثل الأسلوب التنموي الأنسب للتكفل بمطالب السكان في هذه الفترة، السبيل الملائم لإحداث القطيعة مع الماضي الاستعماري ساهم أيضا في تعاظم دور الدولة، ودعم موقعها داخل نسيج المجتمع، وجعل كل الموارد تحت سيطرتها بفضل الطابع المركزي لتسيير الاقتصاد، إذن هذا الأسلوب سمح أيضا بالبرجوازية الصغرى بأن تواصل تربعها داخل هيئات الدولة وأجهزتها ويرتقي بها بفضل مستواها التعليمي إلى أعلى

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المناصب، فقد حقق لها الأسلوب المركزي أهدافه

رأسمالية الدولة ". حيث أدى تعدد هيئات التسيير الذاتي الصناعي (الجمعية العامة، مجلس العمال، لجنة التسيير، المدير) إلى إنقسام المؤسسات إلى سلسلة من المراكز التنظيمية التي تحتكر السلطة لمصلحتها الخاصة.

ففي هذا الصدد كتبت الباحثة Juliette تقول: "لقد تحول أعضاء الإدارة في ظل التسيير الذاتي الصناعي إلى ملاك جدد، حيث استمد هؤلاء الأعضاء سلطتهم و قوتهم من جماعات خارجية–الحزب والجيش– ليصبحوا في النهاية معارضين لتوجهات العمال."[1] وهكذا تمكن رجال الإدارة أن يكسبوا تحالف وهيئات التسيير الذاتي لصالحهم، ومن ثم تحولت هذه الهيئات من هيئات وضعت من أجل الدفاع عن مصالح العمال إلى هيئات معارضة لطموحاتهم و مطالبهم الاجتماعية.

وخلاصة فإن هذه المرحلة قد تميزت بالغموض والتعقيد على المستوى السياسي والاقتصادي، وما يمكن تسجيله من ملاحظات حول القطاع الخاص ما يلي:

- تطبيق التسيير الذاتي في القطاع الزراعي والصناعي حيث أصبحت 300 مؤسسة صناعية مسيرة من طرف العمال.
- قانون رقم277.63 في جويلية 1963، كان أول قانون للاستثمار يعترف بحرية الاستثمار وخلق المؤسسات وفق شروط صارمة موجهة للأجانب. وعليه بقي القطاع الخاص في وضعية غامضة تماما، حسب أهواء المسؤولين السياسيين لتلك المرحلة، وضعية تتراوح بين موقف سلبي من نمو القطاع وموقف يعتبر القطاع المرض الذي لابد منه. والذي يعتبر مكملا حقيقيا للقطاع العام.[2] هذا الموقف الغامض للنظام السياسي من خلال خطاباته الرسمية، أدى بالمستثمرين الجزائريين والأجانب إلى التأقلم مع الوضع وانتهاج مبدأ الانتظار أو التوجه إلى القطاعات الهامشية كالتجارة، الفندقة، المطاعم ...إلخ .

[1] يوسق سعدون: إشكالية الصراع في التنظيمات الصناعية الجزائرية 1962– م1993

[2] – نورالدين زمام :مرجع سبق ذكره ص 225

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأخيرا فإن استرجاع الموروث الاستعماري
النظام استطاعوا السيطرة على إدارة هذا الموروث والتحول إلى طبقة اجتماعية جديدة ، هي طبقة المقاولون و الصناعيين في مرحلة البناء.

يشير "عدي الهواري " أن النصوص القانونية بقيت متحفظة من الملكية الخاصة، تارة تصنفها باستغلالية يجب محاربتها،و تارة أخرى غير استغلالية يجب قبولها:

أ-**الملكية الاستغلالية:** تتمثل في امتلاك رأسمال –مؤسسة زراعية، صناعية، تجارية أو خدماتية –التي تسمح استغلال عمل الآخرين والحصول على الربح الذي يخدم المالك على حساب العامل.

ب- **الملكية غير الاستغلالية:** تتمثل في الأملاك التي يملكها الفرد لأجل عمله، مكانته، ثقافته، صحته... وبصفة عامة من أجل الاستغلال الفردي أو العائلي.

والاشتراكية تعترف بالملكية غير الاستغلالية وتدمجها في التنظيم الاجتماعي الجديد.

بالإضافة إلى الأملاك الشخصية والعائلية، فان الملكية الخاصة غير الاستغلالية تشمل وسائل الإنتاج البسيطة التي يمكن استغلالها بطريقة فردية أو بالاعتماد على يد عاملة محدودة.

هكذا حدد مفهوم الملكية غير الاستغلالية، الذي يسمح له حتى في المجتمعات الاشتراكية بممارسة نشاطات مقبولة اجتماعيا مثل:

- الصناعة الحرفية
- التجارة بالتجزئة
- الملكية الصغيرة للفلاحين والمربين
- وحدة الصانع أو المقاول الصغير.

القبول بمثل هذه النشاطات لا يخضع لخيار ظرفي بل لخيار إيديولوجي، فوجود قطاع خاص وطني لا يتناقض مع المرحلة التاريخية آنذاك حيث يسيطر القطاع الاشتراكي. لابد هنا من التفريق بين القطاع الخاص الذي يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، دون التأثير على النمط الاشتراكي، وقطاع خاص طفيلي أو كومبرادوري، الذي يمثل تهديدا ليس فقط للاشتراكية، بل للتنمية الاقتصادية المستقلة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ- **القطاع الطفيلي أو الكومبرادوري:** دور هذا
علاقاته مع المؤسسات الاستعمارية والاحتكارية الأجنبية، حيث يلعب دور الوسيط.

ب- **قطاع خاص ملك للوطنيين:** يوجد في الصناعة، البناء، السياحة...قطاع مملوك من طرف وطنيين، مؤسساته محمية في إطار القانون.مساهمته تتحدد في صناعات الألبسة الأخيرة. لكن هذا القطاع حسب " أحمد بن بيتور" سيمثل مستقبلا فضاءا لصعود الرأسمالية.

أما فيما يتعلق بنمو القطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية، فقد كان على الشكل التالي:

القطاع الخص في الزراعة:

لدى الجزائر ما يقرب من سبعة ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، كان المعمرون وحدهم يملكون منها 2.7 مليون هكتار والباقي موزع على الفلاحين الجزائريين، كان للمعمر الواحد 123 هكتار بينما المزارع الجزائري لا يملك إلا 13 هكتار.

قامت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بتأميم أراضي المعمرين وجعلت منها بالفعل قطاعا زراعيا عاما يخضع للإدارة في نهاية الأمر وأصبح الوضع ينقسم إلى :

أ/ قطاع عام زراعي يحتكر أخصب الأراضي ولا يشغل إلا 500.000 ألف عامل.

ب/ قطاع خاص لا يزال تقليديا ومنعدم العتاد أو (التجهيزات) مع إدخال تغيير في إدارة الأراضي التابعة للمعمرين سابقا فقط دون إصلاح جذري للهيكلة الزراعية، بحيث أدى تدخل الإدارة العمومية في تسيير القطاع العام إلى استمرار عمال هذا القطاع في حالة إجراء مثلما كانوا في عهد المعمر حتى أصبحوا يتخلون عن الاهتمام بتطوير الإنتاج وصيانة العتاد والحفاظ على الأراضي، بحيث بينت الدراسات والإحصائيات عام 1966 مثلا أن 9500 جرار من 16000 يملكها القطاع العام الزراعي فقد بلغت 600 مليون دينار جزائري في ذلك الوقت وهو مبلغ يساوي الموارد الجبائية المستمدة من النشاط النفطي، وهذه الأرقام تدل على تدهور وضعية القطاع العام بينما يساهم جمود القطاع الخاص في تدهور الإنتاج الزراعي بصفة عامة (الجدول).[1]

[1]- أحمد هني: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 146.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 01: حصة الزراعة في الإنتاج الخام

السنـــــة	1958	1963	1966	1969
الإنتاج الخام	9.4	11.2	12.4	17.5
الإنتاج الزراعي	2.5	2.3	1.6	2.4
حصة الزراعة(%)	22.5	22	15.8	15.1

المصدر: الجيلالي اليابس

ثم انطلق عام 1971 ما يسمى (بالثورة الزراعية) وهي عملية تتلخص في الحفاظ على أراضي القطاع العام. كما هي في هيكلها وإدارتها وتقوم بمساس القطاع الخاص (الزراعي) أي أن القطاع الخاص الذي كان يتحمل العيش في الأرياف لعدة ملايين من الأشخاص بزراعة الأراضي الأقل خصوبة (بينما الأراضي الخصبة العمومية كانت لا تتحمل إلا عيش 500000 شخص) أصبح عريضة لهجوم سياسي وتم تأميم حصة من قاعدته الأرضية وانكماش الفلاحون على ما تبقى لهم من أراضي.

بحيث تلخصت فكرة الثورة الزراعية في توسيع القاعدة الأرضية لقطاع عام عاجز في إنتاجه بدل أن تكون عملية ثورية في نمط الإنتاج وطريقه، ولذا اتسعت الفجوة الغذائية للبلاد ولاسيما بتقليص قدرات المزارعين الخواص وانعكست العملية على القطاع العام حيث أدى عجزه الإنتاجي إلى تقليص المحاصيل الزراعية وفراغ في الأسواق الداخلية الأمر الذي جعل الدولة تلجأ إلى الاستيراد أكثر فأكثر، وأدى إلى ندرة السلع في الأسواق وارتفاع أسعارها ولاسيما النمو الديموغرافي وارتفاع الموارد النفطية انطلاقا من عام 1973 وإعادة توزيعها عبر القطاع العام الزراعي والصناعي والإداري على شكل أجور ومداخيل عديدة، كلها عوامل أدت إلى انفجار الطلب على الموارد الغذائية واغتنم المزارعون الخواص

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الصغار هذه الفرصة، فباستغلال أراضيهم شيئ
الزراعة عنصرا للإثراء وعاملا في انعكاس الثورة الزراعية على هدفها.

بحيث أن المزارعين الصغار رهنوا أن العمل الفردي دون إعانة الدولة، هو عنصر التراكم، وهكذا ربما استوصلت عقيدة تربط الإثراء بالعمل الفردي وتبلورت هذه العقيدة في أوساط المجتمع حتى أصبحت تهيمن عليه في الثمانينات إذ أن الصدمة العقائدية التي واجهها القطاع العام والنمط الاشتراكي جاءت من نجاعة المزارعين الصغار الذين بتموينهم للأسواق سلطوا الأضواء على عجز القطاع العام وبعد سبع سنوات من انطلاق الثورة الزراعية كان الوضع كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: توزيع العتاد الزراعي ما بين القطاع العام و القطاع الخاص[1]

أنواع العتاد	القطاع العام	القطاع الخاص
جرارات	32150	10000
آلات الحصاد	4000	5
آلات حرث	72000	20100
شاحنات	3200	34
استهلاك الأسمدة (بالأطنان)	288800	122300

المصدر: الجيلالي اليابس

وإذا كان القطاع العام يحتكر أخصب الأراضي و75 % من وسائل الإنتاج فحصته في الإنتاج كانت لا تزيد على 25 % وتدهورت مع السنين حتى أصبحت 16% عام 1984 وهذا حسب الجدول التالي:

[1] – أحمد هني ،مرجع سبق ذكره، ص 463

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 03: حصة القطاعين العام والخاص

السنة / القطاع	1974	1984
القطاع العام	25	16
القطاع الخاص	75	84

المصدر: الجيلالي اليابس

ولا يتطلب فشل القطاع العام أكثر من هذا الدليل، وهذه المؤشرات هي الأرضية المادية التي أنجبت، تاريخيا عقيدة نجاعة القطاع الخاص وتفوق اقتصاد السوق وهذه ليست دعوة إلى هذين الأخيرين ولكن سوف نتطرق إلى أزمة القطاع العام بالتفصيل لاحقا.ففي سنة 1966 مثلا كانت المزارع العمومية تملك 16.000 جرارا منها 90500 عاطلة لأسباب مختلفة: عتاد قديم، فقدان قطاع الغيار،نقص في الصيانة، عدم وجود حوافز لرفع إنتاجية العمل...أما العمال فكانوا يقومون بأداء أقل جهد في انتظار أجرة شهرية ضعيفة، فهم يبذرون كلما استطاعوا من عتاد وموارد بسبب انعدام ما يدفعهم على تحقيق الربح والمبتغى أو إلزامهم بما يجب في تسديد الديون.

وانتهازا للطابع العقيم للقطاع العام أصبح المزارعون الخواص رغم الظروف السيئة التي كانت تحكم نشاطهم ورغم العراقيل والحواجز التي أنشأتها الإدارة في تداول السلع الرأسمالية أو تداول السلع للاستهلاك النهائي (كانت مراقبة جد مكثفة للطرق لمنع النقل الحر للخضر والمواد الغذائية) ومع ذلك أصبح هؤلاء المزارعون يحتكرون الأسواق حيث بسبب قلة السلع كانوا يبيعون منتوجاتهم بأكبر سعر ممكن، حتى أصبح البعض منهم من أغنى سكان البلد،أي أن الثورة الزراعية التي كان هدفها محو الفوارق الاجتماعية في الأرياف أدت إلى بروز شريحة جديدة من المزارعين الخواص حققوا إثرائهم بفضلها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القطاع الصناعي والتجاري:

بعدما تم تجميد وضعية الأملاك الاستعمارية وتملكها فيما بعد، أنشأت الدولة أرضية مادية لانطلاق القطاع العام في الصناعة والتجارة، وفي الوقت نفسه حرم القطاع الخاص الأرضية نفسها لانطلاقه.

إن القطاع العام الصناعي والتجاري جديد من حيث الأرضية المادية الاستعمارية التي انطلق منها لم تكن مثلما كانت في الزراعة أي أرضية واسعة وذات تراكم سابق لذا ماعدا بعض الأنشطة المنجمية والتحويلية في صناعة الحديد أو الطاقة، لم يرث القطاع العام من الاستعمار وحدات صناعية بمعنى الكلمة.[1]

وتميز هذه الظاهرة مصير القطاعين العام والخاص في الصناعة والتجارة عن مصيرها في الزراعة.

كذلك بالمثل، لم يكن للقطاع الخاص في الصناعة والتجارة أرضية مادية تضعه في موقف مماثل للقطاع الخاص الزراعي، فإذا كان القطاع الخاص الزراعي مستقلا عن الدولة بسبب ملكيته التاريخية فلم يكن القطاع في الصناعة والتجارة مستقلا عن الدولة أو الإدارة العامة إذ هي التي ستمنح له ترخيصات النشاط والحصول على المحلات والعتاد (التجهيزات).

ولذلك كان هناك فارق جذري ما بين القطاع الخاص في الزراعة والقطاع الخاص في الصناعة والتجارة، فالقطاع الخاص الزراعي تطور بمعزل عن الإدارة العامة بينما وقع إنشاء قطاع خاص صناعي وتجاري وتطوره بترخيص وتحالف مع الإدارة العامة.

وهذا يعني أن القطاع الخاص الصناعي والتجاري نشأ في ظل حماية إدارية أدت به إلى الخضوع والتأييد للنمط الإداري لتنظيم الاقتصاد، لذا فهو لم يكن في الأصل قطاعا معاديا للتنظيم الاقتصادي الإداري...إذ أن نظام الترخيص سمح له بتشييد مراكز احتكارية تعود عليه بأرباح هائلة ولا تسمح –عبر تحالفه مع الإدارة بقيام منافسة له وذلك بعدم منح الترخيص لأصحاب الأموال الآخرين أو الطامحين في النشاط المماثل وبذلك تستنتج ما يلي:

1- نلاحظ في الزراعة وجود قطاعين عام وخاص متنافسين ومتناقضين.

---

[1] حويتي أحمد،"سياسة التصنيع في الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر،العدد7،1993،ص 217.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- أما في الصناعة والتجارة نلاحظ وجود
التكاملية نفسها وتتعدم المنافسة بينهما إذ أن السلطة توزع الأنشطة عليهما في إطار تكاملي:

"فالقطاع العام متخصص في الصناعات التقليدية والقاعدية والأنشطة الكبرى بينهما الخاص القائم برخصة من الإدارة العامة متخصص في الإنتاجات التي لا ينتجها القطاع العام، وكل واحد محتكر في ميدانه لذا فهما متحالفان اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا"،[1] ويدل هذا على الفرق الكبير الموجود ما بين القطاع الخاص في الزراعة والقطاع الخاص في الصناعة والتجارة فالأول متمسك بقواعد الجهد الفردي وتجنب الاحتكاك بالإدارة وهو يولد عقيدة لبيرالية، أما الثاني فهو وليد الإدارة والهيكلة الاحتكارية العمومية، وبالتالي فهو متمسك بتشغيل إداري للاقتصاد ونظام التخطيط والترخيص وعدم المنافسة، وهو يولد عقيدة تؤيد نمط التنمية المخططة إداريا في ظل الاشتراكية، لذا فهو قطاع يستمد ريعا أكثر مما يولد ثروة فعلية، وهكذا تطور في البلاد اقتصاد معتمد على المداولة أكثر مما هو معتمد على العملية الإنتاجية.

إن الحلقة التي تحكم تشغيل القطاع الصناعي والتجاري تتمثل في استخدام النفط والغاز وبيعهما للخارج عن طريق شركة عمومية، وهكذا يستمد البلد عمله صعبة تسمح بشراء مواد من الخارج يجري تداولها الداخلي من طرف القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص وتحقيق تراكم دولي، ولذا عندما يتغير سعر النفط والغاز يدخل القطاعان الصناعي والتجاري في أزمة لأن تراكمه تداولي أكثر منه إنتاجي.

الصعوبات التي اعترضت نمو القطاع:

ومهما كانت قدرة التسيير الذاتي على الاستمرار، فإنه في بداياته الأولى يعتبر من أهم الوسائل الهجومية لمواجهة توسع البرجوازية والحد من هيمنتها. بالإضافة إلى عملية التأميم التي ساهمت هي الأخرى حسب " عبد القادر جغلول " في دحر البرجوازية الوطنية، فقد أصاب التأميم مجموع أراضي القطاع الاستعماري إلى جانب مجموعة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف بإسم الأملاك الشاغرة، وبعض قطاعات الصناعة التحويلية، كالتبغ

[1] -M.E.BENISSAD. Econnomie du développement de l'Algérie OPU.1982.P134-135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والكبريت والمطاحن. الأمر الذي منع البرجوازية المتروكة. لهذا يلاحظ أن التأميم في السنوات الأولى من الاستقلال كان يغلب عليه طابع التسرع،حيث مس حتى بعض الحوانيت والمقاهي.

فقد قضى احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978) على الوسطاء الخواص وصاحبه في داخل البلاد توسيع وتعزيز هياكل الدولة في ميدان التسويق، حيث تم إنشاء شركات وطنية تحتكر تسويق منتوج معين والشركة الوطنية للأروقة الجزائرية ومهمتها التسويق بالتقسيط، وتعاونيات فلاحية تتكلف بتسويق الخضر والفواكه. ويواكب احتكار الدولة على النقل احتكارها على وسائل وعتاد النقل، بحيث أنها كانت تحتكر إنتاج واستيراد وتسويق الشاحنات والقطارات والسفن و جميع أنواع العربات.

يرى " أحمد هني " أن احتكار الدولة للأملاك العقارية التي تركها المعمرون، وصدور إجراءات قانونية تجمد الملكية العقارية، قد عرقل النشاط المعماري الخاص، فانعدم إنشاء وفتح متاجر خاصة جديدة، مما أدى إلى انعدام التنافس ما بين الخواص.[1]

وعزز تحكم الدولة لقنوات تسويق السلع شبه احتكارها على وسائل النقل سواء عبر الشركة الوطنية للخطوط الجوية أو الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة البحرية.

استراتيجية البرجوازية الوطنية:

أ. استراتيجية التكيف والانتظار:

إن الحدث العام على المستوى الاجتماعي أثناء مرحلة المخططات التنموية هو تطور البرجوازية الصغيرة، ويقصد "عبد اللطيف بن أشنهو" بالبرجوازية الصغيرة تلك الفئة التي تملك وسائل الإنتاج الفكري أو المادي والتي تبيع في السوق نتائج إنتاجها من السلع والخدمات.

فقد كان توسع الأسواق بفضل سياسة الدولة في الاستثمار والاستخدام كان بدون شك أصل التحول الكبير للشروط والأفاق الاقتصادية للبرجوازية وكذلك لبنيتها.[2]

---

[1] – أحمد هني : مرجع سابق، ص25

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو،مرجع سابق،ص 488

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعدما عرفت تقلص القاعدة الاقتصادية للبر
نمط التنمية المطبقة منذ 1962 قد أدى بالعكس إلى توسع كبير في القاعدة الاقتصادية وفي أعداد البرجوازية اليدوية والفكرية حيث تدل إحصائيات 1966 و 1967 على توسع في فئة المستقلين غير الزراعيين تلك الفئة التي تنازع الفئات الأخرى المتنوعة كالمهن الحرة والحرفيين. غير أن أسواقها قد توسع بشكل كبير كما هو الحال بالنسبة للحلاقين وأصحاب المطاعم والناقلين والمصلحين من كل الأنواع ... إلخ.

يرتبط توسع المستقلين بشكل وثيق مع تنوع نموذج استهلاك الشرائح المتوسطة واستهلاك الجزء الأكبر من الطبقة العاملة. ومما لا شك فيه أن هذه البرجوازية قد تطورت كثيرا بفضل تطور الدولة الجزائرية. ويجب أن نشير بشكل خاص أن بعض أفراد هذه البرجوازية تأتي مباشرة من الطبقة العاملة نفسها المحلية أو المهاجرة ومن بعض أجزاء الشرائح المتوسطة التي كان أفرادها مأجورين قديما في القطاع العام، لينتقلوا إلى الإنتاج التجاري.

يطرح توسع البرجوازية بعض المشاكل النظرية والعملية، فعلى مستوى النظري يجب الإشارة إلى أن هذه الديناميكية في تطور البرجوازية تتعارض مع التوقعات النظرية التقليدية التي تكون بان التنمية الاقتصادية الاشتراكية تؤدي إلى تقلص حجم البرجوازية العددي وقاعدتها الاقتصادية. وهذا حدث هام تشترك فيه معظم الدول النامية. فالبرجوازية لم تتقلص سواء من الناحية العددية أو من ناحية الأهمية الاقتصادية، قد وسعت على العكس قاعدتها الاقتصادية وكذلك سيطرتها السياسية بفضل تطور الدولة وتناقضات هذا التطور.[1] ومن المهم أن نشير – في المستوى النظري دائما– إلى أن البرجوازية بعيدة إن تكون طبقة حليفة للطبقة العاملة أو لطبقة الفقراء، غالبا ما تشكل طبقة متميزة تماما بطموحاتها السياسية والاقتصادية. وعلى المستوى العملي يؤدي تطور البرجوازية إلى تصرفات ضد الدولة ومؤيدة في غالب الأحيان لتحرر اقتصادي في قطاعات هذه البرجوازية. وسواء تعلق الأمر للوصول إلى وسائل الإنتاج أو بالتحكم في الأسعار أو في الأسواق فإن البرجوازية تطور إيديولوجية ضد التحكم وضد الدولة، لصالح حرية اقتصادية في الاستيراد وفي الأسواق.

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو: نفس المرجع ، ص 490.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أنها تشكل أيضا بسبب دخولها " طبقة العاملة أو في الشرائح المتوسطة التي ترى في البرجوازية هدف مثالي. وليس من الغريب أن نلاحظ أنه غالبا ما تشكل دخول البرجوازية عنصر مقارنة بالنسبة لأجراء القطاع العام منه وغير العمال. وليس من قبيل الصدفة أن يقارن أطباء الصحة العمومية دخلهم مع دخل التجار.

ب. **استراتيجية الهجوم:**

انتقلت البرجوازية من الانتظار والتكيف إلى دور الهجوم بالمعنى المزدوج لهذه الكلمة، فمن جهة هناك هجمة لهذه الطبقة الاجتماعية للحصول على توضيح لوضعها الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالضرائب والأسعار وللوصول إلى وسائل الإنتاج وأماكن مزاولة النشاطات المهنية. ووصل بعض الفئات المتطرفة من هذه البرجوازية إلى حد التساؤل عن صلاحية قواعد الدولة المتعلقة بالتجارة وبالأسواق. وتجدر الإشارة إلى هذه الاستراتيجية الهجومية ستثمر مستقبلا إجراءات إصلاحية، وأن **هذه** الهجمة ستنتصر،[1] بالرغم من اعتراض القوانين آنذاك لمحاولات البرجوازية في توسيع مجال التراكم فيما يتعلق بالاحتياط العقاري والسكن.

كما تتمثل الاستراتيجية الهجومية في انتشار قوى القطاع الرأسمالي الخاص التي تغيرت تطلعاتها فيما يتعلق بالتراكم عما كانت عليه في الماضي. وليس من المبالغة أن نقول أنه خلال مرحلة قصيرة استطاعت البرجوازية الجزائرية بتجميع الأموال دون أن تشتغل في السياسة. فكان هناك تحول في الاتجاه الاستراتيجي للبرجوازية المحلية التي ترغب أن تغير – بواسطة سلطة الدولة– قواعد توزيع مجالات تراكم رأس المال. فإلى جانب الجو الإيديولوجي الذي تخلقه ومناوراتها السياسية، هناك العديد من الدلائل المعبرة عن هذه الهجمة، ففي الميدان التجاري يشكل مبدأ تأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة عائقا هاما أمام توسع مجال التراكم لهذه الطبقة، فقد تمكنت من إلغاء المبدأ الدستوري لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.[2]

---

[1]– عبد الله بن دعيدة: "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 165

[2]عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص 510

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما فيما يخص تجارة الجملة الداخلية فـ
وغياب نظرية واضحة في الموضوع أديا إلى بقاء تجارة الجملة للمنتجات الصناعية بعيدة عن سيطرة الدولة بما فيها منتجات القطاع العام.

وفيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية فالتجديد الذي حصل في هذا الميدان هو إطلاق حرية تسويق منتجات الأراضي العامة، أن وضع القطاع العام أو التعاوني في منافسة مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية، أدى في الحقيقة إلى توسع سيطرة القطاع الخاص على المنتجات الزراعية.

أما في القطاعات الأخرى غير التجارة، فإن هجمة البرجوازية تهدف إلى إعادة تحديد مجالات تراكم رأس المال، حيث نلاحظ بوضوح اتجاه القطاع الخاص نحو قطاعات محددة: السكن والسياحة.

لقد شرح "عبد اللطيف بن أشنهو" أنه في ظل غياب تنظيم للقطاع العام، خاصة المحلي للبناء، سنشهد تحولا كبيرا في السيطرة على هذا القطاع لصالح المؤسسات الخاصة، يليها تحولا في الصورة السياسية في الجزائر دون التوصل إلى تلبية الحاجات الأساسية للسكان.[1]

أما في الصناعة كانت الأوضاع غامضة نسبيا، فرغم أنه لا أحد يقبل بتدخل القطاع الخاص في صناعات التجهيزات أو السلع الوسيطية، إلا أنه توجد أصوات ترتفع للدفاع عن تدخل أكثر نشاطا للقطاع الخاص في ميدان السلع الاستهلاكية الصناعية.

ما يلاحظ على هذه الاستراتيجية الهجومية أنها ما تزال بعيدة عن إنتقاد مبدأ وجود القطاع العام في فروع الاقتصاد التي ما تزال فيها التقنية المعقدة والأموال المستعملة وصعوبات السيطرة على الإنتاج موضوعيا كبيرة جدا. غير أن ما يلاحظ بوضوح هو هجومها الواسع في ميدان البناء والأشغال العمومية وكذلك في ميدان السلع الاستهلاكية.

توضح هذه العمليات المختلفة بشكل بديهي الاستراتيجية الهجومية للقطاع الخاص في هذه المرحلة، فإعادة هيكلة المؤسسات هي عملية تمس المؤسسات الوطنية فقط، في حين أنه من المنطق أن تكون أداة إعادة تنظيم شامل للاقتصاد كله بما فيه المؤسسات الخاصة.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، نفس المرجع، ص 512

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التخطيط والبرجوازية:

أدى الوضع العام للأسواق منذ انطلاق المخطط الرباعي الثاني فيما يتعلق بسلع الاستثمار والسلع الوسطية أو سلع الاستهلاك إلى تشجيع النمو السريع للقطاع الخاص في الصناعة والبناء والأشغال العامة والتجارة.

فعدم التوازن بين العرض والطلب في مجال السكن، النقل ... بالإضافة إلى ارتفاع وتنوع استهلاك السكان كانت في الأصل في ريع مختلف فروع النشاط التي تتمتع بمستوى طلب ينفي كل منافسة ويشجع على العكس سوقا شبه احتكارية إن لم نقل احتكارية.

وفي مثل هذا الظروف ظهر أن وسائل إدارة ورقابة القطاع الخاص غير فعالة هكذا فإن لجان الاستثمار التي يرأسها الجهاز المركزي للتخطيط لم تعد وسيلة توجيه للقطاع الخاص حيث أن المؤسسات الخاصة بمردوديتها العالية لا تشعر بالحاجة إلى مساعدة مالية من الدولة أو لإعفاء ضريبي مقابل التزامات تقيدها. فالتمويل الذاتي يتناقض تناقضا كبيرا مع تخطيط الاستثمارات .

كما أن مراقبة الأسعار والإجراءات الضريبية فقدت فعاليتها في متابعة المؤسسات لأن المصالح المعنية لم تكن لديها الوسائل القانونية أو البشرية لضبط القطاع الخاص في نموه الشديد السرعة. أما النظام المصرفي فلم يكن مخولا قانونا لضبط نشاط المؤسسات الخاصة الذي كان وضعها المالي مستقلا عن النظام المالي. فالمؤسسات الخاصة لم تعمل بمبدأ الاعتماد لدى مصرف واحد المطبق على المؤسسات العمومية.

ونظام التصريحات الكلية للاستيراد الذي تسيره المؤسسات العمومية بدلا أن يكون أداة لرقابة وتنظيم القطاع الخاص، كان في الواقع مصدر للثراء والمضاربة وانقطاع للإنتاج.

لقد كانت الثغرات التنظيمية في وظيفية المؤسسات العمومية التجارية المصدر لربوع سهلة استحوذ عليها القطاع الخاص. بما أن هذا الأخير يسوق أو يستعمل سلعا تنتجها المؤسسات بالإضافة إلى استعماله لآلات ومواد نصف مصنعة تستوردها خلاصة القول القطاع الخاص أثناء مرحلة التخطيط أختار أسلوب المضاربة بدل المشاركة في الجهد الإنتاجي. فالتخطيط لم يتمكن لا من الوجهة القانونية ولا العملية من قيادة وضبط القطاع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاص، ذلك أن وسائله أضحت غير كافية لتوجي
وإستراتيجيته التجارية، فالمعلومات حول هذا القطاع بقيت شحيحة ومتفرقة ما منحة بذلك هامشا من الحرية لهذا القطاع.

لا نبالغ إذ قلنا بأن ديناميكية وأسلوب سير القطاع العام يمثلان الأساس الموضوعي لنمو القطاع الرأسمالي الخاص في الصناعة وخصوصا في التجارة فالزيادة السريعة لحجم الاستثمارات العمومية بعد 1967 أدت إلى زيادة مماثلة في كتلة الأجور التي يوزعها القطاع العام. نتيجة لتطور التوظيف سواء في القطاعات الإنتاجية أو الإدارات فأصبحت هذه الديناميكية رواج أسواق سلع الاستثمار والاستهلاك، مما أدى حسب "عبد اللطيف بن اشنهو" إلى ظاهرة فريدة في تاريخ الاقتصاد الجزائري تمثلت في إعادة هيكلة الأسواق، والتي قادت القطاع الخاص إلى اقتحام واسع لصناعات سلع الاستهلاك أو البناء، وبالتالي فرصة لتحقيق تراكم سريع للرأسمال[1].

وهكذا فإن القطاع الخاص قد استفاد كثيرا من منطق الأسواق التي طورها القطاع العام كما أنه إنتفع من ظروف ملائمة للمردودية نتيجة تلاعبه بالأجور والأسعار في آن واحد.

فبالنسبة للأجور نجد أن القطاع الخاص يستعمل قوة عمل تتكون أساسا من العمال غير المؤهلين أو ذوي التأهيل الضعيف، الأمر الذي يمكنه من دفع أجور قليلة وممارسة العمل الأسود.

ما يمكن ملاحظته حول هذه المرحلة هو أن القطاع الخاص وجد فرص التفاوض، وفرض تدريجيا مكانته في السياق الاقتصادي الوطني من خلال إستراتيجيات مختلفة سمحت له بتدعيم رأس ماله الخاص ومن ثم توسيع قاعدته الاقتصادية والاجتماعية.

تميزت مكانة القطاع الخاص في إطار موجة المخططات التنموية بالتغير، من جهة كانت هناك نية لتشجيعه لكن تحت سيطرة مؤسسات الدولة، من خلال إلصاق صبغة ثورية جديدة باعتباره غير استغلالي وضد الإمبريالية. ومن أجل منح ثقة أكبر للخواص الجزائريين

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق،ص 175

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السلطة الحاكمة آنذاك أصدرت قانون الاستثمار شروط ووسائل المساعدة لنمو القطاع الخاص كما تضمن القانون ضمانات للرأسمال.

من بين الشروط التي حددها هذا القانون للقطاع الخاص ما يلي :

- عدم الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والحيوية.
- إجباره على عدم منافسة القطاعات الاقتصادية للدولة.

من أجل تأكيد النوايا الحسنة للدولة اتجاه القطاع الخاص، صدرت مجموعة من الأجهزة والهياكل:

- خلق لجان تمنح القروض حسب أهمية المشاريع مثل اللجنة الوطنية للاستثمار CNI واللجنة الوزارية.
- تعهد الدولة بعدم تأميم المؤسسات الخاصة إلا في حالة ظروف استثنائية.
- خلق هياكل لمساعدة وتوجيه وإعلام المستثمرين كـــ: SARPI، CAD، CCIA BPI .

إذن عرف القطاع الخاص لهذه المرحلة تطور نسبيا وذلك بحجم المشاريع المقبولة من اللجان الجهوية والوطنية للاستثمار، حيث سجل 688 مشروع أي 77.3 % من مجموع الاستثمارات خلال فترة 1967-1980 . كما هو واضح في الجدول التالي :

جدول رقم 04: تطور عدد المشاريع المقبولة من طرف C.N.I وC.R.I (1967-1973)

السنة	67	68	69	70	71	72	73	المجموع
اللجنة الوطنية للإستثمار	21	52	104	59	12	13	02	263
اللجنة الجهوية للإستثمار	44	168	175	78	29	16	23	533
المجموع	65	220	269	137	41	29	25	786

المصدر: الجيلالي اليابس : ص 249

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالرغم من قلة الإحصائيات الحقيقية حول
استطاع أن ينمو بشكل كبير. حيث يكتب "الجيلالي اليابس" عن هذه المرحلة ما يلي: "نهاية مرحلة 1962 /1972 تمثل بالنسبة للرأسمال الخاص فرصة للنمو، كما تمثل إستراتيجية لاحتلال قطاعات إنتاجية محددة، وبناء قواعد صناعية، وفرصة لدخول الرأسمال التجاري والصناعي في علاقة وطيدة ..."[1]

الأهم في هذه المرحلة بالنسبة لـــ" حميد تمار" هو النية السياسية في الاعتراف القطاع الخاص وطني كان أو أجنبي. ففي أكتوبر 1970 يقر "هواري بومدين" أمام إطارات المركزية النقابية بأحقية القطاع الخاص في الوجود شرط أن لا يحاول المساس بالثورة: "وإذا كنت قد قلت أن القطاع الخاص محميا من طرف قوانين الدولة، فإن هناك خط أحمر، ولا أحد عليه تجاوزه....وعلى الذين اختاروا الثروة الابتعاد أو البقاء بعيدا عن الثورة."

كما حدد الميثاق الوطني سنة 1976 مهمة وحدود القطاع الخاص: "في الجزائر، الملكية الخاصة لا يمكن أن تكون مصدرا للقوة الاجتماعية، كما لا يمكنها أن تكون قاعدة لعلاقات الاستغلال بين الملكية الخاصة والعمال. يمكنها فقط أن تمارس في حدود حيث لا تستطيع أن تمثل لا حاجزا ولا عقبة أمام اتجاه مجتمعنا نحو الاشتراكية. "[2]

هذه المرحلة تميزت بركود نسبي للقطاع الخاص كما تشهد على ذلك عدد المشاريع المسجلة (200مشروع فقط)، وبالمقابل أستطاع القطاع من منافسة القطاع العام في مجالات البناء والأشغال العمومية، خاصة على صعيد التوظيف بداية من 1975.[3]

التبريرات التي يمكن أن نسوقها لهذا التراجع عديدة، يمكن الإشارة إلى :

- توقف الدولة عن تقديم الدعم والامتيازات لصالح القطاع الخاص.
- النزعة التنموية غير الرأسمالية المسيطرة على النظام وعلى الحزب الوحيد.
- مختلف الإصلاحات و التأميمات التي أنجزت في تلك الفترة.

هذه الإجراءات دفعت بالصناعيين الوطنيين إلى تغيير المواقف، حيث اختاروا إستراتيجية الانتظار وعدم المغامرة.

---

[1] - Djilali liabes capital prive et patrons d'industrie en algerie 1962-1982.c.r.e.a. P374
[2] M.e. benissad : Op.Cit P 29
[3] Omar derras, « place du secteur prive industriel national dans l'economie algarienne" insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales,n 1-printemps-1997,p159.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- وأخيرا حل G.P.A* سنة 1970 و تعويـ
عمليا بداية من 1974 والذي وضع حدا لحرية نشاط القطاع الخاص في مجال الاستيراد و التجارة الخارجية.

في الوقت الذي كانت فيه الدولة بحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريعها التنموية الكبيرة، نجدها تتخذ إجراءات لوقف أو تعطيل نمو القطاع الخاص الوطني. هذا الأخير وعكس التوجه الرسمي راح يخلق وحدات إنتاجية صغيرة لا يتعدى عدد عمالها 05 أفراد،ولا تحتاج إلى رأسمال كبير، قابلة للتغيير في أي وقت.

جدول رقم 05: تطور القطاع الصناعي الخاص حسب حجم الوحدات الإنتاجية :

السنة/الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
0-4 عامل	-	2.201	3.201	3.339	5000
5+ عامل	-	1.845	2.618	2.731	4.387
المجموع	3358	4.046	5.819	6.070	9.387

المصدر :الجيلالي اليابس ص 419

من الصعب الحصول على أرقام حقيقية عن هذه المؤسسات كون هذه الأخيرة لا تصرح بعدد عمالها هروبا من الضرائب. لكن عموما وبالرغم من نقص وتيرة القطاع الخاص خلال هذه المرحلة إلا أنه استطاع التأقلم مع الإيديولوجية الاشتراكية المعادية له (الميثاق الوطني 1976، التأميمات، الثورة الزراعية.....) وبالتالي حافظ على مكانته، في هذا الصدد يشرح "الجيلالي اليابس " هذا التناقض بشكل جيد : " لم يسبق لأية برجوازية أن وجدت في دولة وطنية معارضة للرأسمالية، الدعم والمساعدة...."[1]. كما يمكن الإشارة إلى ملاحظات هامة لـــ "عبد الطيف بن أشنهو " عن هذا التعايش :

[1] D,liabes OP cit p569

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- تطور القطاع الخاص على حساب القطاع ال
des imputs التي تتطلب استثمارات عالية التكاليف، ومدة زمنية طويلة، وتحكم تكنولوجي عال، وترك المجال للقطاع الخاص أن يحول هذه المنتجات ويعطيها valorise قيمتها النهائية.
- إستفاد من منتجات القطاع العام بأسعار محددة، ويبيع منتجاته بأسعار أعلى في أسواق يحتكرها لوحده، وبالتالي فإن ادخاره هو نتيجة للتضخم المبرمج، للاستيلاء على احتياط القطاع العمومي، ولعدم إحترام القوانين الخاصة بالأجور وبظروف العمل.
- إستفاد من نمو الطلب المتزايد بفضل الاستثمارات العمومية، وتخصص في قطاعات إنتاجية ذات تكنولوجية بسيطة، وتخلى عن كل الأنشطة ذات التكاليف العالية، والمردودية غير المضمونة. إذن نشاطات القطاع الخاص تتركز حيث تكون الأسعار عالية الارتفاع وهامش الربح غير مراقب.
- مكانة القطاع الخاص من النظرة الأولى فإن قطاع التجارة كان تحت سيطرة القطاع الخاص بفضل شبكة انتشاره، فقد غطى 68% من القيمة المضافة سنة 1978. وبالتالي إحتكر تجارة التجزئة ذلك أن الدولة قليلة الحضور، وقام بهذا النشاط مؤسسات فردية صغيرة وبدائية، مردودها قليل عموما، 60% من هذه المؤسسات مختصة المواد الغذائية،تتمركز في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 300 ألف نسمة، أي المناطق ذات الدخل المرتفع مقارنة بالناطق الأخرى.
- يعود إحتكار القطاع الخاص لنشاط التجارة بالتجزئة إلى صعوبة مراقبة الدولة لفائض التوزيع ولشروط البيع الفعلية إلى المستهلكين. أما فيما يخص التجارة بالجملة، فالقطاع الخاص عرف تمركزا جغرافيا معتبرا في المناطق التالية: العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة.

احتلت المواد الغذائية المرتبة الأولى، بينما تحتل تجارة الملابس المرتبة الثانية، أما التجارة في التجهيزات الصناعية (وسائل الحلاقة، الفندقة....) كانت مراقبة كليا من طرف القطاع الخاص.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذن القطاع الخاص وجد في التجارة و المض
التجاري نفسه، التي كانت عاملا في ارتفاع أسعار التوزيع باعتمادها على النمط التالي:

المستورد/المنتج

↓

تاجر الجملة

↓

المناول

↓

تاجر التجزئة

↓

المستهلك

المصدر: بنيسعد، ص196

أما الخواص الذين ابتسم لهم الحظ وتمكنوا من قبل امتلاك أو احتلال المحلات التي تركها المعمرون، استطاع هؤلاء أن يراكموا أموالا ضخمة في مدة قصيرة مستفيدين من الاحتكار الفعلي الذي منحتهم لهم الدولة. فهم لا يخشون ظهور منافسين لهم، وبالتالي تعزز الإثراء السريع لهؤلاء الخواص القائمين سابقا بفضل عراقيل إدارية ورخص للقيام بأي نشاط تجاري أو صناعي وبوجود قلة في الأسواق.

عوض أن يكون هؤلاء الخواص معارضين لاحتكار الدولة في شتى الميادين، أصبحوا يدركون أن إثرائهم مرتبط بذلك الاحتكار وبالتالي ساندوا وأيدوا تلك السياسة مما ساهم في استقرار النظام.[1]

رغم المجهود الاستثماري الهام، فإن الاستراتيجية التنموية خلال هذه المرحلة لم تحقق عددا من أهدافها الأساسية "التنمية الذاتية" وإن حققت نتائج معتبرة في مجال الخدمات كالتعليم و الصحة...

[1] احمد هني : مرجع سابق، ص26.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقابل هذه الإخفاقات، نجحت هذه التجربة
الخاص، حيث أفادت البرجوازية المحلية من التشجيعات التي وفرتها الدولة ومن التجهيز الأساسي الذي قامت به، ومن تنازل الدولة عن القطاعات التي تدر أرباحا عاجلة ومرتفعة كالمضاربة العقارية، البناء، السياحة، النقل، التجارة والخدمات الأخرى. إلى جانب ما وفره الاستثمار في الصناعة والزراعة.

مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي:

أصبح القطاع الخاص يضم مؤسسات يتراوح عدد عمالها بين 05 و100 أجير، قد حقق رقم أعمال يتراوح بين 200000 إلى 50 مليون دج. فحسب دراسة قام بها المعهد الوطني للانتاجية والتنمية، فإن القطاع أصبح يتحكم في 33% من أنتاج مواد التجهيز والاستهلاك، و66% من إنتاج المواد الاستهلاكية النهائية.

كما أصبح يحتكر بعض الأنشطة الإنتاجية، ينتج 100% من الجلود الصناعية، 75% من الأحذية، 75% من المواد النسيجية التي تنتجها البلاد.

- **جدول رقم 06: مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي سنة 1978 بالملايين و بالنسب:**

المحروقات	2433	% 22.1
الصناعة	4161	%16.9
البناء والأشغال العمومية	2590	%19

المصدر:بني سعد ص126

أما على مستوى التشغيل فقد كانت مساهمته غير قليلة، لكنها وبالمقارنة مع حجم الإنتاج تصبح أقل بكثير، تعود هذه الظاهرة إلى معايير التوظيف لدى كل من القطاع الخاص والعام.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جدول رقم 07 : التوظيف في القطاع الصناعي

القطاعات	الحجم
الصناعات	2920
الصناعات الغذائية،المشروبات	18328
الصناعات النسيجية	15529
الجلود والأحذية	1228
الكيماوية	3250
مواد البناء	2175
الحديد والصلب	16340
الخشب، الفلين	8409
صناعات أخرى	5497
البناء والأشغال العمومية	115252
النقل	9063
المجموع	**193710**

المصدر:بني سعد، ص127.

في تحليله لنمو القطاع الخاص الصناعي يشر " بن يسعد " إلى الملاحظات التالية:

- القطاع الخاص يتجه إلى الأنشطة الإنتاجية الأكثر مردودية في الآجال القصيرة (النسيج، الصناعات الغذائية..).
- يتركز جغرافيا في ثلاثة مدن كبرى (العاصمة، قسنطينة، وهران)، التي تضم 60من المؤسسات الصناعية الخاصة، كما يتمركز في مدن أخرى، تيزي وزو، تلمسان، المدية...
- شديد الارتباط بالمؤسسات العمومية (التي تحتكر التجارة الخارجية)، والتي تمونه بالتجهيزات والوسائل. هذا الارتباط تدعم من خلال تبني قانون احتكار التجارة الخارجية بداية من 1978، الأمر الذي جعل القطاع الخاص يدخل في أزمة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عموما، فان عملية التصنيع السريع و المكثف
بنية المجتمع الجزائري، إذ تمكنت البرجوازية الصغيرة الصاعدة من تحويل نفسها إلى قوة اجتماعية مسيطرة اتخذت شكل " برجوازية الدولة"، كما أعطت العملية نفسها، بالرغم من خطاب إيديولوجي شعبوي، دفعا لبرجوازية محلية تمتد جذورها في فروع الخدمات والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة.كانت هذه الطبقة رغم صغر حجمها عدديا وتهميشها سياسيا حتى نهاية السبعينيات، ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها. لكن منذ ذلك الحين بدأت الأمور تتغير، اذ تم الاعتراف بها كقوة مؤثرة و بشكل متزايد في عملية اتخاذ القرار في أجهزة الدولة.

4. مرحلة التحول 1989/1979:

كان للفراغ السياسي الذي تركه "هواري بومدين"، فرصة لنمو النزعة اللبيرالية، حيث حرر المبادرات وفتح مجال الطموح واسعا، ذلك أن الرجل يعتبر صانع للتجربة التنموية السابقة. فقد إحتدم الصراع بين تصورين اثنين:

- تصور يؤكد على أحقية المؤسسات السياسية بقياداتها في الحزب والدولة على قيادة البلاد نحو التنمية على النمط الاشتراكي، وقد تزعم هذا الاتجاه " محمد يحياوي ".
- تصور براغماتي ذو تقاليد تكنوقراطية، يسعى إلى المزيد من التفتح والمسايرة للتطور في ظل المتغيرات الدولية، يقود هذا التيار "عبد العزيز بوتفليقة".[1] لكن المؤسسة العسكرية اختارت مرشح أخر(الشاذلي بن جديد) كحل وسط لقطع الطريق أمام البارونات القوية للنظام السابق (بوتفليقة ويحياوي).

شرع الرئيس الجديد في سياسته تحت شعار " من أجل حياة أفضل "، برنامج واسع لتوفير حاجيات المواطن، بناء السكنات، الطرق، الجامعات، المستشفيات، تحرير تجارة الخضر والفواكه....نال من خلاله الرئيس ثقة الشعب.

منذ الثمانينات بدأ هذا الخطاب الجديد يحمل في طياته ملامح الخصخصة والانفتاح، لكن هذا الخطاب بقي محتشما وغير علني إلى غاية 1985 أين بدأت تظهر بوضوح الرغبة في إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي. حيث اقتنعت السلطة لضرورة إحداث سلسلة من الإجراءات استجابة للمطالب الاجتماعية التي تجاهلها النمط التنموي السابق،

[1] نور الدين زمام، مرجع سبق ذكره، ص158

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعدما عملت الظروف الدولية على ضرورة الح
ومن أجل تفعيل الجهاز الاقتصادي بأسلوب أكثر حرية وعقلانية ولا مركزية.

فكانت أولى محاولات هذه السلطة هو تصحيح الخط التنموي السابق بحصر المعوقات والأخطاء وذلك عن طريق تقييم عام لحصيلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والهدف هو الخروج من مشروع تنموي جديد للأمة الجزائرية، كان ذلك في مؤتمر حزب جبهة التحرير بين 27-31 جانفي 1979. بعدها انطلقت حملة المراجعة للسياسة الاقتصادية السابقة والتي بدأت من خلالها مسيرة الانفتاح وبداية نهاية الاشتراكية.

بناءا على الأخطاء السابقة بدأت مسيرة التصحيح بترسانة من الإجراءات، حاولت إصلاح الاقتصاد وتحديد الأولويات، وإحداث توازن بين القطاعات، خاصة بعد ما تم إهمال قطاع الزراعة والسكن لصالح قطاع الصناعة الذي نال حصة الأسد وأدى إلى خلل بنيوي تحتي، عاد وإنعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها. وذلك بتفوق المصنع على المدرسة وعلى المزرعة حسب " حميد تمار ".[1]

فكرة الإصلاحات ذات النزعة اللبيرالية لبلادنا تعود إلى سنة 1985، تاريخ نهاية سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية. ومحاولة من النظام آنذاك إخفاء الأزمة على الأمة، إنتقد الرئيس " شادلي بن جديد " ومساعديه **بشدة وعلنا اشتراكية بومدين** وهذا دون التخلي عن التسلط المتعدد الأشكال Autoritarisme Politico -Policier فكانت نقطة الانطلاق نحو سياسة الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد دون إصلاح الجانب السياسي.

وفي خطاب أمام إطارات حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1985 صرح الرئيس "شاذلي بن جديد " ما يلي: "يوجد فقط تسيير عقلاني يرتكز على معايير محددة عالميا، مع الأسف أن هذه المعايير لم تحترم ببلادنا، الجانب الاجتماعي يطغى على الباقي ..." وبالنسبة للرئيس الدولة كانت "كالبقرة الحلوب" ولآن عليها بالانسحاب من الساحة الاقتصادية والاجتماعية. لهذا الغرض أحدثت "هيئة سياسية " بقيادة " العربي بلخير" مدير الديوان بالرئاسة، تضم "مولود حمروش " الأمين العام للرئاسة، "مسعودي زيتوني" وزير الصناعة الخفيفة، "بشير رويس " وزير الإعلام ومجموعة من الضباط السامين للجيش، بالإضافة إلى

[1] Hamid temmar : strategie de développement indépendant. le cas de l'Algérie Opu, p135

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رجال أعمال مرتبطين بالأوساط الأجنبية، ه
Cercles du Pouvoirs Réels، كانت تجتمع في سرية خارجة قاعات الرئاسة أين تدرس " المعلومة الحقيقية " وتركب القرارات الحاسمة Montages décisifs .

بهذه الطريقة ارتسمت الوجهة اللبيرالية الجديدة في وسط العشرية السوداء كما كانت تسمى. إذن بدأت مسيرة الانفتاح بظهور إجراءات بين سنة1980-1982، ثم تدعمت لتزداد وتيرتها بين 1985-1988، ولعل أهم ما يؤكد الرغبة في الانفتاح هو تدخل وزير الصناعات الخفيفة السيد "محمد زيتوني" في خريف 1985 من خلال مقال: "من أجل اقتصاد حديث"، يشير فيه الوزير إلى عالمية القوانين الاقتصادية في إنتاج الثروات، وما يمكن استخلاصه من هذا المقال هو الإشارة وبدون غموض إلى المبادئ الأساسية لإيديولوجية لبيرالية، تطالب بوقف تدخل السياسة في تسيير الاقتصاد، ونهاية دولة الرفاه L'état Providence. حيث يؤكد الوزير:"... يجب أن نعرف أن أي دعم فهو سلوك ضد الاقتصاد، مادام أنه يؤدي إلى التبذير..."[1] ويؤكد على أن بناء السكنات حتى ولو أنه يعبر عن حاجة اجتماعية فإنه لا يمكن اعتباره استثمار منتج، مادام ذلك يتطلب أموال طائلة على حساب مشاريع اقتصادية قادرة على تحقيق مردود أفضل، ويطالب بصراحة الدولة بالتخلي عن جهودها الاجتماعية.

هذه التصريحات تمثل المنعرج في السياق الإيديولوجي والسياسي في الجزائر، فلأول مرة مسؤول سياسي من مرتبة وزير يصرح وبدون غموض أنه ضد الدولة المساهمة Etat Interventionniste وأنه مع تشجيع القطاع الخاص. لكن هذه التصريحات لا تمثل القطيعة مع النظام السياسي والاقتصادي آنذاك، بل تبرز التوجه والتصور اللبيرالي الجدي الذي بدأ ينمو داخل السلطة السياسية.

وبعد سلسلة من الإجراءات التنظيمية وبداية تحرير بعض القطاعات الاقتصادية، بدأ يظهر شكل جديد من الفردانية، الذي بدأ ينمو ويتوسع في ظرف جديد دون عراقيل إدارية، سياسية أو حتى أخلاقية. فأصبح الحقل الاجتماعي فضاءا للتعبير والتظاهر، للثراء السريع، الذي أصبح يمثل قيمة اجتماعية وأحد أهم أهداف المواطن.[2]

[1] Annuaire de l'Afrique du nord ,1998, cnrs. éditions.
[2] -Ahmed dahmani: OP CIT P75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا الظرف تميز بانتشار واسع للاستهلاك، حيث أصبحت الجزائر تستورد كل شيء وبكميات تفوق الطلب الوطني لبعض المواد ذات الاستهلاك الواسع. الأمر الذي جعل الجزائر في تبعية أكثر للأسواق العالمية من حيث التموين من المواد الحيوية:الغذاء، الدواء، التجهيزات...إلخ.

لكن مثل هذه المشاريع تتطلب أموال ضخمة، كما تتطلب المزيد من الاستيراد، كما أن انهيار أسعار البترول بداية من 1981، كان أول إنذار للسلطات.فالمقربين من الرئيس اقتنعوا آنذاك أن " دولة الرفاه " قد أوشكت على نهايتها، والدولة لا تستطيع مواصلة توفير الحاجيات لكل المواطنين (عمل، تعليم، علاج مجاني، مواد غذائية....) اعتمادا على موارد المحروقات فقط، وبالتالي من الوهم أن نبني اقتصادا عصريا في حالة بقاء أربعة ملايين عامل نشط موظفين عند الدولة، و طالبوا بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية[1].

ما يمكن استنتاجه من هذه الفترة ومن سلسلة الإصلاحات أنها لم تكن تحمل مشروعا اقتصاديا واجتماعيا منسجما، حيث كان شعار هذه الفترة"من أجل حياة أفضل".

انتظر الجميع حتى سنوات 1984-1985 تاريخ تدهور أسعار المحروقات للحديث عن ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية وعميقة.

من أجل التكيف مع الصعوبات المنتظرة ما بعد البترول، أصبح الإصلاح بالنسبة للقيادة الجديدة حتميا، فالمرحلة الكمية انتهت، وعلى الاقتصاد أن يدخل مرحلة النوعية من خلال أربعة محاور، القطاع الخاص، إصلاح القطاع الزراعي، التعديل الهيكلي انسحاب الدولة التي سنتطرق إليها لاحقا:

القطاع الخاص ينال الثقة:

كانت سنة 1985 بداية جديدة لإصلاحات جذرية من خلال المخطط الرباعي 1985-1989 حيث انتقل الخطاب الرسمي من شعار:" من أجل حياة أفضل " إلى شعار آخر: "العمل والصرامة لضمان المستقبل"، هذا التغيير في تصور وعمل الدولة فرضته ظروف دولية خانقة (أزمة المحروقات). وفي هذا الظرف فإن نمو القطاع الخاص تدعم بقانون

[1] Maurice Lemoine : l'Algérie au risque des impatiences, le monde diplomatique,juillet 1991.ced -rom

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاستثمار سنة 1982 والذي يؤكد بصفة جالية ر
من خلال جملة من القوانين والمراسيم أخرى تبنتها الدولة في ظل سياسة الانفتاح.

يمكن استنتاج أن الدولة لا تريد أن تؤطر النشاطات الاقتصادية للخواص وإنما تريد فقط توجيهها، فقد قسمت النشاطات الاقتصادية إلى قطاعات:

أ. قطاع إستراتيجي:

لا يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيه ويضم هذا القطاع: البنوك، التأمينات، المناجم، المحروقات، الحديد، النقل الجوي، البحري.... بصفة عامة النشاطات التي تمثل السيادة الوطنية.

ب. قطاع ثاني:

يضم نشاطات ذات أولوية: مفتوح للقطاع الخاص، والقانون لا يحدد هذه الأولويات وإنما يعطي بعض الإجراءات: الصناعات الغذائية: التجهيزات، النصف المصنعة، الخدمات، السياحة، النقل البري، المرافق الرياضية والتسلية، البناء والأشغال العامة...

هذه القطاعات يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها، وبعيدا عن هذه الإجراءات الجديدة التي تأتي في ضوء دعم النشاطات، فإن الهدف الأساسي للدولة يكمن في الاعتراف الصريح بالقطاع الخاص كمتعامل اقتصادي مكمل لكنه ضروري جدا في بعض القطاعات.[1] كما أن الغرفة الوطنية للتجارة لم تعد جهازا إداريا بل أصبحت هيئة تضم المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، تلعب دورا أساسيا في تنظيم وتوجيه الاستثمار، وأصبح بإمكان الخواص الاستيراد مباشرة دون الاعتماد على المؤسسة العمومية، والشرط الوحيد أمام المتعاملين هو الاعتماد على الموارد المالية الذاتية.

تم مناقشة الإستراتيجية الجديدة للدولة اتجاه القطاع الخاص عبر جملة من الندوات حول مقارنة نسبة النجاعة لدى كل من القطاع العام والخاص، نتائج هذه الندوات التي درست من طرف أجهزة الحزب الواحد والصحافة العمومية، وبين مؤيدي القطاع العام وأنصار القطاع الخاص، الاتجاه الأول تمسك بالخطاب الاشتراكي الذي يمجد دور الدولة،

[1]Rachid tlemçani, état,bazar et globalisation,l'aventure de l'infitah en Algérie, Alger,éditions el hikma,1999,p41.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما أنصار القطاع الخاص اعتمدوا الهجوم على ا
ومن جهة أخرى محاولة إعطاء شرعية للقطاع الخاص باعتباره أكثر إنتاجية وفعالية. يصف "IGNACIO RAMONT" الوضع: "إن الدولة بنت مركز" رياض الفتح" تحت إدارة ضابط عسكري، لكن المتاجر كانت تسير من طرف خواص، والهدف هو جعل هذا الفضاء نموذجا لديناميكية وفعالية القطاع الخاص.[1]

لكن مطالب أنصار القطاع الخاص بقيت بسيطة وغير طموحة ذلك أنها لم تطرح مسألة خصخصة القطاع العام كلية، ولم تعارض سياسة التنمية المتبعة من طرف الدولة آنذاك، بل اقتصرت على المطالبة برفع الضغوطات البيروقراطية التي كانت تعرقل تطور هذا القطاع خاصة في مجال احتكار التجارة الخارجية.

الإجراءات التشريعية والتنظيمية الجديدة كانت تميل إلى القطاع الخاص لكن تعبر كذلك عن إرادة الدولة في تحديد وتأطير هذا القطاع، هذه النصوص تبين الدور المزدوج للدولة تجاه القطاع الخاص، فمن جهة تشجعه ومن جهة أخرى تفرض عليه التخلي عن منطق المضاربة لصالح منطق الإنتاج. حيث حدد الميثاق الوطني الحدود بين القطاع الخاص غير الاستغلالي: "وبين قطاع خاص طفيلي ومضارب الذي يرتبط بالمصالح الاستعمارية وباحتكارات رأسمال الأجنبي، والذي يمثل خطرا بالنسبة للاشتراكية ولكل تنمية اقتصادية مستقلة للدولة".[2]

إذا التوجه الجديد للسلطة يطالب القطاع الخاص بالمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني في حدود التي يفرضها احترام التوجهات السياسية المحددة من طرف الدولة. يجسد المخطط الخماسي 1980 -1984 هذه الرغبة: " الغاية بالنسبة للسياسة الاقتصادية كانت ولازالت تطمح إلى استعمال كل القدرات الإنتاجية الموجودة بما فيها قدرات القطاع الخاص لأنها تساهم في النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تعمل على منع القطاع الخاص إلى الاستحواذ على دور في مختلف القطاعات يسمح له بالتأثير على القرار الاقتصادي

[1] Ramonet ignacio, declin de la rente pétrolière et essor du secteur privé le monde diplomatique, cedrom-sni.

[2] Ahmed dahmani – Op Cit p433 –

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والسياسي في مراقبة السوق، وفي الحصول العمال".[1]

وضعت الدولة آليات لمراقبة القطاع الخاص، بالإضافة إلى عراقيل عديدة من أجل أن يبقى القطاع الخاص في تبعية للقطاع العام، من بين هذه العراقيل ما ورد في القانون الثالث للاستثمار الصادر في 21اوت1982 والذي ينص على:

- عدم السماح للمستثمر في الاستثمار في أكثر من مشروع.
- تحديد سقف الرأسمال في أقل من 30 مليون دج.
- كل مشروع بحاجة إلى ترخيص من طرف لجنة رسمية في دراسة المشاريع الجديدة في إطار الأهداف المجددة من طرف الدولة.

أصبح القطاع الخاص معترفا به، وبالتالي استفاد من التسهيلات التالية:

- معفى من دفع الضرائب مدة 05 سنوات.
- سهولة الحصول على قروض بنكية وإمتيازات أخرى.

نتيجة هذه الترسانة القانونية، عادت الثقة بين القطاع الخاص والدولة، وعرفت الوحدات الإنتاجية توسعا معتبرا، والإحصائيات الرسمية هذه المرة أصبحت أكثر دقة ووفرة، حيث انتقل عدد المؤسسات من9.378 سنة 1980 إلى14.154 سنة 1984.

وفعلا جاء قانون المالية سنة 1985 بتسهيلات وحوافز جبائية تتمثل في: الاستثمار، التمويل للعملة الصعبة... سمح هذا القانون للبنوك بمنح قروض تقارن 30% من الاستثمار العام خاصة للطبقات التالية: المجاهدين، ذوي الحقوق، وأبناء الشهداء ....

كما تم التخفيف من الاحتكار للتجارة الخارجية بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد ومباشرة التجهيزات الجديدة من أجل إنتاج السلع والخدمات. لكن حجم القطاع الخاص بقي محدودا في أقل من 10 ملايين دج بالنسبة للمؤسسات الخاصة، إلى 30 مليون دج بالنسبة للمؤسسات ذات الأسهم SARL. فالاستثمارات الخاصة تدرس من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل(C.N.A.*) التي يترأسها وزير التخطيط .

2 –D LIABES Op Cit p435

* Commission National D'agrément

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رغم هذه التسهيلات إلا أن علاقة القطاع ا
1983 حتى ديسمبر 1987 سجل 5186 مشروع مقبول، 27% فقط تم إنجازه، بسبب العدد الهائل للوثائق المطلوبة عند طلب أي مشروع استثمار، إضافة إلى تباطؤ الإدارة الجزائرية في الرد على هذه المشاريع وفي تنفيذها.

فكانت هذه السلوكات بمثابة عراقيل أمام نمو وتطور نشاط القطاع الخاص، فكانت النتائج معاكسة لما تطمح إليه الدولة.

أما التوزيع الجغرافي للقطاع الخاص فاقتصر وبصفة محددة على الشمال الجزائري: العاصمة، وهران، البليدة...، أما ولايات الهضاب والجنوب فكانت أقل جاذبية، مع الإشارة إلى تطور نسبي حسب القطاعات، ففي سنة 1986 يمكن ترتيب أو تصنيف قطاعات الاستثمار كما يلي :

- 27 % في السياحة، المقاهي، الفنادق، المطاعم.
- 19% في الصناعات الحديدية.
- 14% في مواد البناء.
- 14% في الكيمياء، المطاط، البلاستيك.
- 6.4 % في الخشب، الورق، الفلين.
- 2.5% في الأشغال العمومية.

الملاحظة هنا أن السياق الدولي الاقتصادي آنذاك لم يكن في صالح دول العالم الثالث، فانهيار أسعار المحروقات، وانخفاض قيمة الدولار سنوات 85-86، عمقت من الأزمة، وعليه فالقطاع الخاص لم يسلم من هذه الأزمة. كما يوضحه الجدول التالي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جدول رقم 08: تطور المؤسسات الخاصة حسب

1988 20− 20+	1987 20− 20+	1986 20− 20+	1985 20− 20+	1984 20+ 20−	السنة SME
271	216	252	29 352	34 170	المناجم
1492	1406	1053	1077	935 91	ISMME
263	280	253	269	189 57	مواد البناء،الزجاج
4429 108	4548 112	6184 104	4464 91	4288 90	الصناعات الغذائية
2060 268	2475 297	3118 288	1773 281	3216 267	النسيج
706 43	711 58	893 58	816 50	794 54	الجلود/الأحذية
2250 67	1376 63	1841 60	1765 55	2064 75	الخشب،الفلين،الورق
802 44	750 45	605 30	210 31	470 32	صناعات أخرى
13707 770	14081 818	15697 794	12119 766	13369 785	المجموع

المصدر :إنسانيات مجلة جزائرية في الأنتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية رقم 01 ربيع 1997 .

5. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ونمو القطاع الخاص:

إن احتكار المؤسسات الوطنية للتجارة الخارجية خلال 1970، وبداية مشروع الثورة الزراعية، تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE) في 1971، والمصادقة على الميثاق الوطني سنة 1976 كونه يتضمن "**التوجهات الأساسية للسياسة التنموية**"، أنتجت

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذه الأخيرة غضب الشرائح الضعيفة التي تد
المعارضة للنهج الاشتراكي وللثورة الزراعية.

فعلا ومنذ استقلال الجزائر كان ولا زال التراث الاقتصادي حسب "غازي حيدوسي" يعتبر على أنه غنيمة حرب Butin de Guerre، تتوزع بالمساواة من طرف طبقات Surnommées. وكان بالتالي موضوع صراع خفي بين العمال وأفراد الحكم المرشحين لخلافة المعمرين. فبالنسبة لهم، المؤسسات الوطنية، المسيرين، والمجموعات العمالية تمثل عقبات تعرقله عن بسط أيديهم على جانب من الإقتصاد الوطني.

وبوفاة هواري بومدين، مهندس النظام السياسي للجزائر المستقلة في 27 ديسمبر 1978 سمح رحيله للقوى الاحتكارية من تنفيذ مشاريعها الإصلاحية عن طريق تفتيت المؤسسات العمومية والاستيلاء على العقار الحضاري.

1.5. تفتيت المؤسسات العمومية:

طلب الرئيس " شاذلي بن جديد " الذي خلف هواري بومدين من وزير التخطيط وتهيئة الإقليم، تحضير حوصلة وتقييم شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة 1978-1967، والوقوف خاصة على المظاهر السلبية من اجل مواصلة مسار التنمية والمحصلة النهائية من هذا هو منع الطبقة التقنوقراطية الجديدة والطبقات السوسيومهنية الموكلة لتجسيد صناعة قاعدية، من أن تستغل سلطة القرار الاقتصادي في ظل الدولة بفضل مراقبتها للمؤسسات الوطنية التي كانت تمثل آنذاك المحرك الأساسي للتنمية في البلاد.

وبهذا توصل محرري التقييم إلى الإشارة بأن المؤسسات العمومية عبارة عن Gouffres Financiers، وأن كبر حجمها Gigantisme، جعل منها دولة داخل دولة،[1] وأن هذه المؤسسات تقوم بوظائف اجتماعية مبالغة: السكن، النقل، التعاونيات، المخيمات الصيفية ...بين 1980 و1984، وبناءا على هذا التقييم غير البريء حسب "محفوظ بن نون"، تم هيكلة 70 مؤسسة وطنية وإعادة تنظيمها إلى 472 مؤسسة متخصصة حسب النشاط، أما المؤسسات الولائية والبلدية تضاعفت بشكل رهيب.

[1] –MAHFOUD bennoune, OP.Cit.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غالبية مقرات المؤسسات العمومية الجديدة
اعتبارات أخرى ودون وسائل التي من شأنها ضمان نجاح العملية. في نفس الوقت الذي جرى فيه تفتيت المؤسسات الوطنية كانت المؤسسات بالضفة الأخرى (دول متقدمة) تعرف حركة الاندماج والتزاوج Fusion، حتى تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الداخلية والخارجية المتزايدة بفضل مسار العولمة والثورة التكنولوجية والعلمية.

في آخر المطاف فإن الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، أوقفت مسار التنمية الصناعية وساهمت في عزل الإطارات والكفاءات، منه من فُصل أو أُجبر على مغادرة البلاد ومنهم من دخل السجن.

هذه العملية لم تؤدي فقط إلى غضب الرأس مال البشري للمؤسسات العمومية وإنما أدت إلى فقدانها (المؤسسات) لعقولها Cerveaux ولذاكرتها الجماعية. في هذا الإطار يكتب M.mekideche : " إعادة هيكلة المؤسسات انتهت إلى تقسيم الريوع التجارية، والتي أدت بدورها إلى ظهور نموذج للاستهلاك خارجي مدعم إداريا، هذا النموذج ساهم بقسط كبير في نمو الاقتصاد غير الرسمي عن طريق استرجاع القيمة المضافة للمؤسسات وتدعيم أسعار الاستهلاك، العملية وصلت في الأخير إلى تأكيد للتسيير البيروقراطي والمركزي، الأمر الذي ساهم في تدهور المؤسسات العمومية " .[1]

2.5. إصلاح القطاع الزراعي:

التراث الزراعي بدوره لم ينجو من إعادة الهيكلة، بسبب فشل مشروع الثورة الزراعية. بين 1962 و1967 أكثر من 22 ألف مزرعة استعمارية تضم 2,4 مليون هكتار والتي تمثل 46 % من الأراضي الزراعية تم تقسيمها إلى مستثمرات فلاحية مسيرة ذاتيا من طرف العمال سنة 1994 ، هذه الوحدات وزعت إلى ما يعرف بـــ DAS *.

أما فيما يتعلق بالعقار الحضري، فالحكومات تنازلت لصالح فئة من النظام عن إمتيازات كبيرة: محلات كبيرة، سكنات ... بأثمان رمزية، فشاعت ظاهرة الاستيلاء على

[1] - M.Mekideche : Algérie entre Economie de Rente et Economie Emergente. P35 Dahleb
* - DAS : Domaines Agricoles Socialistes.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الممتلكات العمومية العقارية والإنتاجية، وعرفت لتفتيت المؤسسات.

إذن إعادة الهيكلة العضوية أنتجت مشاكل عديدة للمؤسسات الجديدة وللوحدات الزراعية، التي أصبحت تواجه مشاكل ذات طابع مالي وتسييري. وعلى سبيل المثال فقط قدرت خسائر هذه المؤسسات بين 1984 و 1987 بـــ 125 مليار دينار.

ففي سنة 1987، صدر مرسوم وزاري بتسمية قانون 19-87 يمنح للعمال الدائمين حق التصرف في معظم الأراضي الزراعية في إطار جماعي ودون تقسيم وبطريقة متساوية بين جميع أعضاء المستثمرات، المستفيدين من هذا الإجراء سيصبحون وبصفة آلية ملاكا لوسائل الإنتاج، السلطات تحل التعاونيات الخدماتية وتجعل من المستفيدين الجدد في علاقة مع البنك الفلاحي للتنمية الريفية، بهذا تكون الدولة قد انسحبت فعليا.

وبعد ذلك أصبح المستفيدون بصفة جماعية أو فردية مسؤولين في تسيير مستثمراتهم، مطالبين بتحضير المشاريع الإنتاجية، تنفيذها، تموينها وتسويقها. وكل فرد من المجموعة عليه أن يشارك شخصيا بهذه الأعمال، ولا توجد أية أوامر خارج المستثمرة بإمكانها التدخل نظريا في هده النشاطات.

وفي الحقيقة فإن تطبيق هذا القانون تميز بعدم الانسجام والتسرع، ذلك أنه فرض نتيجة علاقات الصراع بين أصحاب الإمتيازات، حيث أصبح كل فرد أو مجموعة تفرض معاييرها الخاصة حسب قانون الغاب.

وللإشارة أخيرا نجد أن من بين المستفيدين، فئات لا علاقة لها بالزراعة كالتجار، الانتهازيين ... مستغلين شبكة علاقاتهم بالإدارة على المستوى المحلي أو الجهوي. فمنح الأراضي وتوزيعها تم بصفة غير عادلة، ولا تأخذ بعين الاعتبار القدرات الحقيقية للعمل ولتسيير الجماعات. [1]

وفعلا، 2,47 مليون هكتار تابعة لـــ DAS وزعت بطريقة جائرة على 27131 مستثمر، منها 22028 مستثمرة فلاحية جماعية، و5103 مستثمرة فردية، وقد بلغ عدد المستفيدين حوالي 165670، بينما عرف حجم المستثمرة تناقصا معتبرا.

[1]– غازي حيدوسي: مرجع سابق، ص131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذه الوضعية يمكن قراءتها وتفسيرها بدور

توزيع الأراضي الزراعية كان يتم داخل قسمات FLN وعلى مستوى البلدية والدائرة وبالتالي يظهر من بين المستفدين عدد كبير من كبار الموظفين والضباط المتقاعدين، ووزراء سابقين .....

وأخطر من ذلك، وفي هذا الظرف، وزع رؤساء البلديات أراضي زراعية ملك القطاع (DAS) إلى أشخاص خاصين Particuliers تحت غطاء " أراضي للبناء " Des Lots à Batir. هذه الانحرافات الخطيرة حسب "أحمد دحماني " أدت إلى نزاعات وصراعات غير منتهية، حتى أن جهاز العدالة لم يستطع الفصل فيها بسبب عدم استقلاليته، وغياب نصوص قانونية ملائمة.[1]

وخلاصة وانطلاقا من مرسوم وزاري بسيط قامت السلطة آنذاك بحل كل الموروث الزراعي لأمة بين صيف وخريف 1987. إن إنسحاب الدولة من القطاع الفلاحي انعكس سلبا على تطوره، فأغلقت مراكز التكوين والإرشاد الفلاحي وحلت مختلف هيئات التأطير التقنية والاقتصادية، كما عرفت القروض الفلاحية الموجهة لهذا القطاع نقصا فادحا نتيجة عدم التنظيم الذي أصبح يميز هذا النشاط.

هذه العوامل دفعت المستثمرين بالتخلي عن الجانب التقني والعلمي والجنوح إلى الممارسات الثقافية والتقليدية. بشكل عام هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في تفشي ظاهرة المضاربة في الإنتاج الزراعي. حيث أن معظم المستثمرين أصبحوا يعانون من مشكلة الديون لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما جعلهم يؤجرون أراضيهم لأشخاص انتهازيين سرعان ما جسدوا كل أشكال المضاربة، ذلك أن الهدف الوحيد بالنسبة لهؤلاء هو الربح فقط.

ومن هنا نستخلص أن التصور والتنفيذ لهذه الإصلاحات، أنتج إختلالات خطيرة على مستوى النسيج الاجتماعي، ساهم بشكل كبير في مظاهرات أكتوبر 1988 .

حسب " مقيداش " هذه الإصلاحات، استفادت منها القوى الاجتماعية الطفيلية التي تملك علاقات ريعية في جهاز الدولة والنظام الاقتصادي، البنكي العمومي، عن طريق

[1] Ahmed dahmani : Op.Cit. P 123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قروض بنكية غير قابلة للتعويض والتي كانت

المحظوظة والتي تملك رأسمال نقدي وثقافي، تحالفت مع موظفي عارضت الشرائح الكادحة défavorisées الديموقراطية والسوق خوفا من فقدان حقوقها الدولة الذين أصبحوا يميلون لقيم الديموقراطية والسوق، والسبب حسب "عدي الهواري " أنها كانت مهيأة جدا لخوض معركة المنافسة على الأملاك، الخدمات والمناصب.[1]

وبالمقابل الاجتماعية كالسكن، العمل، العلاج، التعليم

3.5. برنامج التعديل الهيكلي:

إتفاقيات"Stand-by" في أفريل 1994 ومارس 1995، التي وقعتها الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي، فرضت عليها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للخروج من الأزمة الخانقة.

مفهوم التعديل الهيكلي في الحالة الجزائرية يعني تغيير جوهري في أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد بسبب الإختلالات التي أحدثتها، كما يعني كذلك ضرورة دفع مجموع المجتمع إلى العمل باعتباره ترجمة اجتماعية لانسحاب الدولة.

أما أسباب التعديل في الجزائر عديدة ذات طابع اقتصادي أولا، لكن هذا لا يلغي العوامل السياسية، هل يمكن ربط عمل الدولة بالإختلالات الاقتصادية ؟ نشير هنا إلى أن تكاليف التنمية وتطوير الجهاز الإنتاجي كانت عالية بينما الإنتاج لم يكن كذلك .

الاقتصاديون يشيرون إلى أن المعامل المتوسط للرأسمال عال جدا، فالمؤسسات العمومية المكتظة بالعمال Surchargées d'effectifs ، تطبق أسعارا 'سياسية' Des prix politiques ، [2] كما أنها غير منظمة تنتج خسائر ،بينما البنوك مطالبة بتمويلها نقدا. عندما تكون هذه المؤسسات في حاجة إلى موارد، تعود إلى البنك المركزي أو إلى الخزينة العامة لطلب الدعم ،وبهذا بدأت مؤشرات التضخم في التطور في اقتصاد عرضه ضعيف.

تمويل القطاع الاجتماعي هو كذلك مصدر هذه الإختلالات، فالاقتصاديون يشيرون منذ مدة إلى أن ميكانيزمات، تجنيد، توجيه واستعمال الموارد المالية في الجانب الاجتماعي

[1] Mohamed liassine ,op cit p134
[2] Andre Prenant : « de la croissance à l'ajustement », Annuaire de l'Afrique du nord P 810.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كان عشوائيا ،حيث شكل مصادر ريعية للبعض و
الحكم . فحالة الطب المجاني خير مثال لتوضيح هذه الفوضى. إضافة إلى التعليم، السكن... إلخ.

الأخطاء المرتبطة بغياب أو ضعف استقلالية المؤسسات حيث يسجل ثقل الأعباء المالية للتنمية وعدم تجنيد الإطارات والعمال وبالتالي ضعف الإنتاجية. كما أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار، نسبة البطالة، نسبة الفائدة وعلى مستوى الأسواق بصفة عامة، أنتج إختلالات كبيرة أثرة على منح الموارد: المنتجات المدعمة ذات الاستهلاك الواسع Surconsommes، ارتفاع Surevalution للعملة، شجع بطريقة آلية الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي خاصة الزراعي منه. بالإضافة إلى ذلك فالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة المتزايد، أثقل المصاريف العمومية وأحدث عجزا ماليا .

كل هذه التبريرات الإقتصادية لم تكن سلبية في حد ذاتها، فقد أشير إليها منذ وقت طويل لكنه كان لا بد من انتظار الضغوطات الخارجية لسنوات 1985-1986 لتجد هذه التبريرات اعتبارا لها .

فالاقتصاد الوطني كان دائما بحاجة إلى التعديل الذي يعني العقلانية والصرامة في استعمال الموارد المالية ، لكن هذا المصطلح – الشائع في كل مكان – أصبح غير مرحب به باعتباره يعني اللبيرالية المتوحشة أو بصفة خاصة التجارية والقضاء على القطاع العام وعلى المكاسب الاجتماعية في مجال التعليم، الصحة خاصة وبالتالي كان التعديل غير ضروري .

4.5. إنسحاب الدولة: La Désétatisation

في التنظيم الاقتصادي انسحاب الدولة يمكن أن يشير إلى إعادة تقسيم الحدود بين القطاع الاقتصادي العام والخاص، سواءا عن طريق الخوصصة الشاملة أو الجزئية للقطاع الأول، وتشجيع القطاع الثاني، أو عن طريق تطور سريع للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

في الجزائر، انسحاب الدولة عن طريق خوصصة القطاع العام، تجسد ميدانيا بصفة واضحة في القطاع الزراعي خلال الثمانينات، كما أشارنا ذلك سابقا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن الانسحاب قد يعني كذلك انسحا
التكوين، الصحة، السكن، الكهرباء الريفية، الماء...) يمكن أن يتحقق بواسطة خوصصة هذه الخدمات أو بإدماجها ضمن اقتصاد السوق من خلال أسعار حقيقية.

المعنى الثالث انسحاب الدولة، هو الذي لا يؤثر على التغيير في شكل الملكية، بحيث يقتصر على أشكال التسيير، فالمؤسسات العمومية تصبح تسيّر بطريقة مستقلة عن مراكز القرار الحكومية، الأمر الذي يسمح بتحرر الاقتصاد من السياسة Dépolitiser l'économie .

ومن هذا المنظور، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات لسنوات 1971، من خلال خلق مجالس تمثيلية للعمال داخل المؤسسة، يشكل هده القانون شكلا من أشكال تخلي الدولة عن القطاع العام، لكنه لم يثمر استقلالية فعلية للمؤسسات عن أجهزة الوصاية.

نشير هنا أن هدا المطلب – الاستقلالية – كثيرا ما رفعه إطارات ومسيري المؤسسات العمومية منذ 1970 أمام موجة المخططات التنموية، مطالبين باستقلالية التسيير والحق في الدخول للتجارة الخارجية، لكنه لم يحقق مطالبهم إلا في سنة 1988 مع صدور القانون الجديد للمؤسسات العمومية E.P.E ، وبالتالي تغيرت الوضعية لكن في ظروف أكثر تعقيد.

1.4. قانون المؤسسات الإقتصادية العمومية: E.P.E

ينص هذا القانون على جملة من المبادئ منها :

الدولة عبارة عن مساهم Actionnaire وليس مسيّر Gestionnaire، ملكيتها تتحقق عن طريق مجالس المساهمة التي تشكل ما يسمى بـــ الهولدينغ Des Holdings ، لتسيير أسهم الدولة، وبالتالي تصبح المؤسسات مستقلة .

إذن المؤسسات أصبحت تخضع للمنطق التجاري، استثماراتها تحدد من طرفها، وهذه الاستثمارات تموّل من طرف البنوك على أساس مردوديتها. فالمؤسسات تتفاوض مع البنوك حول نشاطاتها الاقتصادية، ولا يمكن أن تعتمد على الخزينة عند حدوث العجز المالي أو الخسارة، بإستثناء المهام الإستراتيجية أو الخدمات العمومية الموكلة له .

وأخيرا المؤسسة العمومية تصبح حرة في تحديد الأسعار وتسيير مواردها البشرية حسب حاجياتها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نلاحظ جيدا أن الإجراءات المتخذة ليست

تمركز لهذه الأخيرة داخل إقتصاد السوق حيث يسود نظام التعاقد Le Contrat مع البنوك، الممونين، العمال والدولة المساهمة .

تدعم هذا التشريع سنة 1990 بقانون حول العملة والقرض، ينظم استقلالية البنك المركزي إتجاه الخزينة، ويحدد وظائفه: التنظيمية، المالية، البنكية. كما يعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخارجي.

كما يتجسد مصطلح "انسحاب الدولة" في عدم تدخلها في التنظيم الاقتصادي La Régulation de l'économie عن طريق :

- خفض التدعيم، خفض الضغوطات الجبائية، خفض المصاريف العمومية.
- خفض من الحماية. وهذا الشكل من تخلي الدولة عن مهامها، ارتبط مع دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه المتمثلة في:
- خفض العجز المالي أي التقليل من منح المساعدات للمؤسسات وللمستهلكين.
- إعادة النظر في قيمة الدينار، أي الرفع من الأسعار الداخلية ووقف الاستيراد.
- تحرير التجارة الخارجية، بمعنى التقليل من حماية الصناعة الوطنية.

وقد رفضت حكومة " بلعيد عبد السلام " سنة 1993 هذه الشروط نظرا لانعكاساتها الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تغيير الحكومة. يرى " محمد لياسين " أن مسار الإصلاحات الاقتصادية قد كسر بعض " الطابوهات" الخاصة بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية (التي لا رجعة فيها) – الاشتراكية، التخطيط الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية– كما قضى عل بعض الوسائل التنظيمية (أسعار المواد الأساسية)، لكن عمليا هذه الإصلاحات لم تعط اقتصادا منتجا أو تنافسيا، بل أنتجت اقتصادا بدون سيولة fluidité واقتصادا فوضوي déréglementée.[1]

اقتصاد سمح لعدد من المتعاملين الخواص بالسيطرة على الأنشطة ذات الربحية rémunératrices والأقل خطورة moins risquées كالواردات مثلا. لم تصحح الإصلاحات عيوب النظام السابق على مستوى البناءات structures والتسيير. الشيء الذي

[1] Mohamed liassine ,op cit p141

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحقق هو نهاية خاصية أساسية للنظام السابق و
وتوظيفه كجهاز اقتصادي وسياسي.

كما لابد من الإشارة أن هذه الإصلاحات لم تعالج الأمراض التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني والمؤسسات والنشاطات، خاصة التبعية للخارج، كما أنها لم تحقق النمو والتنمية. وبالتالي اقتصرت الإصلاحات فقط على:

- إعادة توزيع السلطة الإدارية على المؤسسات العمومية، التي انتقلت من الوزارات إلى أجهزة أخرى.
- إعادة توزيع الملكية التي عرفت أولى مراحلها من خلال مشروع خوصصة القطاع العام.

مع الإشارة أن عمليات إعادة التوزيع تمت في مسارات إدارية محضة، فحسب "غازي حيدوسي" فان هذه العمليات كانت تتم من طرف شخصيات" معينة" والتي لا تنتمي إلى عالم التسيير(المؤسسات العامة أو الخاصة) و لا إلى عالم الإدارة الاقتصادية.

البنية الاقتصادية للقطاع الخاص:

سجلت لنشرية تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك تصريح ب 7211 مشروع سنة 2003 لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والرقم يمثل إرتفاعا يقدر ب 4102 مشروع مقارنة بسنة 2002، ويرجع ذلك إلى ارتفاع محسوس في مجال الاستثمار المباشر في قطاع النقل حيث سجل 4331 مشروع، في حين عرف قطاع الخدمات نقصا فادحا قدر ب 18 % من حيث المشاريع المسجلة سنة 2003. [1]

وتضيف النشرية أن قطاع الصناعة الصغيرة يتضمن 788مؤسسة، وهو يمثل6 % من حجم الصناعة الجزائرية ككل، سيما ما يتعلق بالقطاع العام.

يضيف التقرير أن المؤسسات الخاصة عرفت تطورا معتبرا سنة 2202 وذلك بنسبة تقدر ب9.71% في الوقت الذي لم يعرف فيه القطاع العام أي تطور منذ سنوات.

يتجه تركيز القطاع الخاص إلى قطاع البناء حيث نسجل 65799 مؤسسة، يليه قطاع التجارة ب 34681 مؤسسة، ثم النقل والاتصال ب 18771 مؤسسة.

[1] – جريدة الخبر، 2004/11/15.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات

لأخرى، فالعواصم الكبرى عرف تطور القطاع الخاص في هذه المرحلة مظهرين مختلفين لكن متكاملين، الأول يتمثل في ترويج العمل الحرفي، والأخر يتمثل في تطوير المؤسسات الخاصة، هذه السياسة لترويج وتشجيع المؤسسة الخاصة قد سمحت بتحسين حساس لحصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية التي إنتقلت من 35.8 % أي 74.5مليار دينار في1980 إلى 38.4% أي 90.2مليار دينار قي 1987 كما يبينه الجدول رقم 4.

إلا أن نشاط القطاع الخاص يبقى مركزا في الخدمات، الزراعة والتجارة حيث الحصص التالية المرتبة حسب القطاعات المذكورة فهي من 79.5% ، 77.5 %، 64.8%، فقد سجلت كلها تراجعا ضعيف يساوي 1.4% بالنسبة للزراعة، 0.5% بالنسبة للتجارة و0.9% بالنسبة للخدمات. أما الصناعة فقد عرفت حصتها من النمو من 25% في 1980 إلى 26.6% في 1988 أي تطور إيجابي ب1.6% في المتوسط السنوي.

بصفة عامة، فإن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الخاص على مدى المرحلة لم يكن سوى ب 2.6%، هذا النمو الضعيف للقطاع الخاص يتناقض مع الخطاب السياسي.يفسر هذا التناقض بتفضيل القطاع الخاص الاستهلاك على حساب الاستثمار.

جاء في نفس النشرية أن السلطات ليس لديها كل المعطيات بخصوص القطاع الخاص الذي أصبح يمثل 73% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات هي الأكثر خضا، بحيث يشير التقرير ذاته إلى أن العدد الأكبر من المؤسسات الخاصة يتركز في العاصمة ب 25331 مؤسسة، ثم وهران ب 14474 مؤسسة، مقابل 1119 مؤسسة بالبيض و 506 مؤسسة في إليزي.

الإحصائيات الحديثة تبين أن القطاع الخاص يهيمن تقريبا على كل فروع النشاطات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات وبعض الفروع الصناعية وهو ما يؤكده الجدول التالي الذي يبين حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 09 : حصة القطاع الخاص في الاقتـ

القطاع	النسبة المئوية
الفلاحة	%99.76
الأشغال البترولية	%00.00
الصناعة خارج المحروقات	%42.00
البناء و الأشغال العمومية	%64.00
البريد وتكنولوجيا الإتصال	%64.00
التجارة	%93
الخدمات	%87.00

من حيث القيمة المضافة الإجمالية، حصة القطاع العمومي لا تتوقف عن التراجع حيث انتقلت من 79.50% سنة 1984 (30.50% للقطاع الخاص) إلى 52 % سنة 2003 (48% من القطاع الخاص)، ما يعادل 47% في مارس 2006 (53% للقطاع الخاص).
إذا إستثنينا المحروقات فإن حصة القطاع الخاص فيما يتعلق بالقيمة المضافة الإجمالية تقدر بـــ 82% سنة 2005.

من الواجب التذكير بأن في بداية التسعينات كانت الأجور المدفوعة من قبل القطاع الاقتصادي العام تساوي ضعف نظيرتها المدفوعة من طرف القطاع الخاص ومنذ نهاية سنة 2003 أصبحت كتلة الأجور في القطاعيين العام والخاص متساوية هذه المؤشرات نوردها بهدف إبراز التغيرات الهامة في بنية الاقتصاد الجزائري الذي انتقل من اقتصاد تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص.

الأرقام والنسب تضمنت دلالات كبيرة، ومن هنا وجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة، ولم يعد هناك أي مجال للتقليل من شأن الخيارات التنموية المقدرة التي تحدد مكانة ودور المؤسسة الخاصة مهما كان قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالدولة لم تعد تنشأ لوحدها القواعد الصنا
تساعد المؤسسة الخاصة على الاستثمار من خلال تطوير مناخ الأعمال ومساعدتها على مزايا مغرية والاندماج الإيجابي في مسار الشمولية، بمعنى أصبحت المؤسسة الخاصة في صلب الاهتمامات الاقتصادية للدولة والتي عليها المساهمة في تمويل البحث والابتكار، وإنشاء معاهد امتياز، مساعدة المؤسسة الخاصة على بناء أقطاب تنافسية تشارك فيها مختلف المؤسسات، الجامعات، ومراكز البحث. في هذا الصدد يطالب "عبد المجيد بوزيدي " الحكومة أن تتوقف على الاعتقاد بأن صاحب المؤسسة الخاصة هو مجرد "ترابا نديست" يضع حسابات مشبوهة لتحقيق ربح سريع بدون أدنى جهد، فالعديد من المقاولين يملكون ثقافة حقيقية للمقاولة، وعلى الدولة مساعدة من يفتقرون لهذه الثقافة على تحصيلها حتى وإن طبقت عليهم نظاما صارما.[1]

إذن عهد الاعتماد المطلق على الدولة قد ولى ويجب قبول ذلك، وزمن الاشتراكية أصبح جزءا من الماضي، والمعركة التي علينا خوضها اليوم هي مواصلة التحديث اللبيرالي للاقتصاد.

الجزائر مقبلة على تطبيق عقد اقتصادي واجتماعي أساسه إجماع الثلاثية (الحكومة، النقابة، أرباب العمل)، والسؤال الذي يطرح هنا كيف يمكن تحقيق إجماع حول خيارات اقتصادية واجتماعية جديدة في ظل غياب شركات خاصة هي الأهم اقتصاديا في الوقت الذي تمثل فيه المؤسسة الخاصة عصب التحدي للسنوات المقبلة. [2]

البنية الاجتماعية:

القطاع الخاص لم يشغل سوى566.124 عامل أي 33% من العمالة الكلية، لكنه يتجاوز حصة القطاع العام. تسيطر التجارة على حصة الأسد 37.8 % من العمالة الكلية للقطاع الخاص أي 216.184 عامل، متبوعة بالصناعة ب 24.4% أي 138.479عامل، الخدمات ب 17.39%أي 9846 -33 عامل، قطاع البناء والأشغال العمومية ب 16.54% أي 93643 عامل،أما الزراعة فلا تتوفر أرقام حقيقية.

[1] Abdelmadjid bouzidi,le quotidien d'oran,25-04-2004.
[2] Conseil national economique et social,(cnes),rapport sur la conloncture economique et social du second soumestre,1999 mai2000,p50.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قدر عدد المؤسسات التي تم إحصاؤها س
عدد الأجراء قدر ب 550 ألف أجير فقط أي بمتوسط 2.5 عامل في كل مؤسسة، وبالتالي هناك نسبة كبيرة تصل قرابة 50% من الإجراء لا يتم التصريح بهم هروبا من الضرائب. وعدم دفع مساهمتهم إلى صندوق الضمان الاجتماعي، والمثير للتساؤل هنا هو أن العمال أنفسهم يقبلون بمثل هذه الممارسات. لقد انتقلت نسبة اليد العاملة النشيطة غير المصرح بها من 49.1% إلى 53.1 سنة 2005 حسب دراسة حديثة للديوان الوطني للإحصاء.

كما تتميز الصناعة في القطاع الخاص بظاهرتين أساسيتين :

- الحضور القوي لقوة العمل النسوية التي تمثل 10.9% من مجمل العاملين في القطاع الخاص خاصة في الصناعات النسيجية والغذائية، في الوقت الذي لا تتجاوز نسبتها في القطاع العام 0.4%.
- توظيف نسبة عالية من القوة العاملة الموسمية إذ مثلت هذه الفئة سنة 1982 نسبة 2403% من العمل المأجور في هذا القطاع .

ومن بين المميزات التي ينفرد بها القطاع الخاص نجد هيمنة اليد العاملة غير المؤهلة إذ بلغت نسبتها في الصناعة الخاصة سنة 1982 ما يقارب 57%. إن المؤسسة الخاصة على مختلف فروعها، لا تساعد على نمو الشعور الهوية الجمعية وعلى الاستقرار المهني.

هذه الأرقام والمعطيات حسب " معمر بودرسة " تشير أن الاقتصاد الوطني أصبح مختلطا يتعايش فيه القطاع العام والخاص، بحيث يمثل القطاع الخاص مؤسسات ومشاريع نخبة محددة من المجتمع، و يمثل القطاع العام مؤسسات عمومية تمثل البقرة الحلوب لهذه المشاريع الخاصة.

التركيبة السوسيولوجية للخواص الجزائريين:

ومع بداية تدهور القدرات المالية للجزائر في منتصف الثمانينات، كان هذا الظرف مناسبا للثراء لدى بعض الخواص، حيث ظهرت طبقة جديدة من الأغنياء استعملت نفوذها وعلاقاتها للوصول بطرق غير شرعية إلى التجهيز وحق الاستيراد. في هذا الصدد يشير "عدي الهواري" إلى أن الملكيات الخاصة المتحصل عليها عن طريق قنوات الدولة، لم يكن

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مصدرها العمل بل التجارة، هذه الأخيرة كانت أك
طرف الإدارة licence d'importation[1] .

كما يؤكد " غازي حيدوسي" توسع هذه الفئة من خلال نظام ريعي –توزيعي بقوله: "عمليا الأثرياء كلهم في سن التقاعد.."[2]. فحوالي 30% من المتعاملين الخواص لا يملكون أي تكوين مدرسي، وهذه الفئة تتوجه عموما إلى النشاطات التجارية والخدماتية، والذين لهم مستوى التعليم الثانوي(50%)، يستثمرون في القطاعات الصناعية أين يغيب القطاع العام والوسائل الضرورية للإنتاج لا ترتبط ولا يتبع احتكاره.

لكن العامل الأكثر دلالة بخص الفئة الثالثة والتي تقدر نسبتها ب20%، تتكون هذه الفئة من إطارات الإدارة والمتخرجين الجامعيين الجدد، يتخصصون في مجال محدد كانوا يمارسون فيه سابقا.

ثلاثة عقود من سيطرة FLN انتهت بإحداث هوة عميقة بين المجتمع والبرجوازية الجديدة، حسب " حميد تمار" فان المدير العام هو مقاول بكل ما يعنيه المصطلح ، و بهذا سيمثل مستقبلا برجوازية جديدة une nouvelle bourgeoisie technicienne لا تملك نفس خصوصيات البرجوازية التقليدية، لكنها تطالب بإصلاحات. هذه الطبقة الاجتماعية تصبح "صناعية" industrialiste تقود جهود للحفاظ على امتيازاتها. [3] كما أن احتكار الحياة السياسية أنتج طبقة من الأثرياء.

يعرف "شارل بتلهايم" هذه الشريحة "تتألف من العناصر المكلفة بإعادة الإنتاج الاجتماعي بدلا من المنتجين المباشرين والتي بحكم موقعها في منظومة العلاقات الاجتماعية القائمة والممارسات الاجتماعية السائدة، لسلطة التصرف الفعلي بوسائل الإنتاج ومنتوج العمل الذي تملكه الدولة شكليا".[4]

[1] Addi lahoari, Op cit p74

[2] غازي حيدوسي، مرجع سابق ص154

[3] .Ahmed Bouyakoub , la gestion de l'entreprise industrielle Publique en Algérie OPU P 60.

[4] شارل بتلهايم : صراع الطبقات في الاتحاد السوفيتي، باريس، 1974، ص 41.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة

نشأ القطاع الخاص الوطني في ظروف صعبة جدا، فالرأسمال الأجنبي كان كما أشرنا ضد تطور البرجوازية المحلية، فمصادر التراكم لرؤوس الأموال كانت محدودة جدا بسبب تخلف أساليب العمل وضعف الإنتاج الحرفي، إضافة إلى ضيق السوق المحلية وعدم إمكانية تصدير الضائع على الخارج.

لهذه الأسباب بقيت البرجوازية الوطنية في الجزائر ضعيفة من الناحية الاقتصادية، قليلة العدد، محدودة الخبرة، ولم يكن لديها مصادر مالية كافية لقيادة عمليات التنمية بعد الاستقلال. وعليه اختار الخواص المحليون توظيف أموالهم في القطاعات التي تدر أرباحا كبيرة بأقل فطرة ممكنة، خاصة التجارة، النقل وبعض الصناعات الخفيفة. لم يحاولوا مطلقا البحث عن الاستثمار في قطاعات أساسية كالصناعات الاستخراجية مثلا.

لقد تطور القطاع الخاص في بعض الصناعات التحويلية الخفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية، غير أن هذا القطاع ضل بعيدا جدا عن أن يكون القطاع السائد أو المساوي لغيره من القطاعات الأخرى، فقد اتجه الرأسمال المحلي الخاص نحو النشاطات الطفيلية وابتعد أكثر فأكثر عن القطاعات المنتجة، صارت التجارة، المضاربة، واستيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية هي القطاعات المفضلة لنشاط رجال الأعمال الجزائريين.

كما أن مصير القطاع الخاص كان لمدة طويلة (مرحلة التخطيط) مرتبطا إلى درجة كبيرة بمصير القطاع العام، فهو يقيم بناءه على ثغرات واختلالات هذا الأخير، فقد استفاد كثيرا من منطق الدولنة الذي ساد خلال ثلاثة عقود من الزمن.

الحديث عن القطاع الخاص في الجزائر يرتبط بالحديث عن القطاع العام، هذا الأخير انتج شريحة بيروقراطية (برجوازية الدولة) والتي تتألف من كبار الموظفين، الإداريين ومسيرو القطاع العام، مسؤولوا الدولة والحزب.

إن وجود فئة اجتماعية جديدة تنشأ وتتطور مع نشوء القطاع العام وتستفيد منه، سرعان ما تتحول هذه الفئة تدريجيا إلى طبقة سائدة تتصرف بالإنتاج في جميع الميادين، تتحكم في جهاز الدولة، الأمر الذي جعل منها مالكة لوسائل الإنتاج، وبالتالي هي التي قادت مسار الإصلاحات خدمة لأغراضها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

إن التفاعل بين التنظيم والبيئة أمر يؤدي حتما إلى إحداث تغيرات هامة في هذه الأخيرة كما أن البيئة وبدورها تفرض قيودها وشروطها على التنظيم، فتأثر على فعالياته وتحقيق وأهدافه، ومن هنا لا بد الأخذ بين الاعتبار جميع هذه التفاعلات عند الإقدام على قضية في غاية الأهمية كتوطين القطاع الخاص في بيئة ما تنجبا لأثار السلبية المؤقتة.

فالمجتمع بالنسبة للقطاع الخاص هو الوسط الذي يعيش فيه ويتوقف عليه نجاحه أو فشله بما يوفره من إمكانيات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية فإما أن تجعله يحقق درجة عالية من الاندماج في محيطه أو العكس، ومن ثم فإن فعالية القطاع الخاص هي فعالية المحيط أو المجتمع.

كما أن القطاع الخاص بالنسبة للمحيط هو عنصر حيوي قد يزيد لتطوره ونموه، بما توفره لهم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يوفره للأفراد من فرص العمل والدخل. إن الإسقاطات الخاصة بآثار القطاع الخاص على المستوى المحلى بعد المستوى الوطني بخصوص مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى النشاط الاجتماعي، هي التي تشكل اهتمامنا في البحث الذي اخترنا له ولاية مستغانم، رغم الصعوبات المتعلقة بندرة الإحصائيات وتضاربها في هذه الولاية.

المجال الجغرافي للدراسة: ولاية مستغانم:

إنه لا جدوى من البحث في الكتب العربية عن أصل كلمة مستغانم، ولا يوجد أي مؤخر أو جغرافي عربي أعطى بصورة واضحة معنى أو أسباب التسمية، لكن الراجح أن مستغانم كلمة مكونة من مقطعين هما:مشتى (محطة شتوية) وغانم (أغنى مربي للغنم)، كما قد تعني الكلمة: ميناء الغنائم أو مسك الغنم بمعنى كثرة المواشي .وعند بعض المؤرخين القدامى يقصد بها ميناء روماني (موريسيطاقا)، حيث تأتي الكلمة الأصلية لمستغانم

تأسست المدينة في القرون الوسطى على يد المرابطين في القرن 11م، حيث عمل يوسف ابن تاشفين مؤسس الدولة المرابطية على إقامة برج على كتلة شمال المدنية الحالية وكان ذلك في حدود عام 1082م .

تبلغ مساحة ولاية مستغانم حوالي 2269 كم2: يقطنها حاليا أكثر من 703.000 نسمة، يتوزعون على عشرة دوائر و32 بلدية، الولاية غنية بالإمكانيات والموارد، خاصة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الزراعية منها، بحيث تقدر المساحة الزراعية 9 بالدرجة الأولى، تكن التحولات الكبيرة التي مست قطاع الزراعة جعلت من مستغانم تنتقل من المراتب الأولى في إنتاج البطاطا والحمضيات ...إلى مراتب أدنى أمام ولايات أخرى كمعسكر وعين الدفلى، نتيجة نقص المشاريع الاستثمارية

المكسب الاقتصادي العام للولاية يتمثل في طول ساحلها والذي يقدر ب 104 كم تنتج مستغانم ضمن مناطق الصيد العامة لكن نقص الهياكل القاعدية خاصة الميناء كان وراء ضعف الإنتاج، حيث تملك الولاية حاليا ميناءا واحدا فقط يستعمل للصيد والتجارة البحرية معا، تطوير هذا القطاع حيويا جدا بالنسبة للمكان، وأمام هذا النقص شرع في بناء ميناء جديد بسيدي لخضر في أوت 1997، وإضافة إلى ميناء صيد جديد ب "صلامندر" بقيمة 130 مليار سنتيم، وطاقة إستعابه تبلغ 205 باخرة .

الواجهة البحرية للولاية تمتد على طول 104 كم، يوجد بها أكثر من ثلاثين شاطئا،النصف منها مهيئة وتمثل مورد سياحيا هام (Z.E.T 15) مناطق تطور سياحية .أمام هذه الإمكانيات الضخمة تسجل ملاحظة أساسية تتمثل في عدم وجود ثقافة سياحية.

أما الجانب الصناعي تضم الولاية مؤسسات كبرى مثل CELPAP ENASUCRE، إضافة إلى وحدات صناعية خاصة توظف العديد من العمال.

من أهم هذه الوحدات، وحدة مطاحن الظهرة الموجودة بصلامندر، والمنجزة من طرف مؤسسة صينية، تشمل حاليا حوالي 70 عامل ويرتفع العدد إلى 190 عامل. بالإضافة إلى وحدات أخرى.

البنية الاقتصادية للقطاع الخاص في الولاية سنة 2007:

في المرحلة المتقدمة من العمل الميداني سنقوم بمسح اقتصادي للقطاع الخاص بالولاية، حتى نتعرف عن البنية الاقتصادية لهذا القطاع، ومن خلالها يمكن الوقوف عند اتجاهات القطاع وميولاته، وقد ركزنا على نقاط محورية في هذا المسح والتي تمثل لنا أحد أهم الأدوات التحليلية التي تساعدنا على قياس التأثيرات الاجتماعية لهذه البنية على النسيج الاجتماعي، سنعرض أولا نمو القطاع الخاص حسب النشاط:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قطاع الصناعة:

إن القطاع الخاص الصناعي بولاية مستغانم يتكون من 52 وحدة تزاول نشاطها بصفة منتظمة، جميع هذه الوحدات توظف حوالي 1568عامل، تتوزع وحدات القطاع الخاص على فروع الصناعية التالية:

فرع النشاط	عدد الوحدات	العمال
فرع نشاط تحويل المواد الغذائية	33	1090
فرع نشاط الكيمياء	04	225
النسيج و الجلود	02	40
مواد البناء	06	113
النشاطات المعملية و المختلفة	04	58
الميكانيك وتحويل المواد الحديدية	03	42
المجموع	**52**	**1484**

بما أن الدراسة ستحاول الكشف عن التبعات الاجتماعية للقطاع الخاص في الولاية، وتأثيره عن النسيج الاجتماعي، فإننا سنقوم بعرض تفصيلي لطبيعة القطاع حسب نوعية النشاط(البنية الاقتصادية)، مع التركيز على المتغيرات التالية:

- الشكل القانوني.
- عدد العمال.
- التوزيع الجغرافي لوحدات القطاع الخاص عبر تراب الولاية.
- سنة التأسيس.
- نوعية المنتوج.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحدات إنتاج المصبرات والحلويات:

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
جاهد عدة Biscuiterie Vital	بلدية عين سيدي الشريف	شخص طبيعي	Gaufrettes fourrées	22	1972
بن عبو عبد القادر SARL Biscuiterie « au fin GOURMET »	حاسي مماش	SARL	Gaufrettes fourrées	10	1984
بن يعقوب عبد الله EURL BISCUITERIE « BIMBA »	سيدي بن حوة	EURL	Galettes rondes	12	1989
جاهد حورية Biscuiterie "olilux"	حي زغلول مستغانم	شخص معنوي	Gaufrettes	14	1998
بلملياني عبدالله Biscuiterie « es salam	مستغانم	SARL	Gaufrettes	08	1998
مخاطرية منور Biscuiterie « ourdania »	المنطقة الصناعية	SARL	Gaufrettes	08	1999
غالي محمد Biscuiterie « sanaa »	مزغران	شخص طبيعي	Gaufrettes	04	1998
بن داني شارف Biscuiterie « fleurs des neiges »	بوقيراط	شخص طبيعي	Gaufrettes	03	1999
خيرات حميدة SARL –Biscuiterie « Skyb »	مستغانم	SARL	Gaufrettes	09	2003
SARL- Biscuiterie mostaganamoise djahed « VITAL JUNIOR »	وادي الحدائق	SARL	Gaufrettes	21	2001
صغير و أبنائه SNC CONFIVAL	وادي الحدائق	SNC	Chewng-Gum Chocolat	18	1982
سماحي الشيخ SARL CHOCOLUX	عين سيدي شريف	SARL	Chewng-Gum Chocolat	27	1989
المجموع				**156**	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحدات انتاج المشروبات الغازية:

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
بلكيحل عبدالله«limovie limonaderie »	مستغانم	S N C	مشروبات غازية	13	1989
لحرش بن ماجيد LIMONADERIE «mimosa »	مستغانم	شخص طبيعي	مشروبات غازية	09	2001
بن داني شارف Limonaderie « tchin-soda »	بوقيراط	شخص طبيعي	مشروبات غازية	03	1978
مخاطرية منور Limonaderie « soda tonic »	مزغران	SARL	مشروبات غازية	45	1998
بوجلال حراق Limonaderie « dahra »	مستغانم	SARL	مشروبات غازية	11	1994
المجموع				**90**	

وحدات إنتاج الحبوب ومشتقاتها:

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
متيجي حسين مطاحن الظهرة	صلامندر	EURL	الحبوب / الفرينة	360	2000
الجيلالي كوبيبي "سيدي بن ذهيبة "	صيادة	EURL	الفرينة	87	1998
عرباوي و أبناءه SARL CHOR KHALED	مستغانم	SARL	الحبوب ومشتقاتها	75	2006
جديد عبد الرحمان" EURL «ouled maallah »	سيدي علي	EURL	الفرينة	27	2006
المجموع				**549**	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحدات إنتاج الأغذية والأعلاف

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
الإخوة خلوفي	مستغانم	SARL	أعلاف الحيوانات	15	1960

وحدات إنتاج الحليب ومشاتقاته:

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
عيساوي نورالدين-sarl yaourt « dahra »	واد الحدائق	SARL	ياغورت بالفواكه ياغورت معطر	115	1996
عيساوي الجيلالي ملبنة الظهرة	حاسي ماماش	EURL	الحليب اللبن	15	2003
ملاح باشير SARL « anissimo glaces »	مزغران	SARL	الإسكيمو المثلجات	36	1998
قرين العربي ملبنة صلامندر SAIMEX	صلامندر	SARL	الحليب ومشتقاته	50	2003
بل حرمي الحاج ملبنة سيدي بلقاسم	مزغران	شخص طبيعي	حليب ومشتقاته	24	2001
لطروش رضا ملبنة وادالخير	واد الخير	شخص طبيعي	حليب ومشتقاته	08	2004
لعربي عابد ملبنة ***	صيادة	شخص طبيعي	حليب ومشتقاته	10	2003
بن صابر عزوزمجبنة « Golden cheese »	سيدي بن حوي مستغانم	SARL	جبن	12	2001
خليل حمديت مجبنة مريدنا	أستيديا	شخص طبيعي	جبن	09	1997
بن برنو عبد أمين SARL YAOURE « el-ladid »	مستغانم	SARL	ياغورت	10	1986
SARL « GLACE MOSta »	مستغانم	SARL	مثلجات	10	2000
يولام "سيدي معمر"	مستغانم	شخص طبيعي	ياغورت	10	2004
المجموع				**309**	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النسيج و الجلود :

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
الحاج صحراوي محمد« MEGISSERIE »	واد الحدائق	شخص طبيعي	Tannage de peaux	30	1994
كورقلو فيرر S » SARL ACB »	مستغانم	SARL	Chaussettes	10	1999
المجموع				**40**	

الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
بلزويش قدور SARL LABORATOIRS « biosun »	مستغانم	SARL	مرطب	29	1994
أيت عبد الله حسين EURL HADJ HAMOU CUT BACK &EMULISON	مستغانم	EURL	BITUMES ET Dérivés	127	2000
حبيبش سامية	مستغانم	SARL	Créme coiffante Shampooing,etc	08	1999
بوزغاية نور الدين societe algerienne d'accumlateurs	مستغانم	SARL	Accumulateurs (batteries pour démarrage)	78	1974
المجموع				287	

قطاع الميكانيك وتحويل المواد الحديدية

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
بن هني بن يونس CONSTRUCTION MATERIEL AVICOLE	مستغانم	شخص طبيعي	parpaineuses – trémie , abreuvoirs automatiques …	06	1985
ولد عيسى محمد SARL « SAMAT »	مستغانم	SARL	Couscoussietrs-assiettes , fait tout	04	1995
قارة منير SARL « FAMAVIC »	حاسي ماماش	SARL	MATERIEL D'élevage et de ponte	32	2000
المجموع				42	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قطاع المواد البناء :

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
لزرق هاشمي – EURL BRIQUETERIE « el mostakable »	عين نوسي مستغانم	E.U.R.L	الأجور الأحمر	58	2000
براهيم أحمد briqueterie artisanale	عين النوسي	شخص طبيعي	الأجور الأحمر	08	1964
بلقوميدي محمد	مستغانم	شخص طبيعي	Parpaings	09	1964
بوخريصة عفيف EURL ENITRAM	مستغانم	EURL	CARREAUX GRANITO	12	2004
خلفي بن عمار	مزغران	شخص طبيعي	PARPAINGS HOURDIS	06	1972
عيسى عبد القادر SARL -SOMACSA	سيدي على	SARL	PARPAINGS HOURDIS	16	1999
بن ميمون محمد SARL -soprocal	سيدي علي	SARL	CARRELAGES	16	1999
المجموع				125	

النشاطات المعملية مختلف الصناعات :

المؤسسة	المقر	الشكل القانوني	المنتوج	عدد العمال	سنة التأسيس
حجايل أحمد sarl « cartomex	**فرناكة**	**SARL**	**علب، أكياس الورق**	**19**	**1994**
بلعروسي أحمد رضوان UNITE PAPETERIE	**خروبة**	**شخص طبيعي**	**PLAQUETTES D' alvéoles en carton**	**28**	**1987**
خروبي محي الدين SARL »sircam «	**إستيديا**	**SARL**	**تصليح العجلات**	**06**	**1968**
المجموع				**53**	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القطاع الزراعي :

الطبيعة القانونية للأراضي الزراعية:

القطاع	المساحة	عدد المستغلين
العام	6732	4109
الخاص	110178	20536
المجموع	177310	24645

المصدر مديرية الخدمات الزراعية لولاية مستغانم :

حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي:

الشكل القانوني للمستثمرات	عدد المستثمرات	اليد العاملة الدائمة		اليد العاملة الموسمية		مجموع اليد العاملة
		رجال	نساء	رجال	نساء	
مستثمرات زراعية جماعية EAC-87/19	1268	10495	167	8300	1264	20226
مستثمرة زراعية فردية EAI 87/19	2713	4257	114	3944	42	8357
مستثمرة فلاحية خاصة	20536	37206	1758	13478	206	52648

القطاع التجاري:

حسب إحصائيات مديرية التجارة لولاية مستغانم، فقد تم إحصاء حوالي 13189تاجر، يسيطر تجار التجزئة بنسبة53 %، يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة21.28%، ثم نشاط السلع الصناعية والتقليدية بنسبة21.14% وأخيرا تجارة الجملة بنسبة2.6 % والتصدير والاستيراد بنسبة 1.29%. أما التوزيع الجغرافي للتجار عبر كامل تراب الولاية– وهو الأهم بالنسبة للدراسة– فكانت على الشكل التالي:أنظر الملحق رقم 01

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال هذه الجداول نلاحظ أن الساحة ا
نحو القطاع الخاص كورقة رابحة لسياسية التنمية، على النحو الذي شهدته الولاية في السبعينات مع القطاع العام. لكن المفارقة تكمن في أن هذا الاتجاه لم ينطلق من تصور عام ومنظم وفق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية مما ترتب عن هذا توسع المؤسسات الخاصة نحو قطاعات معينة دون غيرها (جدول رقم 01، صناعات تحويل المواد الغذائية) وكذلك نلاحظ أن توزيع المشاريع الخاصة تم بطريقة عشوائية لا تستند إلى أي إستراتجية، حيث نلاحظ تركز معظم المشاريع الصناعية في مركز المدينة بينما تنعدم المشاريع في مناطق الأخرى من الولاية، الأمر الذي سنعكس سلبا على المجتمع خاصة في مجال التوظيف.

الجدير بالملاحظة هو أنه باستثناء الزراعة فإن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من التجارة والخدمات، من حيث نسبة التوظيف لكن في الوقت نفسه يعتبر من أهم القطاعات المستقطبة للقوة العاملة بعد قطاعي البناء والزراعة، وما يثير الانتباه فعلا هو أن الصناعة لم تستقطب سوى عدد قليل من اليد العاملة المشتغلة، بينما استقطب قطاع البناء والخدمات نسبا أعلى بكثير. كما نشير إلى عدم توفر إحصائيات حقيقية في قطاعات البناء، النقل والأشغال العمومية.

أما المرحلة الثانية من هذا الفصل فسنقوم بتحليل وتأويل المعطيات الميدانية، ونحن نجابه الميدان بوسائلنا التقنية والمنهجية، سنتطرق لمفهوم يمثل لنا الواجهة والبداية لتحليل هذه الدراسة، هذا المفهوم هو القطاع الخاص الذي يشكل الأرضية في خطاب العمال المبحوثين، وعليه سنحلل هذا المفهوم، ونتبين كيف أنه كرس مواقف متنوعة عند المجتمع والعمال.و قد اخترنا مؤسسة خاصة لإنتاج الحليب ومشتقاته كفضاء لهذه المرحلة من الدراسة.

مؤسسة SAIMAX تقع بمنطقة صلامندر، تأسست سنة 2003 بعدد عمال لا يتجاوز 31 فرد ليرتفع بعد سنوات من النشاط إلى 83 عاملا، تعمل وفق نظام المداومة 24/24 ساعة. وقد تم اختيار عمال هذه المؤسسة كعينة للدراسة للدوافع التالية:

- معظم عمالها مارسوا في مؤسسة عمومية OROLAIT سابقا.
- لما يتميز به عمال القطاع الصناعي بالوعي والتنظيم.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القطاع الخاص في الخطاب العمالي:

إن نظرة المجتمع إلى القطاع الخاص من زاوية مسؤولياته الاجتماعية أمر ذو شأن بل في غاية الأهمية، فعدم قدرة القطاع على كسب مصداقية وثقة المجتمع هو الانشغال الكبير وجوهر الموضوع في قضية تزايد المواقف العدائية.

إن المقصود بكلمة المجتمع هنا هو المعنى المحدد الدقيق لا المعنى الواسع الذي يشمل كل الشعب، فالمجتمع نقصد به مجموعة العمال الذين يزاولون عملهم في مؤسسات القطاع الخاص.

إن فهم اتجاه المجتمع نحو القطاع الخاص يعطينا تصورا عن الواقع الذي نعيشه ونتفاعل من خلاله، كما يعطينا مؤشرات لمصداقية القطاع بنفسه ومصداقية المجتمع به وبالتالي إمكانية خلق التفاعل القائم على المشاركة الإيجابية للشريك الاجتماعي، وهذا يصب بالتأكيد في إدراك ووعي لعملية التنمية في وقتنا الحاضر.

إن الموقف الاجتماعي تحكمه ظروف تفاعلية مختلفة تؤثر في انسياق الفرد في سلوك دون أخر، قد لا يعبر في حقيقة الأمر عن موقفه أو اتجاهه، ولو عدنا إلى نظرة" تالكوت بارسونز"TALCOT PARSONS" في فهم الفعل الاجتماعي بصيغته الإرادية، نجد أن الفعل حصيلة مركبة من ثلاث عناصر هي: الفعل والفاعل والهدف، حيث يلعب عنصر النفعية والعقلانية دورا كبير في عملية اتخاذ القرار السلوكي لفاعل وصولا إلى هدفه.

إذن يلعب الموقف دورا كبيرا في ترجيح السلوك استنادا إلى طبيعة الظروف التي تحكم الوصف. لذلك فإن دراسة المواقف ذات فائدة كبيرة في تحليل وتفسير الكثير من السلوكات الاجتماعية المختلفة، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية. ومن هذا المنطلق نحاول فهم اتجاه العامل نحو القطاع الخاص، وسيلة لمعرفة موقف مجتمعي بشكل عام، إذن دراسة المواقف نحو القطاع الخاص تعزز من معرفة اتجاهات العمال سوءا كانت سلبية أم إيجابية.

" العمال في هذا القطاع غير محظوظين وهذا أمر لا شك فيه، نحن لا نملك أي مزايا القطاع العام، ودون مبالغة القطاع الخاص هو الأسوأ". المقابلة رقم 24.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

" Privé والاستعمار

حق، يا حسراه على الخدمة عند الدولة..." مقابلة رقم 17.

انطلاقا من إجابات العمال حول القطاع الخاص، فإن هذا الأخير يصعب عليه أن يبلور تمثيلة اجتماعية واضحة وقوية تمكنه من المساهمة في العملية التنموية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية لأن الحياة الاجتماعية بالجزائر تهيكلت تاريخيا وفق أساس اقتصادي موحد، كما هو الشأن في تجربة القطاع العام، وهو بالتالي لا ينتج تشكيلات اجتماعية مندمجة في مصلحة مادية واضحة وقادرة على أن تبلور فعلا اقتصاديا قويا بشكل تعبيرها داخل الحياة الاقتصادية، فإذا أخذنا العينة فإننا نجد داخلها فئات جاءت من القطاع العام إلى القطاع الخاص وترى في وضعها الجديد نوعا من الانحدار الاجتماعي، مما يجعلها تضع مسألة ظروف العمل والأجور في درجة عالية من اهتماماتها لأن مرجعيتها هي الحياة الكريمة في القطاع العام، وبالتالي ترى في الاقتصاد الحر نوع من الانتحار، يجب القطع معه والعودة إلى أشكال العمل السابقة.

وهكذا فان عمال المؤسسة هم المرآة التي تعكس صورة القطاع الخاص لبقية شرائح المجتمع، ومن تأتي أهمية العناية بالعامل من حيث ظروف العمل، إن كون العامل مرآة المؤسسة التي يعمل بها يحتم أن يكون هنالك:

- تحسين ظروف العمل.
- معاملة العمال معاملة حسنة.
- دفع الراتب الذي يتناسب مع طبيعة العمل و الجهد المبذول.
- رفع الروح المعنوية.
- أن تعمل المؤسسة الخاصة على إشعار العامل بالأمن والطمأنينة والاستقرار المهني، وذلك بأن تشعره بأنه من الموظفين الدائمين و المثبتين.

خلفيات هذا العّداء:

إن الرفض والعداء للمؤسسات الخاصة ليس حكرا على فئة (الإجراء) وإنما أيضا للفئات الأخرى من مثقفين وإعلاميين. فاختلاف وإدراك أهداف القطاع الخاص بين كل من المنظرين والمنفذين وبين شرائح المجتمع، يعتبر سببا جوهريا لهذا العداء، باعتبار أن النظرة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السائدة عند أصحاب التصور والتنفيذ لهذا النمط بعد دخوله حيز التنفيذ، يتحول وتتغير النظرة إليه ما دام أن الانتقال لم يسايره دراسات سوسيولوجية للبنية الاجتماعية بوصفها الدعامة البشرية التي تستند إليها عملية التنمية.

"في اعتقادي أن نظرة المجتمع إلى الشخص الذي يعمل في شركة خاصة لا زالت تحتاج إلى تغيير حيث أن الشباب الذين يرغبون الاقتران بفتاة يعارض أهلها ذلك الزواج بحجة انه يعمل في القطاع الخاص ومستقبله غير مضمون ولن يستطيع الحصول على سكن ويسعد ابنتهم، والمطلوب تغيير هذه النظرة وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص بدلا من البقاء عاطلين دون شغل". مقابلة رقم 11.

كما ترتبط المواقف العدائية للقطاع الخاص بظروف المجتمع ذاته، كالنظام التعليمي والتربوي، والتوجه السياسي. فالنظام التربوي يكون عائقا من عوائق نمو القطاع الخاص، باعتباره قناة هامة لتمرير خط سياسي واقتصادي قوي مهمته تشكيل رأي عام ونظم اجتماعية أكثر خضوعا، فعلى سبيل المثال، تذهب مختلف البرامج والمناهج التربوية في الجزائر إلى تمجيد الملكية الجماعية وتمجيد الدولة، نكاد لا نعثر على نص واحد يشير إلى الملكية الخاصة في مختلف الأطوار التعليمية منذ الاستقلال إلى حد الآن بصورة موضوعية.

إذن يمثل التعليم أو طبيعته معوقا للقطاع الخاص، مادام أنه لا يقدم ولا يحضر الأفراد على قيم جديدة يكون الأفراد في حاجة ماسة إليها، فقد يستطيع النظام التربوي خلق بيئة ملائمة للقطاع الخاص كما خلقها في وقت مضى للقطاع العام، ذلك أن تنفيذ وتبني هذا النمط لابد و أن يتفق مع حاجات المجتمع و ظروفه.

حقائق العمل في القطاع الخاص:

وللوقوف على حقيقة ما يجري في مؤسسات القطاع الخاص اتصلنا بمفتشية العمل لولاية مستغانم، وكان لقاء مع مفتش العمل الذي أكد لنا ندرة المعطيات الميدانية فيما يخص نشاط القطاع الخاص بسبب الضبابية التي تميز هذا الأخير. وقد أشار إلى أن لدى مفتشية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العمل، مفتشين يقومون بجولات ميدانية ليلا ونهارا [illegible] المؤسسات الخاصة، فدورها يقتصر فقط على تسجيل النقائص والملاحظات.

وأكد مفتش العمل في المقابلة التي أجريناها معه في مكتبه أن هيئته تقوم بالدور الرقابي على المؤسسات الخاصة و ذلك للتأكد من تطبيق نظام العمل والعمال، وفي معرض حديثه عن القطاع الخاص أشار المفتش أن 22 مؤسسة فقط من مجموع المؤسسات الخاصة تتوفر على القانون الداخلي للمؤسسة.

أما فيما يتعلق في الأسباب الأساسية للشكاوي الفردية المسجلة ما بين جانفي 2007 إلى جوان 2007 فنجملها كما يلي:

الشكاوي	عددها	نسبتها
الأجور و المستحقات	482	%46.56
علاقات العمل	332	% 32.7
الحماية الاجتماعية	215	% 20.77
الأمن و الوقاية	06	% 0.57

الانشغالات الأساسية المعبر عنها من طرف العمال:

- ✓ الأجور والمستحقات
- ✓ شروط العامة للعمل
- ✓ العلاقات الجماعية للعمل
- ✓ العلاقات الفردية للعمل
- ✓ شروط التوظيف، التمهين والتكوين

المخالفات المسجلة من طرف المفتشين:

في زياراتها الميدانية ليلا ونهارا لمؤسسات القطاع الخاص سجلت مفتشية العامة لولاية مستغانم من جانفي 2007 إلى جوان 2007 المخالفات التالية:

- الوثائق المحررة:
- عدد المحاضر والمخالفات: 225 مخالفة لعدد عمال 832.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عدد الإعذارات: 248 مخالفة لـ
- عدد الملاحظات: 06 مخالفة لعدد عمال 512.

شكلت لنا هذه الملاحظات منطلقات منهجية للغوص أكثر في فضاء المؤسسات الخاصة، من أجل الوقوف عن طبيعة الحياة اليومية للعمل في مثل هذه الفضاءات الجديدة، وكذا معرفة مدى تجلياتها في الخطاب العمالي، ومن ثمة محاولة الكشف عن آليات التكيف والمقاومة من طرف الفاعلين الحقيقيين.

1- الأداء الإداري:

لقد تميزت السنوات العشر الأخيرة بإرساء ترسانة من القوانين والتشريعات الرامية إلى تحرير الاقتصاد والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وبغض النظر عن الاعتراضات والتحفظات التي أبداها أفراد العينة، فان المعاينة الميدانية كشفت عن محدودية القوانين في "أنسنة" القطاع لعدة اعتبارات ذاتية ومحيط رافض للتغيير بخصوص المسألة الاجتماعية.كما بينت المعاينة الميدانية أن هذه الترسانة القانونية لم تتجاوز الإطار النظري، ولم تجد مفعولها في الميدان، فطبيعة الملكية وطريقة تسيير المؤسسات الخاصة بطرق ديكتاتورية تظل في ظل غياب علاقات تعاقدية، فالطابع الفردي للتسيير الإداري وفق عقلية خاصة بعيدة عن منطق البناء الهرمي والبيروقراطي.

وبالتالي فان مسار القطاع الخاص وخلال السنوات الأخيرة لم يكرس لحد الآن الفصل بين التسيير كمفهوم اقتصادي وبين الملكية التي أخذت طابعا فرديا. والنتيجة أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ظلت هشة في ظل تسيير "عسكري" على حد تعبير احد المبحوثين.

" هنا une caserne وليس مؤسسة إنتاجية... la famille تع المعلم كلها تحكم هنا، لمن تشتكي..." مقابلة رقم 13

والخطوة الأولى نحو خلق هذا الاتجاه حسب المبحوثين تأتي من جانب الإدارة حيث من المفروض أن تتقبل الإدارة أولا و قبل كل شيء فلسفة تنمية الشعور بالرضى بين العمال وتعمل من خلالها، فينتج عن ذلك التفاهم المتبادل وينتج عنه النتائج الايجابية للعمل كفريق

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

واحد ويسود ما يعرف بروح الفريقgroupe سوسيولوجية التنظيمات.

وهكذا فان النظرة إلى العلاقات كعنصر من عناصر العملية الإدارية توقظ لدى الخواص احتراما أكبر للنواحي الإنسانية ذات العلاقة بعمل المؤسسة وشعورا أكبر بواجب الحصول على ثقة العمال ومن ثمة المجتمع ككل.

فالعلاقة الجيدة بين الإدارة والعمال كما يراها هؤلاء تحتم على أرباب العمل أن يحترموا شخصيات العمال وكرامتهم الإنسانية وأن يعترفوا للعامل:

- بحاجته للتعبير عن الذات.
- وحاجته لتحقيق الذات
- وحاجته إلى المشاركة في اتخاذ القرارات
- وحاجته إلى الشعور بالاستقرار في عمله.

إن تصور العلاقة الجيدة مع الإدارة في المؤسسة الخاصة من طرف العمال، ينطلق من ضرورة الاهتمام أكثر بالنواحي الإنسانية في العمل ومن ضرورة كسب ثقة العمال، فلم يعد يكفي أن تدفع المؤسسة أجورا التي يتمناها العمال، ذلك أن هؤلاء يتوقعون منها المزيد من الممارسات الفعلية التي تثبت أن المؤسسة مواطن جيد، و منتج جيد و رب عمل جيد.

لقد بينت المعاينة الميدانية أن المؤسسة عندما تصدر أوامر أو تعليمات تتعلق بالعمال بشكل أو بأخر مثل: ترتيب أخذ الأجازات ومواعيدها أو الدوام، العمل الإضافي، الترقية...الخ فإنها تنفذ التعليمات على الجميع دوم استشارتهم، وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات من ستؤثر عليهم هذه الأوامر.

من هذا المنظور يهدف المبحوثين إلى تأمين ردود فعل ايجابية وملائمة من طرف الإدارة، بحيث يصبحون أكثر ثقة بالإدارة وأكثر استعدادا للتعاون وبالتالي أكثر ولاء للمؤسسة لدرجة أنهم يستجيبون لما نادى به ماكس فيبر max weber في كتاباته عن البيروقراطية المثالية، بحيث يخضعون مصالحهم الشخصية لمصلحة المؤسسة ككل عندما تتعارض المصلحتان.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن معظم المؤسسات الصناعية والاقتص
التسيير بما فيها الغنية، كما تمتد النقائص إلى الهيكل المؤسساتي للقطاع، ذلك أن القطاع الخاص يواجه عجزا في التنظيم القانوني، حيث يطغى عليه نمط التسيير العائلي، فلا توجد في الحقل الاقتصادي الوطني مؤسسة خاصة واحدة قابلة لفتح رأسمالها الاجتماعي عبر تطور من شكل شركات ذات مسؤولية محدودة مجهولة المنشأ، هذا التحول حسب "عبد اللطيف بن أشنهو" شرط في طريق الشفافية. فمسار هذه المؤسسات بدأ بممارسة التجارة، ثم التجارة بالجملة قبل أن تصل إلى مرحلة المؤسسة، مسار لا يتطلب ثقافة تسييرية management.

2- الحماية الاجتماعية:

العمل أصبح الرابطة lien في المجتمع، والمواطنة أصبحت مرتبطة بالعمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، يقول ROGER Sue "العمل هو الذي يحقق المواطنة وليست المواطنة هي التي تنتج العمال والتي تفتح حق العمل كما تنص عليه كل الدساتير".[1] العمل هو قبل كل شيء هوية، أي هوية الفرد كانسان حي عاقل ينتمي إلى جماعة، إلى ثقافة والى حضارة، فبالعمل يترجم ويحقق الإنسان إنسانيته التي تميزه عن باقي المخلوقات، وبالعمل يسجل حضوره الزمني والمكاني والفكري في هذا الوجود، حيث بالعمل يتموقع حضوره بين الفضائيين: فضاء العمل أو فضاء الحياة، وفضاء اللاعمل أو فضاء الموت فهو في مواجهة السؤال الوجودي، كن أو لا تكون، فإما تكون كائنا حيا ثقافيا واجتماعيا عاملا، أو لا تكون كذلك وبالتالي مرشح للموت واللاوجود. فحسب VINCENT Gaulejac:" مشكلة البطالة ليست في انك لا تملك منصبا أساسا، وإنما ماذا تفعل في هذه الحياة".

في المجتمعات الصناعية، أشكال الإندماج اختلافها تقوم على النشاط المهني الذي يضمن للأفراد حماية مادية ومالية، علاقات اجتماعية، وتنظيم للوقت وللفضاء، وأخيرا تحقيق للذات "الهوية في العمل" حسب Serge Paugman.

[1] Roger sue :renouer le lien social,liberte,egelite,association.ed odile jacob.p 36

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي ظل الواقع المعقد، فقد انجرت عن ذلك

الخوف والقلق من العمل في مؤسسة خاصة بالنظر إلى الثقافة الجديدة التي يسعى هذا القطاع إلى وضعها وفرضها والتي قد تتعارض تماما مع الشروط المتعارف عليها سابقا.

" العمل هو الثمن الأول الذي يدفعه العامل، ففي مثل هذه المؤسسات، عكس القطاع العام حيث يبقى العمل هو الامتياز الرئيسي، فالعامل لا يطرد ولا يفصل إلا إذا ارتكب خطأ خطير وهاجس الباب غير مطروح تماما" المقابلة رقم11

"لا نوظف في الحكومة ولا أحد يعترف بنا في القطاع الخاص وان وظفنا نبقى تحت التهديد وعدم الاستقرار، لا يوجد استقرار وظيفي، لا يوجد إجازة مثل الآخرين، من الصعوبة أن تنجب أربعة أبناء و بعدها يتم طردك دون مقابل" مقابلة رقم 23

ونحن تحلل ونؤول المعطيات، يمكن أن نقول أن المعاناة لا يمكن أن تختزل وتحدد في الجانب المادي" الدخل"، هناك نوع من البعد الاجتماعي في خطاب غني بالمعاني والرموز، فالعمل في مؤسسة خاصة يأخذ معنى أخر، هذا الفعل يدخل ضمن الحياة اليومية للعمال فهم في هذا السياق في حالة تحولات نفسية وذهنية، فالعمال يتحولون من واقع أمن إلى فضاء غير ذلك.

فالعمل في القطاع العام يعطي للعامل الإحساس بالشرف، بالولاء والانتماء، هذه الاستنتاجات توصل إليها مختلف الدراسات السوسيولوجية السابقة، فالعامل مازال يفضل المؤسسة العمومية على المؤسسة الخاصة لتبريرات أخلاقية ومعيارية وليست اقتصادية بالأساس.[1] اذا كما حللنا سابقا، فان الحياة اليومية هي الأساس الذي بفضله يبني هؤلاء العمال هذه النماذج من المواقف والسلوكات، فالمؤسسة تتكون من عمال أولا و قبل كل شيء

[1] مراد مولاي الحاج:" الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر"مجلة انسانيات، عدد07 جانفي-أفريل1999crasc

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"أفراد اجتماعيين" عكس ما تؤكده و تدافع عنه الإجراء لا يغادرون" ذواتهم الاجتماعية" عند دخولهم المؤسسة الصناعية.

ويظل السؤال الجوهري لدى المبحوثين هو كيفية الخروج نهائيا من هذه الحلقة المفرغة من خلال إيجاد آليات تقاطع بين الملكية والتسيير. من الناحية الميدانية هناك إجماع عام من طرف المبحوثين عن العديد من النقائص من خلال الجمع بين التنظيم والتسيير والملكية، هذه المعطيات الميدانية لا تتوافق مع ما هو موجود في الجانب النظري من منطق تسيير علمي.

ويجد العمال أنفسهم في هذه الحالة في وضع غير قانوني يتسم بالضبابية وعدم الوضوح، ويظل الهاجس الأول للعمال في غياب القانون الأساسي المحدد لحدود كل الفاعلين.

3- حوافز العمل في القطاع الخاص:

تتنوع معاناة العمال مع القطاع الخاص من حيث عدم التزام بعض المؤسسات بنظام العمل والعمال بالإضافة إلى المعاملات اللانسانية التي يعاني منها العمال كاتهامهم بأنهم غير مناسبين للعمل، فالمؤسسات الخاصة تظلم العمال من حيث زيادة ساعات العمل دون احتسابها، الفصل التعسفي، ضعف الرواتب، استخدام أساليب غير نظامية بهدف استعباد العامل.

"يا أخي والله حرام وين رانا نخدموا، تعالوا شوفوا prive واش داير فينا، لا خلصة، لا معاملة، لا قانون، لا حقوق، لا primes، لا أخلاق..." مقابلة رقم21.

وعن عدم التزام المؤسسات الخاصة بساعات العمل التي أقرها نظام العمل الجديد قال أحد المبحوثين يشتكي:

"المصنع الذي نعمل فيه يجبرنا على العمل لمدة تتجاوز الثمانية ساعات دون حساب الساعات الإضافية" مقابلة رقم13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحريات البحث الميداني بينت لنا أن المؤ
في مسألة نظام الحوافز، بعبارة أخرى لم تكن مبنية على تصورات دقيقة لربطها بالإنتاج/الإنتاجية.

يختلف نظام الحوافز باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي النظام الرأسمالي تسود الملكية الفردية لوسائل النتاج، ويسود نظام الإنتاج ورغبة صاحب المال في الربح، من ذلك تتضح نظرة هؤلاء إلى القوة العاملة بأنها نظرن اقتصادية باعتبارها وسيلة للإنتاج تخدم مصالحها الخاصة، وعليه تعطى الحوافز في صورة مالية وذلك لتدفعه إلى بذل أقصى جهوده لزيادة الإنتاج وإثارة التنافس بين العمال، فالعامل في القطاع الخاص ليس إلا وسيلة للإنتاج فقط.

في هذا الصدد يرى "كارل بولاني" : "عندما يبحث الشخص عن العمل، فليس العمل هو الذي يطلبه الشخص وإنما الأجر"[1]

" رانا نخدموا بصح ما نعرفوش النهار اللي نخلصوا فيه، كاين اللي راه يسال ثلاث أشهور، بزاف اللي بطلوا على جال الخلصة..." مقابلة رقم 15

إن توقعات العمال من المؤسسة الخاصة ومتطلباهم منها من حيث نهوظها بمسؤولياتها الاجتماعية هو أمر ذو شأن بل في غاية الأهمية، فعدم قدرة المؤسسة على معرفة ما يتوقعه العمال منها، أو عدم قدرتها على مواجهة هذه التوقعات هو جوهر الموضوع في قضية تناقص ثقة المجتمع في القطاع الخاص.

كما أن هناك مشكلة كبرى تواجه المؤسسة الخاصة عند سعيها لتحقيق رغبات العمال، يمكن تلخيصها بكلمة واحدة هي التعارض، أي أن هذه الأهداف متعارضة ومتضاربة في طبيعتها، فالمؤسسة الخاصة لا تستطيع تحقيق الحد الأعلى من الربحية ومن الاستجابة لتوقعات العمال في نفس الوقت، فهي مضطرة للمبادلة بين هذه الأهداف أو حتى التضحية ببعضها مقابل تحقيق البعض الأخر. في هذا الصدد يرى فريدمان M.FRIEDMAN أن قيام المؤسسة بالمسؤوليات الاجتماعية أمر غير عملي وغير مطلوب ويؤدي بها إلى عدم القدرة

[1] Karl Polanyi, OP.Cit. P 237

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على تحقيق هدف الربحية التي يتطلبها منها مال
نظرهم ووسيلة بقائها.

فالمؤسسة الرأسمالية حسب كارل ماركس تتميز بالقطيعة بين المنتجين (الإجراء) الذين يبيعون قوة عملهم، وبين وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون، وبالتالي تستمد الرأسمالية أسباب استمراريتها من هذا الصراع بين الفريقين، ويتميز هذا النظام بأنه يستطيع أن يبع ويشتري كل شيء وبحرية، لكن ليس الكل يملك هذه القدرة، فالعمال لا يملكون إلا قوة عملهم، يستطيع الرأسمالي استغلالها في إنتاج السلع والخدمات، ذلك أن الرأسمالية هي مؤسسة تجاريةune société marchande تتميز بثقافة تسيير محددة تدور حول مسالة الربح، العقلانية، تسيير فعال لمختلف العوامل التي تدخل في مسار الإنتاج وصولا إلى التسويق الأفضل للمنتجات.

أمام هذا المنطق أجبر العديد من العمال المبحوثين على توقيف بناتهم عن الدراسة وتقليص عدد المتمدرسين، اذا كان العدد كبيرا في العائلة.

"أنا عائلتي تتكون من تسعة أفراد كلهم يدرسون في الابتدائي والمتوسط.. ولان الدخل لا يكفي فاني أوقفت أربعة منهم، حتى أستطيع توفير للباقي ملابس وأحذية..."

مقابلة رقم 23

وأمام هذا الحل الاضطراري الذي يتخذه العمال فان الضحية هم البنات. وعن آليات المواجهة والتكيف بالنسبة للعمال المبحوثين، فالملاحظة التي توافرت بشكل جيد لدى العمال المتزوجين هي أن غالبية الآباء مهما كانت الظروف التي يعيشون فيها يميلون إلى تحديد عدد الأطفال الذين يزاولون الدراسة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي يعيشونها. ضمن هذه الظروف يصبح البناء الاقتصادي محددا رئيسيا للسلوك في نهاية الأمر، خصوصا في المستويات ذات الدخل المحدود.

" أن عندي طفلين بزاف علي ما نزيدش، فهذه الخلصة ما نقدر نشري حذاء واحد لولدي" مقابلة رقم 13

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كلما تناقص دخل رب الأسرة، كان إغراء [illegible] بالتوقف عن الدراسة، وعندما يهاجر الأطفال المدارس، إنما يبدءون في القيام بدور إنتاجي للأسرة وضمان مزيد من الحماية. فالأطفال لا يؤدون دور عوامل الإنتاج فقط، بل أنهم يعتبرون أدوات حماية لعائلاتهم، ضد التغيرات البنيوية الاقتصادية.

فرغم إلزامية التعليم فان عدد كبير من أطفال المبحوثين لا يذهبون إلى المدارس ويبقون أميين، وهذا نتيجة اكراهات اقتصادية. إذن رد فعل المحدد الاقتصادي (الدخل) مع ضغط المعيشة اليومية، يقود إلى تناقضات سكانية كمية ونوعية، حيث نقص الدخل وعدم استقراره تعني الحاجة إلى أطفال يعملون، وزيادة هؤلاء تعني تكلفة اجتماعية لمزيد من الأمية والاختلال في الاستقرار الاجتماعي.

والأدهى مما فهمناه من بعض المبحوثين، أن نية إلحاق أطفالهم بالمدارس ليست بغرض الدراسة، بل لمجرد حصولهم على منحة التمدرس يتم توقيفهم عن الدراسة مباشرة، هذه المنحة تحولت لدى العمال إلى إعانة اجتماعية لشراء ما تيسر من الحاجيات الغذائية أو لتسديد الديون. وبالتالي لا غرابة في أن نقرأ في الدليل الإحصائي لولاية مستغانم أن أكثر من 46 ألف طفل لا أثر لهم في مدارس الولاية.

4- العلاقات الاجتماعية:

إن المؤسسة من المنظور السوسيولوجي وحسب نظريات التنظيم لا تمثل فضاءا للنشاط الاقتصادي الإنتاجي فقط، وإنما تجسد أولا وقبل كل شيء التنظيم الاجتماعي الذي تتوقف عليه الأهداف الاقتصادية للتنمية بصفة عامة، وفي إنجازها لأهدافها تتأثر المؤسسة بمحيطها الذي يؤثر على علاقاته الداخلية، ذلك أن المؤسسة بصفتها تنظيما اجتماعيا تدخل في علاقة عضوية مع المجتمع المحلي، الأمر الذي يفرض توفر درجة عالية من التناسق بين الشروط التي تفرضها المؤسسة من أجل إنجاز أهدافها والإمكانيات التي يوفرها المحيط.

"سوف أوظف مفهوم "الموقف الاجتماعي" في طابعه الشمولي وذلك لبيان قوة فعله، بما أن هناك معنى اجتماعي للقطاع الخاص، فالإشكال مبني حول تداخل العلاقات بين ما هو اجتماعي واقتصادي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فمفهوم "الموقف الاجتماعي" يرمز إلى النظ
بين العمال والمؤسسة الخاصة، فهذه الأخيرة أصبحت من واقعهم اليومي، فهي إحدى أدوات الاندماج تطرح في طياتها جملة من المواقف والسلوكات، حينذاك سندخل من باب سوسيولوجيا التنظيمات. فأشكال الاندماج في المجتمعات الحديثة ترتكز في معظمها على النشاط المهني الذي يضمن للأفراد حماية مادية ومالية وعلاقات اجتماعية، ويؤسس لهم "هوية"une identité من المنظور الدوركايمي الذي يؤثر كثيرا على دور الجماعات المهنية في عملية التنشئة، فحسب دوركايم فان التنظيم المهني يضمن للأفراد فوائد اجتماعية، ويفرض عليهم موقفا أخلاقيا ضروريا للاندماج في النظام الاجتماعي.[1]

"هنا الخدمة مشي مضمونة، الخلصة نفس الشيء، الحقوق ضايعة، المنح العائلية متشوفهاش خلاص...إلخ". المقابلة رقم 24.

فالعلاقة بين العامل والمؤسسة الخاصة لا تتوقف فقط عن الدخل بل بواسطة جملة من العلاقات الاجتماعية. ستعود له بالذات أو لمن يعترف له بالحق فيها. فان العامل إذا ما حصل على اعتراف مادي ومعنوي لجهده، سيكون حافزه على العمل اكبر، وهذا ما يتلاءم من النمو الاقتصادي، وإذا لم يحصل على هذا المقابل فانه لا يعمل إلا بالضغط والإكراه، الأمر الذي يشوه العلاقات الاجتماعية. ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه العامل مقابل عمله لا يعبر فقط عن قدرة شرائية وإنما هو علاقة اجتماعية رئيسية، فهو يحدد المستوى أو المكانة الاجتماعية، ومن هنا يسمح لصاحبه ممارسة الحقوق والواجبات، وبالتالي فالدخل هو احد الشروط الأساسية لتنمية الذات.

فقد كشفت لنا المقابلات مع المبحوثين حقيقة مرة، تتمثل في أن العمل لا يلغي شبح الفقر خاصة من الناحية المادية، طالما أنه أصبح لا يبعد شبح الخوف، فأغلبية المبحوثين غير راضية بالأجور وتعرف مشاكل مالية متزايدة.

[1] Serge Paugman, le salaire de la précarité, Paris :ed,puf, p 113.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما من حيث القناعات والمواقف المتعلقة با
أفراد العينة الذين خضعوا للاستجواب يؤمنون بأن ظروف العمل لا تتماشى وتطلعاتهم، ولا تتشابه مع ظروف العمل في المؤسسات العمومية.

أما فيما يخص المواقف المعنوية والشهور بالولاء والرضى فأكدت المقابلات على أن روح الجماعة والعلاقات غير الرسمية بين العمال وإداراتهم، تبقى بعيدة عن آمال العمال، باعتبار أن المؤسسة الخاصة لا تملك توجها إنسانيا من شانه تحقيق هذا التقارب العاطفي بين العامل ومؤسسته، فخارج وقت العمل لا يملك العامل أي نشاط أخر غير النشاط الإنتاجي.

مما سبق يتضح أن غالبية أفراد العينة الذين خضعوا للدراسة تحمل قناعات تدل على أنها مجبرة على التعامل مع الأمر الواقع، فهي لا تملك خيار أخر، فجل المقابلات تشير إلى فكرة رئيسية هي أن الشغل لم يعد اليوم عملية اختيارية، بل أصبح أمرا واقعا على العمال التسليم له.

بقدر ما تتميز به المؤسسة الخاصة من صرامة وعقلانية، فإنها تخلق من دون أن تشعر ربما شروط نمو مواقف عدائية نحوها، والتي تجسدها تمثلات وسلوكات معارضة أثناء العمل وحتى لا تترك للعمال فرصة تجسيد هذه المواقف، فإنها تلجأ إلى تضخيم آليات المراقبة والعقاب، من أجل خنق كل شكل من أشكال الاستقلالية والحرية.

"يوميا نخضع للتفتيش أثناء خروجنا من العمل، فلا يسمح للعامل من أن يأخذ ولو كيس حليب واحد..." المقابلة رقم 28

هكذا تتحول المؤسسة إلى معتقل كبير، لا تستقيم فيه حياة اقتصادية ولا حياة اجتماعية في هذا الصدد يشير "أرتر لويس ARTHUR LOUIS "ان البشر لا يبذلون جهدا إلا إذا كانوا واثقين من أن حصيلة جهدهم ستعود لهم بالذات ولمن يعترفون لهم بالحق فيها".

ليس هناك توافقا مهما بلغت درجة من الاعتدال والاجتهاد من دون قبول المؤسسة الخاصة بحد أدنى من حرية الضغوط الاجتماعية، فإذا أصبح من غير الممكن استخدام أية وسيلة من الوسائل السلمية من حوار واتصال، و إذا ما نجحت المؤسسة الخاصة في أن تقفل الباب تماما أمام أي شكل من أشكال التعبير عن الاحتجاج أو المعارضة مهما كانت باسم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مبررات اقتصادية بحتة، فلن تكون النتيجة إلا دفـ
أكثر من دلك اختلال التوازن الاجتماعي حيث لا مجال لتأكيد الذات ولا مجال للاعتراف بالوجود، عندئذ سيكون من الصعب الحديث عن تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو حتى مجتمعات إنسانية.

من بين النتائج والملاحظات الميدانية الجديرة بالذكر، أن شبكة العلاقات الاجتماعية بين العمال هشة وضعيفة مقارنة بما كانت عليه داخل المؤسسات العمومية وذلك حسب اعتقادنا لسبب هو إن العمال لا يميلون إلى مواجهة المسؤولين، بل يحاولون كسب رضاهم بحثا عن ضمان منصب عملهم، فضمان المنصب مرتبط بإخلاص هؤلاء العمال. وأن غالبيتهم تتفق على أن علاقتهم بالمؤسسة لم ترق إلى مستوى الولاء والرضى، بسبب تقصير الإدارة (المالك) في التكفل بانشغالات العمال المادية والمعنوية.

ففي دراسة حديثة لCOHEN DANIEL ، أستاذ الاقتصاد بالسربون، يعتقد أن العلاقة بين العمل وقوة العمل كما عبر عنها كار ماركس منذ أكثر من قرن ونصف قد انقلبت، آنذاك أي في وقت ماركس، الرأسماليون لا يدفعون أبدا أجور عمالهم أكثر من ثمن cout قوة عملهم، أي المبالغ الضرورية لكي يستطيع العامل مواصلة عمله، والمقابل هو دفع العمال إلى بذل أقصى جهد وأقصى وقت عمل داخل المؤسسة.

أما الأن المؤسسة تدفع لعمالها سعر (القيمة) Le prix عملهم، والمقابل هو ان تكون شخصية الفرد بكاملها خاضعة dédiée للعمل 24 ساعة في اليوم، وعلى العامل أن يضع في النسيان الفرق بين وقته الشخصي ووقت المؤسسة. [1]

هذا التغيير عميق لا يمثل إلا مظهرا من مظاهر التوجهات الراديكالية للعلاقات والذي حصل فعلا هو ان عبء تحقيق أكبر مردودية ممكنة انتقل من تسيير المؤسسة إلى العمال المطالبين حاليا بالدخول في منافسة فيما بينهم من أجل إقناع المؤسسة على أنهم يستطيعون تحقيق عمل أحسن من أي شخص يعوضه.

إذا فالمؤسسة ليست بحاجة للبحث عن مراقبة عمالها، فحاليا على كل عامل أن يقنع المؤسسة بأنه يقوم بعمله على أحسن وجه، وبالتالي العمل الجيد أصبح غير كافيا، فالعامل

[1] Zy gmunt Bauman, « l'humanité comme projet » Revue, Anthropologie et Société Mars 2003,P 20.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مطالب دائما بالأحسن من الآخرين والأكثر من ذ
مرحلة محددة، يجب الحصول على نتائج يوم بعد يوم، فالنتائج المحققة سابقا لا تؤثر كثيرا إذ لم تتبعها نجاحات أخرى.

على العامل أن ينتج وضعه (مكانته) في المؤسسة يوميا انطلاقا من الصفر، فالعمال يقيمون حسب كل مهنة، والمردود الجديد (Récent) هو الذي يحدد قيمتهم، فأي تهاون أو نقص في الجهد يجد العامل نفسه خارج العمل مهما كانت نوعية العامل أو أقدميته. هذه إذا هي هواجس العمال في ضل نقس الحماية والأمن نحو المستقبل، الأمر الذي يجعلهم يخضعون لهذا المنطق

5- العمل النقابي كفعل تغييري في القطاع الخاص:

لا أحد ينكر سيطرة الإتحاد العام للعمال الجزائريين على العمل النقابي في غالبية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لكن هناك محاولات رأت النور من اجل تبديد هذه السيطرة والتأسيس لحركة مطلبية مستقلة ومتصلة ببعض القطاعات ذات الخصوصية.

فالأرقام المتداولة على مستوى المركزية النقابية تشير إلى أن حوالي 5 % فقط من المؤسسات الخاصة التي يفترض فيها وجود عشرة عمال فأكثر، تخضع لهذا الديكور، في حين أن بقية المؤسسات الخاصة الأخرى تشغل عددا أقل. الأمر الذي لا يسمح بتأسيس فرع نقابي بشكل قانوني، لأن الأمر يتطلب وجود عشرة عمال على الأقل من أجل تأسيس فرع نقابي.

ومن جهة أخرى هناك ظاهرة أخرى خطيرة تعيق ممارسة عمل نقابي فعال داخل المؤسسة الخاصة، وتتعلق باعتماد عدد كبير من الخواص لعقود تشغيل ظرفية ومحدودة المدة، رغم أن إحدى مواد القانون 11/90 المنظم لعلاقات العمل الصادر سنة 1990 تمنع هذه الصيغة إلا في حالات استثنائية مثل العمل الموسمي أو تعويض أحد العمال بآخر في ظروف معينة وواضحة.

لقد أثبتت التجربة صعوبة تأسيس نقابات أو فروع نقابية في القطاع الخاص على أساس أن عدد كبير من الخواص لا يحترمون القوانين قي هذا المجال، وهو أمر لم يعد سرا على مستوى قيادة المركزية النقابية التي لم تحرك ساكنا اتجاه هذه الفئة من العمال من أجل

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تأطيرها وتنظيمها، حيث يلقي مفتش العمل بولا[illegible] المقام الأول، وكذلك على العمال بالقطاع الخاص الذين لم ينتظموا في فرع نقابي وبالتالي تشكيل متحاور اجتماعي على غرار منظمة الباترونا التي تظم معظم الخواص.

كل أفراد العينة العاملة بالمؤسسة الخاصة لا تجد لها امتداد داخل العمل النقابي، مما يجعل مطالبها الاجتماعية لا تنعكس إلا في حدود ضيقة كتعبير عن وضعية مشتركة. وقد حاولنا معرفة مدى المشاركة النقابية للمبحوثين، وهذا بطرح أسئلة حول الاضرابات ومدى مشاركتهم فيها، وهل ينخرطون في إحدى التنظيمات النقابية، فالمعطيات المتحصل عليها تدل على أن العمال في القطاع الخاص، لا يشاركون في أية منظمة نقابية، رغم عدم رضاهم عن الواقع المعيشي والعملي.

"قمنا بـــ grève تع 02 ساعتين برك باش يزيد الخدامة، الله غالب ما قدرناش، تعرف واش كان جواب المعلم: هنا اخدم ولا روح، البوليتيك مشي عندي، تخدموا ولا نبلع كع، ماخصنيش الدراهم.."مقابلة رقم 29.

المشاركة النقابية لعمال القطاع الخاص ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة، فأغلب العمال المبحوثين لا يشاركون في أية جمعية نقابية، وهم يعيشون في معزل عن هذه السجالات. أما كفعل نقابي تغييري فإنه يبقى ضعيفا ومكبلا بثقافة جديدة يهيكلها القطاع الخاص. فإذا اعتمدنا مؤشرا مثل عدد الاضرابات، يمكننا القول أن عمال القطاع الخاص يتميزون بروح نضالية ضعيفة وتنظيم هش مقارنة بالقطاع العام، لابد من الاعتراف هنا بأن هناك شيء من الإغراء في تفسير هذا التمايز استنادا إلى فكرة شائعة مفادها أن القطاع الخاص يلعب دورا سلبيا في نمو الشعور بهوية جمعية تنبثق من الممارسة والنضالات المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى تفضيل التشتت ونقص التفاعل وسيطرة قيم تقليدية، تشكل عوامل مساعدة على بروز التوجهات الفردية أو الروابط الاجتماعية مثل العلاقات العشائرية والزبونية التي تعيق تصورات حول العناصر الموضوعية المشكلة للبنية الاجتماعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العوامل التي ستجعل العمل النقابي داخل القطاع الخاص يمارس في غالبيته التوظيف على أسس عائلية وجهوية، وهي نفسها العوامل التي لم تساعد على خلق شروط عمل نقابي في القطاع الخاص.

ورغبة منا في الغوص أكثر في هذه النقطة اتصلنا بمقر"الاتحاد العام للعمال الجزائريين" على مستوى ولاية مستغانم من أجل معرفة نسبة التمثيل لعمال القطاع الخاص في الاتحاد. وطرحنا على رئيس المكتب الولائي السؤال التالي:

هل هناك تمثيل نقابي حقيقي داخل القطاع الخاص؟ فكان جوابه أن النضال النقابي لا يقتصر فقط على القطاع العام من حيث المبدأ، فهو يشمل القطاعين معا، إن تمثيلهم قليل جدا الآن نظرا للصعوبات. بعد ظهور مصانع تضم 20-50 عامل، نحن نتعامل معها بحذر جديد، لأنه لا توجد قناعة لدى أرباب العمل لدخول العمل النقابي إلى مؤسساتهم. فنحن لا نملك مكونات قطاع خاص قوي تستطيع المركزية النقابية تحاوره، لقد شارك أرباب العمل في مختلف اللقاءات مع الحكومة حول الزيادة في الأجور، ووقعوا على ذلك ومع الأسف بعضهم لم يطبق الاتفاق في مؤسسته، ومع ذلك نحاول تجاوز هذا الفهم الخاطىء عبر تثقيف العامل.

العامل ورب العامل بحاجة الى ثقافة:

يطرح القطاع الخاص أسئلة عديدة حول مستقبل العمل النقابي والحق في الإضراب، على اعتبار أن النخب النقابية في بلادنا اعتادت على التفاوض فقط مع القائمين على تسيير القطاع العمومي، وليس مع الخواص الذين يملكون منطق آخر في التعاطي مع الاضطرابات وهذا إن سمحوا بها طبعا.

فالواقع، تبدو مكونات المطلبية النقابية في الجزائر على ارتباط وثيق بتطورها عبر عقود من السنين مثلته مرحلة استقلال (الدولة الوطنية) ولم تفعل هذه الأخيرة سوى دعم القطاع العام الذي ترعرع في ظله العمل النقابي، وبروز نخب نقابية اعتادت التفاوض مع مسؤولي القطاع العام، في هذا الصدد يشير عبد الناصر جابي أن القطاع الخاص الذي بدأ ظهوره ببلادنا مع بداية التسعينات لازال بعيدا عن العمل النقابي ولا زال إلى يومنا هذا خال

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من نشاط النخب النقابية بدليل أن الغالبية العظم
مؤسسات عمومية.

وفي هذا الإطار يلاحظ عبد الناصر جابي أن الأمور هي أكثر إيجابية في القطاع الخاص الذي تمثله فروع الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر وذلك على أساس أن الأجانب يملكون ثقافة لا تجعلهم ضد النقابة دائما. وحتى يمكن فهم الأمور بشكل جيد هناك سؤال لابد من طرحه: لماذا يلجأ الأطباء الأخصائيون إلى الدخول في اضطراب داخل المستشفيات لكنهم لا يقومون بذلك في العيادات الخاصة التي يمارسون فيها النشاط أيضا، قد يكون من الجوانب المتعلق بهذا السؤال مرتبطا بالأجور المرتفعة التي يتلقاها هؤلاء الأطباء في العيادات الخاصة، لكن ذلك لا يمثل كل الجوانب.

المشكل اليوم أن طرفي المعادلة(العامل، رب العمل) بحاجة إلى ثقافة، فالعامل بحاجة إلى ثقافة عمالية ورب العمل بحاجة إلى ثقافة عمالية اجتماعية، فهذا الأخير لا يحمل ثقافة تقنعه بأن له مصلحة في ضمان حقوق العمال وتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية والتخلص من عبئهم الشخصي، حتى لا تكون علاقة ثنائية بين الطرفين، بل تدخل التأمينات كوسيط عندما يصاب العامل أو يحال على التقاعد، وتحافظ هذه المؤسسة على كرامته.

إذا عدم وجود أرباب عمل حقيقيين انعكس على دور وهيكلة البنية النقابية في القطاع الخاص، حيث رب العمل هو الدولة، وبالتالي لا يتمتع بخلفية ثقافية تتيح التحاور معه. فثقافته لا زالت بعيدة عن الإقرار بحق الدولة في الضرائب، فكيف سيكون الإقرار بحق العامل في الأجر والتأمينات.

نسبة التمثيل لعمال القطاع الخاص ضعيفة جدا، فاتحاد العام العمال الجزائريين لا يضم هذه الشريحة وبالتالي فان الوضع النقابي في القطاع الخاص مازال فتيا، فالمنظمة النقابية ليست وصيا على العامل وليست أكثر حرصا عليه من رب العمل الذي يوظفه.

أن العمل النقابي في القطاع الخاص لا يزال في طور النشوء، والقوانين لا تزال غير محترمة، ويكشف ذلك مدى الصرامة التي تحيط بمنطق الخواص في التعامل إزاء أية محاولة لإرساء عمل نقابي داخل المؤسسات التي يملكونها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في الواقع، فإن الوقت وحده هو الكفيل يج
تأخذ مداها مع مدى تعاظم وعيا العاملين فيه بحقوقه مع ومكانتهم كأيدي عاملة مدربة ومتخصص تستحق كل الاحترام والتقدير، لكن الأمر لن يكون سهلا أبدا في ظل قطاع خاص خال من التقاليد في علاقات العمل وأمام ملاك مؤسسات يهمهم الربح بأقل تكاليف ممكنة، ولذلك فإن الشد والجذب سيبلغ مداه والمستقبل هو وحده الذي يغير مجرى العلاقة بين المستخدمين ورؤسائهم في العمل.

المؤسسة الخاصة كما يتصورها العمال:

إن تغيير النظرة السلبية للأمور السائدة لدى هؤلاء العمال وتحويلها إلى اهتمام ايجابي من أبرز أولويات هذه الدراسة من أجل تكوين رأي يكون في صالح القطاع الخاص.

المواقف المعبر عليها سابقا من طرف المبحوثين هي نتيجة لتفاعل عوامل ثقافية واقتصادية، وهذه المواقف السلبية ليست عاملا ثابتا أو نهائيا، يتطلب الأمر وجود آلية تدفع بالعمال إلى تحويل هذه المواقف السلبية إلى أراء ايجابية.

لقد لاحظنا عبر هذه الدراسة أو بالأحرى عن طريق المواقف والتصورات أن هناك نظرة أكثر سلبية، لكن نظن أن هذا الموقف الاجتماعي سوف يشكل لنا نماذج وأنماط التي تساعد على إعادة بناء مواقف مغايرة للأفراد، ذلك أن العمال يشكلون قطبا بإمكانه أن يصحح هذه السلبيات في المؤسسات الخاصة. فما هي الصورة الجديدة للقطاع الخاص في المنظور العمالي؟

" إن تحقيق كل واحد من لعقد عمل يمثل شكل من أشكال الحماية، فالفصل أو الطرد قد يصدر في حق العامل في أي وقت...."مقابلة رقم 23.

" إن الشغل الشاغل الذي يهم العمال حاليا لا يتمثل في القبول أو رفض العمل في مؤسسة خاصة، بل الجو والتنظيم داخل هذه المؤسسة، فاختلاف أنماط التسيير ودرجة الصرامة في العلاقات والتعامل تشكل هاجس للعمال". مقابلة رقم12.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويشير أحد المبحوثين إلى أنه على الرغم [illegible] الخاص للعمال إلا أن دخولهم هذا المجال إنجاز ثمين، متمنيا أن يتم توفير المزيد من المطالب، مؤكدا أن نظرة المجتمع للقطاع الخاص قاصرة، ولكن باستطاعة العمال أن يثبتوا جدارتهم.

"بداية أنا موظف في القطاع الخاص وأتحدث من واقع تجربة، ما تعانيه الشركات الخاصة هو عدم جدية بعض العمال في العمل من حيث الإنتاجية والانضباط، في هذه الشركة التي أعمل بها، تم توظيف 34 عاملا لوظائف مختلفة، براتب 12 الف دينار مع التأمين، خلال أربعة أشهر انسحب منهم23 عاملا، وبعد عام واحد لم يبق منهم إلا 4 عمال فقط والأسباب هي: مجموعة كبيرة من العمال (النصف تقريبا) لم ترغب في العمل من الأساس في ظل هذا التسيير. والبقية لم يعجبهم العمل يوم الخميس إضافة إلى طول ساعات العمل بالنسبة لهم". مقابلة رقم 30

"ما تعلمته من واقع العمل في القطاع الخاص لفترة طويلة هو أن المسؤولين (أصحاب المصانع) لا يجاملون في العمل حتى أبنائهم،فمن غير المنطق أن نطالب المسؤولين بالتسامح مع العمال الأجرين"مقابلة18

"أتمنى النظر فعلا في رواتب القطاع الخاص لأنها صراحة لا تتناسب مع أوقات العمل وكمية الجهد الذي يقوم به العامل، ليس من المعقول مقارنة شخص يعمل يوميا أكثر من تسعة ساعات بالإضافة إلى يوم الخميس ومع ذلك يدفع له راتب أقل من موظف يعمل ستة ساعات ولا يعمل الخميس" مقابلة رقم: 07

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن نجاح المؤسسة الخاصة أو فشلها مرتبط

ومن هنا فالعلاقة بين المؤسسة وعمالها أصبحت في منتهى الأهمية، وأبعاد هذه القضية ليست أمور جديدة أو مستحدثة، فهي موجودة في القطاع الخاص منذ الثورة الصناعية، وما نتج عنها من توسع للمؤسسات الخاصة وتشابط علاقاتها، ولكن الجديد في الموضوع هو أن كثير من الأفراد مع إدراكهم لوجود هذه القضية ولإبعادها، أصبحوا يطرحون تساؤلات وانشغالات من الأفاق المستقبلية. ولعل قضية " الخليفة" أبرز مثال عن هذه التخوفات.

يتوقع هؤلاء العمال من المؤسسة الخاصة الذين يعملون بها أن تكون مصدرا للأجور العادلة ذات المستوى الذي يوفر لهم حياة كريمة لا تقل في مستواهم عن مستوى حياة نظرائهم العاملين في المؤسسات العمومية. وأن تقدم لهم الشعور بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وبأن تهيأ لهم ظروف عمل جيدة ومصدرا للتشغيل، وأن توفر حماية اجتماعية، والأهم من ذلك كله أن تحقق لهم مواطنة كاملة من خلال الاعتراف بهم وبجهودهم.

هذه هي الرغبات والتوقعات التي يسعى العمال في القطاع الخاص إلى تحقيقها وهكذا فإن مشاركة هؤلاء وولائهم واحترامهم للقطاع الخاص يتوقف على كيفية معالجة القطاع الخاص (المؤسسة الخاصة) لهذه التطلعات.

إن أهم ما يتطلع إليه العمال يتلخص في أن تكون المؤسسة الخاصة مؤسسة اجتماعية تحقق المواطنة وليست مجرد مؤسسة تهدف إلى الربح، إن أهم ناحية يؤكد عليها المبحوثين هي الاهتمام بالعمال كأفراد وبالتالي هم رأس مالها الثابت. وعليه لا يهم نوعية الملكية خاصة كانت أم عامة لدى أفراد العينة.

إن جوهر القضية في هذا المجال أن العامل الراضي هو نقطة انطلاق جيدة نحو تبني القطاع الخاص، وهذه الفرضية يؤمن بها الكثير من المقاولين الخواص، لكن العامل لا يكون راضيا أو موافقا إلا إذا كان رب العمل أكثر استماعا لها.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

استنتاجات الدراسة:

من خلال دراستنا لمساهمة القطاع الخاص في مجال التنمية، تبين لنا أن هناك نتائج متباينة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على جد السواء، فرغم أن ولاية مستغانم ولاية غنية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن عدم استغلال ذلك حال دون التغلب عن المشاكل المختلفة. القطاع الخاص كفيل بأن يساهم في إخراج الولاية من بطء عملية التنمية، علما أن الولاية حاليا عبارة عن ورشة في شتى المجالات، خاصة الزراعة، السياحة، الصناعة، الصيد البحري...الخ.

فالتكفل الحقيقي بالمشاريع الإنتاجية والطلبات الاجتماعية يقتضي دورا متزايدا للقطاع الخاص، فالولاية أصبحت مركز استقطاب زراعي، سياحي، صناعي، تتطلب المزيد من الاستثمارات.

دون أن ننسى إلى الإشارة أن التنمية في ظل هذا القطاع تعرف الكثير من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فاستراتيجية الاعتماد على القطاع الخاص كان لها الأثر الكبير في التنمية رغم مظاهر المضاربة، الاحتكار لأنشطة وقطاعات محددة.

ومن أجل تفعيل أكثر لدور القطاع الخاص في الولاية لابد من :

- وضع تصور شامل لقدرات الولاية من الناحية المادية والمالية والمعلوماتية ومشاركة كل أطراف التنمية (خواص، مجتمع مدني، الجماعات المحلية).
- ضرورة استغلال كل ما له علاقة بالتنمية، وخاصة العقار، البنوك، الإدارة...الخ. فهناك الكثير من رجال الأعمال من المنطقة والذين عرقلت مشاريعهم الاستثمارية.
- هيكلة القطاع وتنظيمه وإدماجه في الاقتصاد الإنتاجي والابتعاد عن مظاهر المضاربة والربحية.
- مزيد من الرقابة على المؤسسات الخاصة في مجال التأمينات، ظروف العمل، حقوق العمال...الخ.
- ضرورة إنعاش المنطقة الساحلية حتى نسهل للمستثمرين من إقامة مشاريعهم.
- تخفيف إجراءات منح القروض من طرف البنوك، و تذليل العراقيل البيروقراطية التي تكبح خلق المشاريع و تقتل المبادرة الفردية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إعادة إحياء القطاع الزراعي ودعمه ماليا و
- فتح المجال للخواص في مجال الصحة، التعليم، النقل...الخ.
- إن القطاع الخاص في التحليل النهائي للاقتصاد الكلي وكذا الاقتصاد القطاعي هو جزء من الاقتصاد الوطني له وزنه الكبير وتأثيره الفعال، وتعبئة مدخرات هذا القطاع لصالح التنمية تأتي في مقدمة الأولويات.
- اذا كنا قد تطرقنا إلى نمو وتوسع الاستثمار والتوظيف في القطاع الخاص، فلا بد من التذكير بالواقع الإداري غير المرضي في القطاع الخاص.
- قد أن الأوان للانتقال من إدارة الباعة إلى إدارة الصناعيين، وهذا الانتقال يعني أن تظهر أثر وأراء الصناعيين الحقيقيين الفاهمين لعملهم في تسيير مؤسساتهم ومشاريعهم. و هذا التأثير لا بد أن يظهر اجتماعيا واقتصاديا بأشكال مختلفة منها :
  - الالتزام بعمل له طبيعة الاستمرار والتطور وليس على مبدأ الصفقة.
  - الالتزام بالمسألة الاجتماعية وحل انشغالات العمال مما ينعكس إيجابا على نشاط الخاص نفسه.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى ظاهرتين سلبيتين يجب التغلب عليها، الأولى تتعلق بقصور الأنظمة المالية والنقدية في الجزائر، والثانية بقصور السياسات الضريبية.

فالسياسة المالية والمصرفية في بلادنا ليست هادفة إلى تشجيع وتوظيف المدخرات في المجالات المذكورة سابقا والتي لا تتناسب وطرق ومعايير منح القروض من قبل المؤسسات المالية الوطنية. فهذه المؤسسات تتخصص بشكل حصري في تمويل مشاريع المؤسسات العمومية، كما يقتصر دعمها على المشاريع التجارية والعقارية والسياحية بالأساليب التقليدية، فالجزائر لا تتوفر بعد على ما يسمى بالرأسمال"المغامر"، هذا بالإضافة إلى المستوى العالي للفوائد الحقيقية التي تعيق حركة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

أما على المستوى الضريبي، فالسياسة المعمول بها لا تكيف الأنظمة الضريبية إلى مقتضيات تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية، بل هي أنظمة تقليدية جامدة تعفي ألليا من ضريبة الدخل في بعض الحالات، نشاطات استثمارية جديدة، وليس النشاطات القائمة،

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وذلك بغض النظر عن نوعية الاستثمار ومفعوله

دون أن يكون للقطاع الخاص نظرة تنموية شاملة، تؤدي إلى نوع من التشوه والتبذير الاقتصادي وتعزز الاتجاه في الاستثمار في المجالات والقطاعات التقليدية، مثل التجارة، السياحة، النقل...الخ.

أما فيما يتعلق بعلاقة العامل بالقطاع الخاص، فان المسألة في تقديرنا ليست حربا أو معركة بين القطاع الخاص والعمال، ففي ظل دور متزايد للسلطة التشريعية والتنفيذية في إدارة الاقتصاد بحكمة مع التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات بما يحقق الشفافية المطالب بها من دون ضغوطات أو غيره.

- التجاوزات و الاختلالات المشار إليها سابقا، هي نتاج تراكمات سنوات طويلة، لذا لا يجب أن تعالج في يوم واحد، بل الأفضل أن تقوم كل جهة بدورها.
- إذا أصبح القطاع الخاص غير منظما ومفككا، فالدولة هي الجهة الوحيدة التي ما تزال قادرة عي تصحيح النقائص.
- العمال والأجراء مطالبون بالتحرك بقوة لإعادة ترتيب أوضاعهم من جديد، للتعامل مع مستجدات الواقع الجديد.
- عدم انتظار الحكومة، بل يجب على أصحاب الشأن التحرك بمبادرة منهم، خصوصا أن القوانين والتشريعات لم تعرف السبيل إلى مؤسسات القطاع الخاص.
- لا بد من الاعتراف بأن القطاع الخاص ليس مصدرا مهما للتوظيف، حيث يكتفي بقدر قليل حدا من اليد العاملة.

طرح بعض التوصيات لمقاربة قضية القطاع الخاص في اطار دعائم التنمية:

يبدو جليا من المعاينة الميدانية والنظرية أنه لا يمكن التحدث عن القطاع الخاص في الجزائر كأنه وحدة اقتصادية متجانسة الإطراف، بل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية التي استعرضتا سماته الرئيسية سابقا، مشاكلها المختلفة تماما التي تتطلب معالجات متناسبة مع المميزات الخاصة لكل جزء من هذا القطاع، ولكن هذا لا يعني أم المعالجات يمكن أن توضع خارج رؤية شاملة لما يجب القيام به لتنشيط القطاع ككل ة زيادة دوره ومستوى أدائه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– تحسين نوعية العلاقة بين القطاع الخ
الطرفين من الأمور التي لا يتم تحليلها بشكل معمق، فالأدبيات الاقتصادية والسوسيولوجية تنظر إليها فقط من زاوية الآثار التي ينتجها القطاع الخاص على المستوى الاجتماعي عبر تجاوزات مختلفة أو من زاوية مطالبة القطاع بمزيد من الضمانات والحوافز. وقلما ينظر إلى الموارد والإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها القطاع والتي تكرس فرص للاستثمار، للتوظيف وبالتالي أحد أهم أدوات التنمية.

ومن هنا نرى أن تحقيق التوافق بين القطاع الخاص كنمط والتنمية كمشروع،يأتي عن طريق تفاعل عوامل عديدة نجملها فيما يلي:

- إن الفرد في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.
- الجوانب الاجتماعية لابد من أخذها بعين الاعتبار بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب الاقتصادية.
- استغلال كل موارد المجتمع، التعليمية، التربوية، والإعلامية.
- مراعاة النسق القيمي بمعتقداته وتقاليده.
- يتطور القطاع الخاص وتزداد فعاليته كلما كانت أنشطته لا تتعارض مع القيم والمعايير السائدة ويحدث العكس إن لم يشعر الأفراد أن هذا النمط مفروض عليهم.

المعتقدات والقيم السائدة لها دور فعال في إعاقة نمو القطاع الخاص الذي يقوم على قيم جديدة تختلف عن القيم الاجتماعية والثقافية والدينية. فقد تتدخل المكانة statut والمرتبة الاجتماعية في التحاق الفرد بالعمل ضمن مؤسسة خاصة، فهو لا يقبل أن يخضع لثقافة تسيير جديدة، فكرامة الفرد و المواطنة يعتبران من أهم القيم الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى العزوف عن العمل في فضاء يتعارض مع هذه القيم، ومثال ذلك رفض العديد من العمال مزاولة والاستمرار في العمل لدى القطاع الخاص، اعتقادا منهم أنه يتعارض وقيم المواطنة.

- لا بد من وضع سياسات اقتصادية عبر حوار متواصل وشفاف بين منظمات أرباب العمل والنقابات وأجهزة الدولة، بما فيها البلديات والهيئات المحلية والمؤسسات التربوية، للقضاء على هذه الصورة النمطية السلبية التي ألصقت بالقطاع الخاص، وهذا

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ما يصب تماما في إرساء دعائم تنمية شا
partenariat بين كل أطراف المعادلة التنموية المذكورة سابقا، خاصة على الصعيد المحلي للقضاء على البطالة وللحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، أي العمل على استغلالها استغلالا عقلانيا ومنظما، من طرف شركات القطاع الخاص، وكذلك لإنشاء نشاطات تنموية جديدة ترفع من المستوى المعيشي، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

- لابد لمؤسسات المجتمع المدني (المؤسسات التربوية، الجامعية، المهنية...)، من أن تكون طرفا أساسيا في هذه الصيغ التعاقدية للشراكة، ذلك أن الكثير من خريجي تلك المؤسسات لا يجدون فرص العمل اللائقة، فما جدوى تلك المؤسسات؟ لذلك عليها أن تحاور القطاع الخاص المحلي لتعدل من برامجها ومناهجها لتتكيف مع احتياجات القطاع الخاص، كما عليها أن تعرض على القطاع الخاص خدماتها في مجال الأبحاث والتطوير وتحسين جودة الإنتاج المحلي.
- على الدولة أن تساعد على إقامة مثل هذه الروابط ليس فقط بين القطاع الخاص والمنظومة التربوية، إنما أيضا بين الفروع المختلفة للقطاع الخاص، وان ترفع من العديد من القيود التي تعيق النشاط الاقتصادي للشركات الصغيرة الحجم، مثل القروض، قوانين العمل، الضرائب، وفي تقديرنا أن العلاقة بين القطاع الخاص والدولة يجب أن تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم، لا يشوبه علاقات تفضيلية، فمبادئ الحكم الراشد والمساءلة والشفافية يجب أن تطبق بشكل صارم ليس فقط أعمال بعض الخواص دون البعض الأخر، أو على قطاع على حساب قطاعات أخرى بل على جميع الشركات الخاصة، لكي تصبح علاقة تهدف إلى الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة الأمد واستراتيجية للعمل من أجل انتشال الاقتصاد من حالة التنمية الناقصة أو المشوهة إلى حالة التنمية الشاملة والمستدامة. وهذا يعني اعتناء الدولة بمؤسسات القطاع الخاص لتأمين ظروف نهضتها، كما يعني زيادة الوعي في مسؤوليات القطاع الخاص في خلق فرص العمل.
- العمل على استعمال أفضل للموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار الخاص لزيادة فرص نجاح الفعل التنموي، لقد أشرنا سابقا إلى أهمية المدخرات التي تكونت في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجزائر أو في الخارج من جراء الهجرة، ف
الوطنية، هناك سيل من تحويلات مالية متواصلة من الجالية الوطنية إلى ذويها في الوطن، وهذه التحويلات من شأنها أن تلعب دورا محوريا في دعم التنمية. لكن هذه الأموال نادرا ما تستعمل في الاستثمار الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الأداء الاقتصادي العام، أي في المجالات والقطاعات التي تساهم مساهمة مباشرة في تأسيس بيئة" صناعية" فعالة ومتكاملة تجعل من الاقتصاد الوطني اقتصاد تنافسي يستفيد من حركة العولمة، ويعتمد على قواعد ومعايير التنمية الحقيقية.

- العمل على نشر ثقافة الاستثمار وتوظيف المدخرات في استثمارات مختلفة.
- استحداث وسائل وآليات لتحويل المدخرات إلى استثمارات، على أن تأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة.ذ
- فتح رأسمال المؤسسات الخاصة لإخراجها من الطابع العائلي الفردي لتستوعب جانبا أكبر من القاعدة المجتمعية.

وتعليقا عن الآراء والسلوكيات المقدمة، تبدو لنا بعض الملاحظات الأساسية، فالحديث عن الدولة كحاكم وضامن يبقى مطلبا أساسيا يجب أن يترجم ذلك في شكل منظومة تشريعية ذات فعالية تحدد بصفة واضحة حدود المؤسسات الخاصة على مستوى التنظيم والتسيير وتحقيق متطلبات العمال.

فالمصلحة الاقتصادية للقطاع الخاص في تقديرنا لا يجب أن تتحقق على حساب المصلحة الاجتماعية للعمال، فالواقع الذي نعيشه من خلال الحديث عن تدهور المستوى المعيشي كنتيجة لتخلي الدولة عن دورها ليس أمر سهل الهضم، طالما أن القطاع الخاص يخضع لمعايير وقيم لا تتماشى مع المحيط العام.

وهذا يقتضي بدوره مزيدا من تدخل الدولة خاصة على المستوى التشريعي والإجرائي حتى يمكن خلق مناخ ملائم يجد فيه العامل أكبر قسط من الكرامة في ضوء تعقيدات هذا النمط الاقتصادي، وتتضح أهمية ذلك في مجال الحماية الاجتماعية وكذلك أساليب حل النزاعات التي قد تحدث مع العمال والمسيرين. كما لابد من التوقف عند ملاحظة بدت لنا

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هامة وهي الحضور العفوي للقطاع العام(الدولة، عن القطاع الخاص.

هناك أمر بالغ الأهمية في مجال خلق الانطباع الجيد لدى العمال عن مؤسستهم، وهو أن العلاقات الداخلية الجيدة بين المؤسسة والعاملين فيها تشكل المورد الحقيقي الذي تنبع منه الانطباعات الجيدة عن المؤسسة. فالعامل الراضي عن عمله يخلق وحتى بدون قصد منه انطباعا جيدا لدى المحيط (الأسرة والمجتمع) وذلك لأنه يقوم بعمله بصدق وإخلاص، لأنه يحب عمله ولأنه راض عن المؤسسة كمكان للعمل وكمصدر للرزق وكضمانة للمستقبل، على العكس تماما من العامل الرافض على عمله وعلى المؤسسة التي يعمل بها، فهو يؤدي عمله بطريقة سلبية ينتج عنها انطباع سلبي عن المؤسسة، خاصة واذا علمنا أن المجتمع عادة لا يميز بين العامل والمؤسسة التي تستخدمه، فيضفي الانطباع الذي كونه عن العامل على المؤسسة كلها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

توزيع التجار حسب البلدية:

البلدية	الإنتاج				تجارة الجملة		التصدير و الاستيراد		تجارة التجزأة		الخدمات		المجموع	
	الصناعة		الصناعة التقليدية											
	P.P	P.M	P.P	P.M	P.P	P.M	P.P	P.M	P.P	P.M	P.P	P.M	P.P	P.M
مستغانم	723	184	44	01	172	59	43	72	3635	44	2040	147	6657	507
حاسي ماماش	102	16	03	–	14	05	05	04	261	01	161	04	546	30
مزغران	97	26	–	02	18	04	07	12	292	02	210	17	624	63
استيديا	34	07	01	–	04	02	03	03	99	01	81	02	222	15
عين تادلس	130	10	02	–	07	01	02	03	551	01	182	05	874	20
الصور	23	01	01	–	02	–	01	–	59	–	47	04	133	02
واد الخير	11	–	01	–	–	–	–	–	71	–	37	02	120	02
سيدي بلعطار	05	01	–	–	–	–	–	–	13	–	12	–	30	01
بوقيراط	132	04	04	–	12	–	02	02	423	02	177	03	750	11
سيرات	67	04	03	–	07	–	01	02	235	03	134	03	447	12
السوافلية	15	01	–	–	02	–	–	–	31	–	24	01	72	02
الصفصاف	15	0	–	–	02	–	–	–	08	–	07	–	32	–
سيدي علي	93	12	07	–	04	02	–	01	521	01	191	14	816	29
تازغايت	03	–	–	–	–	–	–	–	27	–	05	–	35	01
أولاد مع الله	0	01	–	–	–		01	01	45	–	32	01	78	03
عشعاشة	118	01		–	02	–	03	–	256	01	124	05	510	07
نقمارية	04	–	–	–	–	–	–	–	12	–	12	–	28	–
خضرة	26	–	02	–	–	–	01	–	80	01	68	01	177	01
أولاد بوغالم	49	01		–	02	01	–	–	71	–	59	01	181	02

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

02	244	02	03	03	06	–	02	09	65	عين نويصي
01	119	01	02	–	01	–	–	04	45	فرناكة
04	96	03	29	–	47	–	03	–	01	–	–	01	16	الحسيان
22	556	05	134	01	283	03	03	03	11	–	01	10	124	ماسرى
05	117	03	43	–	56			–	01	–	–	02	17	منصورة
–	93	–	26	–	34	–	01	–	04	–	–	–	28	الطواهرية
05	14	01	49	0	37	01	–	–	03	–		03	25	عين سيدي شريف
34	937	09	224	01	518	0	0	01	06	–	07	13	182	سيدي لخضر
12	490	03	110	0	302	01	0	01	01	01	02	06	75	الحجاج
04	196	01	64	0	107	0	0	0	05	–	0	03	20	عبان رمضان
14	331	05	83	01	178	01	01	03	03	–	01	04	65	خير الدين
0	34	0	12	0	12	0	0	0	0	–	–	–	10	عين بودينار
38	364	04	45	08	113	06	04	03	93	–	01	16	74	صيادة
708	**13110**	**173**	**3428**	**54**	**7484**	**150**	**105**	**61**	**311**	**04**	**92**	**266**	**1690**	**المجموع**

المصدر: مديرية التجارة لولاية مستغانم سنة 2007.

.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المراجع باللغة العربية

1. -**أحمد مصطفى خاطر**: التنمية الاجتماعية: الحديث.
2. **أحمد هني**: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. **إدريس بنعلي**: الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعية بالمغرب، حالة القطاع العمومي، دار الحديث.
4. **أسامة محمد القولي**: مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية.
5. **أندريو سكوتر**: ترجمة نادر ادريس التل:علم الاقتصاد السوق الحرة، دار الحديث
6. **برتران بادي**: سوسيولوجية الدولة، ترجمة: جويف عبدالله وجورج أبي صالح، مركز الإنماء العربي.
7. **بركات أحمد**: مأزق التنمية، دار الفكر دمشق.
8. **جلال أمين**: العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى دولة الاروغواي، دار الفكر.
9. **جورج بالانديه** : الأنتروبولوجية السياسية ، ترجمة جورج أبي صالح ، مركز الإنماء العربي ، بيروت .
10. **حليم بركات**:المجتمع العربي المعار، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة،1986.
11. **غازي حيدوسي:الجزائر**: التحرير الناقص،دار الطليعة بيروت.
12. **ديفيد هاريسون**:علم اجتماع التنمية و التحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، دار المعرفة.
13. **دومينيك لوكور**: الدولة، ترجمة أحمد البوسكلاوي دار الطالية،
14. **رمزي زكي**: الليبرالية المستبدة، دراسة في الأثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سينا للنشر.
15. **السيد الحسيني**: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، القاهرة، طبعة ثالثة 1977.
16. **سناء الخولي**: التغير الاجتماعي والتحديث، دار الطليعة.
17. **عارف دليلة**: بحث في الإقتصاد السياسي دار الطليعة،الطبعة الثانية.
18. **عاطف السيد**: العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار الاسكندرية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

19. **عبد القادر جغلول:** تاريخ الجزائر، دراس
الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة للطباعة و
20. **عبد الله بن دعيدة**: "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
21. **عبد القادر الزغل** : المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية.
22. **عبد اللطيف بن أشنهو** :التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط،1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية
23. **عبد الله الصغيري:** بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية.
24. **عبد الله شريط:** المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية1981
25. **علي الكنز**:المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية
26. **عباس الناصري، صبري عبد الله وآخرون** : القطاع العام والخاص ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990 .
27. **العياشي عنصر:** نحو علو اجتماع نقدي:دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية.
28. **فؤاد بسيوني متولي:** مشكلة التنمية والبيروقراطية، دارالطليعة ،
29. **محمد الجوهري** :الاقتصاد والاجتماع، دار المعرفة.
30. **محمد السويدي:** التسيير الذاتي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.1986
31. **محمد بدوي** : علم الاجتماع الاقتصادي ، دار المعرفة
32. **محمد بلقاسم حسن بهلول:** سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية.
33. **محمد عبد الباقي الهرماسي:** المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
34. **محمد عبد العزيز عجمية:**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية.
35. **محمد عبد العزيز عجمية، محمود علي اللبني:** التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

36. **محمد محمود الإمام ومجموعة من الباحث**ين العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو
37. **محمود الأسعد مصطفى:** التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر.
38. **محمود عباس ابراهيم:** التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية.
39. **مصطفي زايد:** التنمية الاجتماعية ونظام التعليم في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
40. **مصطفى محسن**: المسألة الجهوية وقضايا التنظيم والديموقراطية والتنمية في العالم الثالث، المغرب نموذجا، دار الحداثة.
41. **مهدي عامل :** أزمة الحضارة أم أزمة البرجوازيات العربية . بيروت .
42. **محسن مصطفى :** سوسيولوجية الدولة العالم الثالث ، دار الطليعة .
43. **نادر فرحاني:** عن إطلاق الرأسمالية على الوطن العربي، دار النهضة.
44. **نبيل السمالوطي**، علم إجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت 2001 .
45. **نعيم الظاهر:** دراسات في الواقع العربي، دار اليازوري العلمية.
46. **نور الدين زمام**: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي.
47. **يسري مصطفى:** المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية.
48. **يوسق سعدون**: إشكالية الصراع في التنظيمات الصناعية الجزائرية 1962-1993م.
49. **سعد الدين ابراهيم:** المجتمع و الدولة في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
50. **صبحي قريضة، محمد العقاد:** مقدمة في علم الاقتصاد،دار النهضة العربية بيروت.
51. **رايموند وليامز**: الثقافة والمجتمع: ترجمة: وجيه سمعان الهيئة المصرية العامة للكتاب.
52. **تشارلز وولف :** الأسواق أم الحكومات ، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير النشر و التوزيع 1996 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

53. **رايموند وليامز:** الثقافة والمجتمع: ن
العامة للكتاب.
54. **شارل بيتلهايم** : صراع الطبقات في الاتحاد السوفياتي ، باريس 1974 .

المجلات والجرائد باللغة العربية

1. **أحمد جمال الدين** : التنمية حق من حقوق الإنسان , مجلة المستقبل العربي العدد 53 سبتمبر 2000

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. **آلان تورين:** الحداثة و الخصوصيات الثقافية، أكتوبر 1993
3. **أمارتيا صن:** "التنمية حرية"،ترجمة شوقي جلال،عالم المعرفة،العدد303،الكويت2004،
4. **برهان غليون:** ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية: أليات السيطرة والعنف، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد14-15 أوت-سبتمبر 1981.
5. **برهان غليون:** مأزق السياسات اللبيرالية العربية الجديدة، مجلة النور، العدد 124/123 ديسمبر جانفي 2005.
6. **بوب ساتكليف:** التنمية بعد علم البيئة، مجلة عالم المعرفة، العدد310، ديسمبر 2004
7. **تيمونز روبيرتس، إيمي هايت:** من الحداثة إلى العولمة ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 310، ديسمبر 2004
8. **دراسات عربية:** مجلة فكرية إقتصادية إجتماعية العدد 06 مارس أفريل 1983.
9. **عالم المعرفة:** الجزء الثاني 310 ديسمبر 2004.
10. **عبد المجيد المجوطي:** الحق في التنمية: عالم الفكر، أكتوبر/ديسمبر 1997 .
11. **عزيز بومسهولي** . عبد الصمد الكباص: التنمية وإعادة الإعتبار للإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، مارس 1983
12. **مجلة الثقافة العالمية:** المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، السنة 20 مارس/أفريل 2001 .
13. **مولاي الحاج مراد:**" الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر"مجلة إنسانيات، عدد07 جانفي-أفريل1999crasc
14. **مضر الحل** : الليبيرالية العربية ، هل تنجح في التحرك من النخبة الى الجماهير؟ مجلة النور العدد 180 جوان 2005 .
15. **اسماعيل صبري عبدالله** :الدعوة المعاصرة الى التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ،المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية العدد142 ديسمبر1990.
16. **مصطفى المرابط** : التنمية وتيه الإنسان، مجلة دراسات الوحدة العربية،العدد 245، ديسمبر 2004،
17. **ناصر محمد عارف:** مفهوم التنمية، إعادة الاعتبار للإنسان، مجلة دراسات عربية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

18. **ناصر يوسف:** الأبعاد الاجتماعية الاجتماعية،جامعة الكويت،العدد23، ربيع 1983.

19. **يوسف صايغ** :مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها، المستقبل العربي :العدد 12 السنة 1990.

20. **محمود صالح عبود:** العالم ليس للبيع،مجلة العربي، العدد120مارس2002.

21. مجلة التمويل والتنمية عدد 03- سبتمبر 1993.

22. **س.ك. ديوب** : الأبعاد الثقافية للتنمية، مجلة العالم الثالث العدد 154، أكتوبر 1993.

23. الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للإقتصاد الوطني، مركز الدراسات والإحصاءات الجزائر 1978.

24. **جاري جيفري** : إعادة النظر في نظرية التنمية، مجلة عالم المعرفة العدد 310 ، ديسمبر 2004 .

25. **فيليب ماكمايل:** العولمة ، أساطير وحقائق ، مجلة النور ، العدد 56 ، مارس 2003 .

26. **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** : تقرير السداسي الأول 2006

27. **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** : تقرير السداسي الأول سنة 2003

الكتب باللغة الفرنسية

1. ABDELATIF BEN ACHENHOU : Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962)
2. ABDELKADER DJEGHLOUL, « mutations économiques et transformations des mentalités, les défis de la crise » le monde diplomatique
3. ADDI LAHOUARI : De l'Algérie prè-coloniale à l'Algérie coloniale, économie société, Alger : ENL ,1985

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

anthropologie chez Pierre Bourdieu ; la découverte
ir dans les sociétés du tiers monde, Ecole des haut
études

6. ADDI LAHOUARI : l'Algérie et la démocratie, la Découverte .
7. AHMED BOUYAKOUB , la gestion de l'entreprise industrielle Publique en Algérie OPU
8. AHMED BEN BITOUR, l'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et potentialités, Ed Marinoor ,
9. AHMED DAHMANI: L'Algérie à l'épreuve économie politique des reformes 1980-1997 p 255. casbah éditions– Alger 1990
10. ALLI EL KENZ, l'Algérie la modernité, codesria.
11. ANDRE MAILLARD ; le marche inhumain et comment le donpter ;l'harmattan
12. ANDRE PRENANT : « de la croissance à l'ajustement », Annuaire de l'Afrique du nord
13. CARLO TRIGILIA : sociologie économique, Armand colin
14. DJILALI LIABES capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982.c.r.e.a
15. EDGAR MORIN ET SAMI NAITR: une politique de civilisation , ARLEA p 112
16. EDMOND JOUVE : le tiers monde dans la vie international, opu,Alger
17. GEORGES BALANDIER : Sens et puissance. Quadridj/ presse universitaires de France
18. GUY HERMET :Culture et développement presses de sciences politiques
19. HAMID TEMMAR : stratégie de développement indépendant .le cas de l'Algérie
20. JAQUE BRASSEUL : introduction à l'économe du développement- ARMAND Colin 1989
21. JAQUES BRASSEUL, les nouveaux pays industrialises et l'industrialisation du tiers monde,ed,
22. KARL POLANYI :la grande transformation, aux origines politiques et économiques de notre temps, Paris : Gallimard,1983,
23. M. MEKIDECHE : Algérie entre Economie de Rente et Economie Emergente Dahleb
24. M.E.BENISSAD. Econnomie du développement de l'Algérie OPU.1982. –
25. M'HAMED BOUKHOBZA : Ruptures sociale en algérie .
26. RACHID TLEMÇANI, état, bazar et globalisation,l'aventure de l'infitah en Algérie, Alger,éditions el hikma,1999
27. Renne Passet : L'illusion libérale, FAYARD .
28. ROBERT BOYER, état, marche et développement : une nouvelle synthèse pour le XXI^{ème} siècle ?cnrs ;ehess ;1998
29. ROGER SUE :renouer le lien social,liberté, égalité, association. Ed Odile jacob
30. Pierre Bourdieu : Travail et travailleurs en algérie, Paris, Maison de science de l'homme

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

sie d'une Crise

la precarité, (paris :ed, puf),

33. ZYGMUNT BAUMAN, « l'humanité comme projet » Revue, Anthropologie et Société Mars 2003,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجلات والتقارير والجرائد والقواميس باللغة الفرن

quotidien d'Oran ,N° 3321.

2. ABDELMADJID BOUZIDI, le quotidien d'Oran,25-04-2004.
3. ABDELKADER DJEGHLOUL: « la longue marche du société Civile ». Annuaire de l'Afrique du nord :CNRS 1996
4. Annuaire de l'Afrique du nord,1998, cnrs. Éditions.
5. AHMED Benbitour : le quotidien D'oran
6. Annuaire de l'Afrique du nord :1996
7. ANDRE GUICHAOUA, Yves Quessault, Sciences Sociales et développement, Armand colin.
8. Conseil national économique et social, (cnes), rapport sur la conjoncture économique et social du second soumettre,1999 mai2000
9. Encyclopidia universalis, France 1997.
10. Giuseppe Mario manforte : l'homme et la société revue n143 /2002
11. La dimension Cuticule de développement : série sociologique, N° 17,Tunis 1991.
12. Le quotidien d'Oran 02/100/2003
13. MOISES IKONICOFF ; théorie et stratégie du développement, le rôle de l'état ; revue tiers monde, n 93, janvier -mars 1983
14. MOISES IKONICOFF ; théorie et stratégie du développement, le rôle de l'état ; revue tiers monde, n 93, janvier -mars 1983
15. M, IKOICOFF et S, SIGAL ; l'état relais: un modèle de développement pour les sociétés peripheriques ? revue tiers monde n76 octobre -décembre 1978.
16. M'HAMED BOUKHOBZA : Ruptures et transformations sociales en Algérie, volume 1.
17. MAURICE LEMOINE : l'Algérie au risque des impatiences, le monde diplomatique, juillet 1991.ced –rom.
18. MAHFOD BENNOUNE : Privatisation ou liquidation du patrimoine productif national, le Quotidien d'Oran 30/05/07
19. MOURAD BEN ACHENHOU, information et économie de marche ; le Quotidien d'Oran 07/03/99
20. NIKOLAI GENOV : le débat sur le développement ,revue internationale de sciences sociales,n 166 décembre 2000.
21. OMAR DERRAS, « place du secteur prive industriel national dans l'économie Algérienne" insaniyat, revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales,n 1-printemps-1997,
22. RAMONET IGNACIO, declin de la rente pétrolière et essor du secteur privé le monde diplomatique, cedrom-sni.
23. SERGE Latouche **:** le monde diplomatiques février 2001

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features